جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

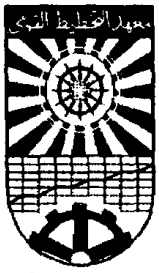

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٥٦)

الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية وأولوياتها على مستوى المحافظات

يوليو ٢٠٠٢

تقديم

تصدر هذه السلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) عن معهد التخطيط القومى فى إطار إتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار فى مختلف مواقع العمل الوطنى .. وللباحثين والدارسين وغيرهم من المهتمين بقضايا التخطيط والتنمية وصولاً إلى احتلال جمهورية مصر العربية موقعها اللائق بتاريخها ومكانتها على المستويات القومية والإقليمية والعالمية .

وتأتى هذه السلسلة فى إطار مهمة المعهد الأصيلة فى البحث و المشورة حول كل ما يتعلق بإعداد خطط التنمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية و المساهمة فى اقتراح السياسات والحلول لما يعترض مسارات وأبعاد التنمية من مشكلات و ما تطمح إليه من منجزات. ومن ثم تقدم سلسلة (قضايا التخطيط و التنمية) نتاج جهود فرق بحثية علمية من داخل المعهد ، مع بعض خبرات الثقاة من خارجه فى دراسة الموضوعات التى يتفق عليها فى خطة البحوث السنوية للمعهد .

ولا يسعنا إلا أن ندعو القارئ الكريم إلى الاستفادة القصوى مما بين يديه فى هذه الدراسة ، وأن يسهم معنا فى إثراء العمل البحثى بالمعهد من خلال تعليقات علمية رصينة ومشاركته لنا فى حلقات البحث و النقاش كلما أعلن المعهد عن شىء منها فى حينه وطبقاً لخطة العمل به .

ولندعو الله جميعاً أن يوفقنا إلى خدمة قضايا تقدم وطننا الغالى ورفاهية مواطنيه .

ا.د. محمود عبد الحى صلاح

مدير معهد التخطيط القومى

فريق البحث

اعضاء الفريق من المعهد

١- أ.د. عزة عبد العزيز سليمان الباحث الرئيسى

٢- أ.د. اجلال راتب العقيلى

٣- أ.د. محاسن مصطفى حسنين

٤- استاذة / عزة محمد حسن يحيى

٥- استاذ / وجيه زكى عبده

٦- استاذ / عادل شحاته

اعضاء الفريق من خارج المعهد

١- أ.د. يمن حافظ الحماقى

٢- أ. يسر عبد الفتاح

فهرس المحتويـات

الموضوع		الصفحة
مقدمـــة عامة		١
الهـــدف من الدراسة .		٤
الأهداف المحددة للدراسة .		٤
الفصل الأول:	مدخل نظرى عن المفاهيم وإحتياجات النوع الاجتماعى .	٧
أولاً :	بعض المفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعى .	٩
ثانياً :	التطورات الدولية في طريق تحقيق العدالة بين المرأة والرجل	١٦
ثالثاً :	تدخلات لتحقيق إحتياجات النوع الاجتماعى (العملية والإستراتيجية).	٢٣
رابعاً :	أشكال ومستويات الفجوة النوعية وطرق الحد منها .	١٨
الفصل الثانى:	التقييم الحالى وتطور أوضاع المرأة المصرية من منظور التنمية البشرية .	٢٣
أولاً :	التنمية البشرية ومؤشراتها وعلاقتها بالنوع الاجتماعى .	٢٥
ثانياً :	المؤشرات الدالة على أوضاع المرأة المصرية/النوع الاجتماعى .	٢٧
ثالثاً :	التطور في أوضاع المرأة (النوع الاجتماعى) كمورد بشرى .	٣٠
رابعاً :	المرأة والفقر في مصر .	٣٨
خامساً :	احتياجات المرأة فى المحليات	٤٧
الفصل الثالث:	الفجوة النوعية وتحديد الأولويات : صورة إحصائية .	٥٥
أولاً :	الأولويات على مستوى القطاعات .	٥٧
ثانياً :	الأولويات على مستوى المحافظات .	٦٤
الفصل الرابع:	التحديات والمعوقات أمام المرأة المصرية وسبل مواجهتها .	٨٥
الفصل الخامس	دور المتغيرات المحلية والدولية فى التاثير علـــى الإحتياجـــات العمليـــة والإستراتيجية للمرأة المصرية .	٩٧
أولاً :	المتغيرات المحلية والدولية .	٩٩
ثانياً :	دور المتغيرات الدولية فى التأثير علىالإحتياجات العملية والإســـتراتيجية للمرأة المصرية .	١٠٨

الفصل السادس: مقترح خطة متكاملة لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية والإرتقاء بأحوالها ٠ ١١٣
أولاً : الهدف العام : تمكين المرأة إقتصادياً وإجتماعياًوقانونياً وسياسياً ٠ ١١٥
ثانياً : الأهداف المقترحة ٠ ١١٥
ثالثاً : السياسات المقترحة فى مجال تضمين النوع الاجتماعى ٠ ١١٦
رابعاً : مقترحات لبعض برامج ومشروعات لمواجهة آثار المتغيرات المحلية والدولية فى التأثير على وضع المرأة المصرية ٠ ١٢٥
خامساً : إستراتيجية تلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الإجتماعى والشكل البيانى ٠ ١٢٥
ملخص وتوصيات الدراسة ٠ ١٢٧
المراجع ٠ ١٣٧

مقدمة عامة

مقدمة عامة

شهدت سنوات الخطة الخمس الماضية إنجازات ملموسة فى المجالات المختلفة لتضمين النوع الاجتماعى فى سياق التنمية مقارنةً بما كانت عليه فى بداية عقد الثمانينات حيث شهدت الحقبة الماضية للتنمية (عقد التسعينات) طفرة كبيرة فى مجال التنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة تطبيقاً لمنهج التنمية البشرية ومواكبةً لدخول جميع دول العالم القرن الجديد فى ظل متغيرات وعوامل جعلت من العالم قريه كبيرة ، إن إعداد المواطن المصرى (رجلاً كان أو امرأة أو طفلة أو طـــفل) اجتماعياً واقتصادياً لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين تتطلب أن يتم تسليحه بسلاح العلم والتكنولوجيا والصحة الجسمانية والروحية والسلوكية للاضطلاع بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف اللحاق بركب الدول المتقدمة ورفع مستوى معيشته وأسرته .

وتعد العلاقة بين المرأة والتنمية من أهم القضايا المعاصرة من حيث انعكاساتها ومداها واتجاهاتها المتبادلة ، ويرتبط موضوع المرأة والتنمية بأبعاد متعددة بعضها كمى وبعضها كيفى وجزء كبير منها مؤسسى .

تتطلب تنمية المرأة التركيز على مشاركتها فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبمعدلات أسرع وهو ما تستهدف تحقيقه خطه الدولة ، حيث يعتبر التخطيط للنوع الاجتماعى إنعكاس لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية لكل من المرأة والرجل على حد سواء ، ويتم ذلك من خلال تضمين النوع الاجتماعى فى مسار التنمية بهدف تضييق الفجوة النوعية بين الجنسين لتحقيق التنمية المتواصلة .

وبالتالى فقد ركزت خطة الوزارة الخمسية الرابعة ١٩٩٧/١٩٩٨ – ٢٠٠١/٢٠٠٢ على العمل على تضييق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء فى كافة المجالات . وذلك بإعطاء مكانة هامة للارتقاء بأوضاع المرأة والطفولة والأمومة والنهوض بأحوالهما الاقتصادية والاجتماعية وخلق وعى اجتماعى بأهمية مشاركة المرأة مشاركة إيجابية فى عملية التنمية ، ورفع وعى المرأة نفسها بأهمية أدوارها المتعددة (الإنتاجية والمجتمعية والسياسية والأسرية) ، كما اهتمت مصر بضرورة حصول المرأة على حقها كإنسان دون أى تمييز فى غير صالحها .

ولكن بمتابعة تضمين النوع الاجتماعى (المرأة) فى الخطط القطاعية لسنوات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٧/١٩٩٨ – ٢٠٠١/٢٠٠٢ [١] وباستعراض الواقع الاقتصادى والاجتماعى للمرأة يتضح أن المرأة المصرية قطعت شوطاً كبيراً وحققت نجاحات ملحوظة فى مجالات عديدة ولكن مازالت هناك بعض التحديات الأخرى فى مجال تمكين المرأة المصرية ومنها :

- الأمية المرتفعة نسبياً بين النساء خاصة الريفيات .
- عدم وعى المرأة المصرية بالحقوق الممنوحة لها .
- التقاليد والعادات الموروثة التى تؤدى إلى مفاهيم وسلوكيات خاطئة تؤثر بالسلب على مدى مشاركة المرأة فى شئون مجتمعها .
- الفجوة النوعية فى المجالات المختلفة للتنمية .
- الركود الاقتصادى والانعكاسات السلبية لبعض المتغيرات العالمية والمحلية (الإجراءات الاقتصادية للإصلاح الاقتصادى) على عمالة المرأة .

ولقد أدت المتغيرات فى النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى العالمى ، وعولمة الاقتصاد العالمى إلى تعديل فى كثير من المفاهيم التخطيطية وظهور مصطلحات جديدة فى مجال التنمية . بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن إعادة هيكلية الاقتصاد فى مصر والأخذ بنظام الاقتصاد الحر واقتصاديات السوق جعل الدولة تعيد النظر فى وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية لتساير اتجاهات التنمية الحديثة وتعدد القضايا التنموية وتشعبها خاصةً بعد أن أصبح النوع الاجتماعى أحد العناصر الرئيسية فى خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

واليوم بدأت دول العالم بما فيها مصر تتحدث عن التنمية بالمشاركة والتعرف على شركاء التنمية وتحديد أدوارهم الرئيسية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمية تكامل جهودهم التنموية ، لذلك اهتمت الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ بالسعى جاهدةً لأن تأخذ منظور النوع الاجتماعى والتنمية بالمشاركة فى الإعتبار عند إعداد مقترح هذه الخطة .

حيث يعتبر التخطيط بالمشاركة وسيلة مجدية وعملية تستهدف مساعدة القطاع الخاص والجمعيات الأهلية فى بذل الجهود البناءة بالإمكانيات المطلوبة فى المنطقة ، ويهتم هذا النوع من التخطيط بمشاركة كل من المرأة والرجل فى وضع الخطط فيما يتعلق باحتياجاتهما وبعد ذلك فى عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم ، فالتخطيط بالمشاركة يساعد شركاء التنمية (القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والجهات

---

[١] عزه عبد العزيز سليمان ، صالحة عوض ، أميمة حمدى ، دليل الدعوة فى مجال النوع الاجتماعى ، معهد التدريب والبحوث بالاسكندرية ، مركز التنمية والنشاطات السكانية ، وكالة التنمية الدولية الامريكية ، الاسكندرية ١٩٩٩ .

الحكومية) على التعرف على المناطق المحرومة من الخدمات أو التى لم توضع بعد فى خطة الخدمات الأهلية والاحتياجات العملية والاستراتيجية لكل من النساء والرجال وللفئات المهمشة فى هذه المناطق ، إلى جانب تسهيل مهمة تنفيذ البرامج الخدمية والمساعدة فى تذليل معوقات التنفيذ ، كما أن تكلفة تنفيذ المشروعات تصبح أقل نتيجة لمشاركة المجتمع المحلى فى دعم برامج ومشروعات الخطة مادياً أو فنياً فضلاً عن أن هذه المشروعات تتسم أكثر بالواقعية ، كما أن التخطيط بالمشاركة فى مجال تضمين النوع الاجتماعى يساعد المسئولين على توجيه الخدمات للأماكن المحرومة منه بالفعل حتى لاتحدث ازدواجية وتكرار وإهدار للجهد والمال والوقت ، وبهذا يتم توجيه الاستثمار بكفاءة وفاعلية أكثر إلى المناطق الأكثر احتياجاً والتى بناء عليها تتحقق الاحتياجات العملية والاستراتيجية لكل من المرأة والرجل .

الهدف العام للدراسة

تحقيق الكفاءة والفاعلية فى توظيف الاستثمارات من خلال تلبية الإحتياجات النوعية الحقيقية للمرأة (الإحتياجات العملية والإستراتيجية) وعدالة توزيعها على مستوى محافظات مصر وزيادة مشاركتها ومساهمتها فى النشاط الاقتصادى وإنتفاعها بثماره ورفع قدرتها التنافسية فى سوق العمل مستقبلاً لتمكينها اقتصادياً مما يؤدى الى تحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة والعادلة .

الأهداف المحددة للدراسة

١. التعرف على الاحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الاجتماعى (المرأة) وأولوياتها على مستوى المحافظات خاصةً فى ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية .

٢. تقييم الوضع الحالى لأوضاع المرأة المصرية (النوع الاجتماعى) من منظور التنمية البشرية .

٣. تحديد القطاعات والمحافظات ذات الأولويات الخاصة بالنسبة لإحتياجات النوع الاجتماعى (المرأة) .

٤. التعرف على المشاكل والمعوقات التى تحول دون إشباع الإحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الاجتماعى خاصة المرأة المهمشة الفقيرة (الريفية والمعيلة) .

٥. إقتراح السياسات والبرامج والمشروعات المناسبة لتلبية إحتياجات النوع الاجتماعى .

ولتحقيق هذه الأهداف قسمت الدراسة إلى الأجزاء التالية :

أولاً : مدخل نظرى عن المفاهيم وإحتياجات النوع الاجتماعى .

ثانياً : التقييم الحالى لأوضاع المرأة المصرية من منظور التنمية البشرية .

ثالثًا : الفجوة النوعية وتحديد الأولويات : صورة إحصائية .

رابعاً : التحديات والمعوقات أمام المرأة المصرية وسبل مواجهتها .

خامساً : دور المتغيرات المحلية والدولية فى التأثير على الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية .

سادساً : مقترح خطة متكاملة لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية والإرتقاء بأحوالها .

ولا يسعنى إلا ان اتقدم لفريق العمل بالتقدير على الجهد الجماعى الذى بذلوه ولم يبخلوا به لكى تظهر هذه الدراسة بالمستوى اللائق والتى أمل ان تكون عوناً للباحثين فى المستقبل والمهتمين بقضايا وسياسات النوع الاجتماعى والتنمية البشرية .

الباحث الرئيسى

أ.د.عزة عبد العزيز سليمان

الفصل الأول

مدخل نظرى

عن

المفاهيم واحتياجات النوع الاجتماعى

مقدمة

نقوم فى هذا الفصل بتقديم صورة مختصرة لبعض المفاهيم المتصلة بعلم وقضايا النوع الاجتماعى والتنموى وهو ذلك العلم الحديث نسبياً الذى يهدف إلى تمكين النوع الاجتماعى اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً وذلك كمدخل نظرى هام للدراسة .

أولاً : بعض المفاهيم المرتبطة بالنوع الإجتماعى [1]

١- مفهوم النوع الاجتماعى Gender

- استخدم هذا المفهوم فى بادىء الامر بمعنى " العلاقات الاجتماعية للنوع (Gender Relations) ثم أختصر الى مضمون " النوع " فقط (Gender) .

- ويشير مفهوم النوع الى الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال والتى تتحدد وفقاً لثقافة مجتمع ما ، على انها الادوار والمسئوليات والسلوكيات والقيم المناسبة لكل من الرجل والمرأة فى هذا المجتمع بعينه . وبالتالى فإن الادوار تختلف من مجتمع الى آخر ومن طبقة اجتماعية واقتصادية إلى أخرى كما أنها تتغير من زمن إلى زمن آخر داخل نفس المجتمع .

٢- الأدوار Roles

- أدوار النوع الاجتماعى Gender Roles

- تقسم طبقاً للقيم الثقافية والاجتماعية السائدة فى المجتمع ويمكن تغيرها مع الزمن لأننا لا نولد بها وهى من صنع الانسان .

- مثال : رعاية الأطفال والعناية بهم (دور نسائى متعارف عليه ومع ذلك يمكن للرجل ان يقوم به، اذا أراد واستطاع) . (الرغبة والقدرة) .

- أدوار الجنس Sex Roles

- تقسم طبقاً للجنس ولايمكن تغيرها لاننا نولد بها .

- مثال : الحمل والولادة (دور نسائى لايمكن ان يقوم به الرجل لإختلاف الصفات البيولوجية بينهما) .

---

[1] عزه عبد العزيز سليمان ، صالحة عوض ، أميمة حمدى ، دليل الدعوة فى مجال النوع الاجتماعى ، معهد التدريب والبحوث بالاسكندرية ، مركز التنمية والنشاطات السكانية ، وكالة التنمية الدولية الامريكية ، الاسكندرية ١٩٩٩ .

أدوار النوع طبقاً للقوالب النمطية **Stereotype Gender Roles**

- يقصد بها الصورة المتعارف عليها فى وسائل الاعلام أو فى الكتابات المختلفة للأدوار التى يؤديها كل من الرجل والمرأة وغالباً تكون وفقاً لتقسيم العمل التقليدى للنوع الاجتماعى فى المجتمع .

- *هذه الأدوار النمطيه لتقسيم العمل النوعى يقوى التقسيم التقليدى للعمل لكل ماهو رجالى وماهو نسائى ويعتبره طبيعى .

وتنقسم أدوار النوع الاجتماعى فى الاسره والمجتمع إلى :

جدول رقم (١)

الأدوار النوع الاجتماعى	المرأة	الرجل
١- الانجابى / الأسرى ، (جزء منه دور جنسى والآخر نوع إجتماعى)	■ إنجاب الأطفال وتربيتهم ، ■ مسئوليات رعايتهم وتربيتهم ، ■ المهام المنزلية والاسرية ، ■ العناية بالقوى العاملة الحالية (الزوج) والمستقبلية (الابناء) ، ■ المشاركة فى ادارة شئون الاسرة ،	■ الإخصاب والمشاركة فى رعاية الأطفال وتربيتهم ، ■ المشاركة فى أداء الواجبات الاسرية ، ■ رعاية الزوجه والأولاد ، ■ المشاركة فى ادارة شئون الاسرة ،
٢- الانتاجى	■ العمل الذى تؤديه النساء مقابل اجر نقدى أو عينى ،	■ العمل الذى يؤديه الرجال مقابل أجر نقدى أو عينى ،
٣- المجتمعى / التنظيمى (خدمة المجتمع المحلى)	■ يشتمل على انشطة مجتمعية مرتبطة بدورها الانجابى / الاسرى ، (مثال : توعية صحية- بيئية- تنظيم استخدام موارد نادرة) أو أى عمل آخر مثل خلق وتقوية العلاقات الاجتماعية أو الاشتراك فى عمل مجتمعى ويمارس فى وقت الفراغ	■ يمكن أن يمارسه الرجال (مثل خلق وتقوية العلاقات الاجتماعية ، الاشتراك فى العمل المجتمعى واتخاذ القرار) ، ■ تدبير السلع ذات الاستهلاك الجماعى والخدمات الاساسية بالمجتمع المحلى ،
٤- التمثيل السياسى	■ غالباً تعمل كقائدة فى الجمعيات التى لها علاقة بالتنظيمات النسائية أو التى تهتم بشئون تنمية المرأة ، ■ يمكن ان تعمل فى مجال التمثيل السياسى على مستوى المجالس المحلية والشعبية واللجان فى الاحياء والقرى. ■ يمكن ان تعمل فى المجال السياسى على جميع مستوياته ، ■ غالباً يقتصر دورها على المراكز الدنيا فيما عدا التنظيمات النسائية المستقلة والتنظيمات التى تهتم بالشئون التقليدية للمرأة ،	■ نشاط يشتمل فى الغالب على المشاركة فى اتخاذ القرارات أو الدور التنظيمى على المستوى السياسى ، ويتمثل فى (انشطة سياسية تمارس على المستوى المجتمعى أو المحلى أو القومى أو الدولى) ، وذلك فى اطار الاعراف أو الاحزاب السياسية أو جماعات الضغط ، ■ غالباً يكونوا هم الزعماء والقيادات ،

المصدر : معدل من DPU ومن بلقيس بدوة و فهيمة زاهر وسامية النقر ، دليل دراسات النوع والتنمية - مارس ١٩٩٢ ص ١٢ ،

٣-التقسيم النوعى للعمل Gender Division of Labor

نمط مجتمعى كلى يتم فيه تخصيص مجموعة مفردة من الأدوار النوعية للمرأة ومجموعة اخرى للرجل وهذا التقسيم غير عادل يؤدى الى ان المرأة تعمل فى الوظائف المنزلية أو فى عمل لانتاج الغذاء " غير مدفوع الأجر " ويعمل الرجل فى وظائف مدفوعة الأجر - (مثال المحاصيل النقدية والعمل الأخرى) ٠

٤- إحتياجات النوع الاجتماعى Gender Needs

هى الإحتياجات المنبثقة من الإختلافات النسبية لأدوار الرجل والمرأة فى المجتمع وطبقاً لتقسيم العمل السائد : وتنقسم هذه الإحتياجات إلى إحتياجات عملية وإحتياجات استراتيجية ٠

أ- الإحتياجات العملية Gender Practical Needs

هى إحتياجات تخص فئة محددة من النساء وهى استجابة لإحتياجات النوع الاجتماعى المتصلة بالحياة اليومية من غذاء ومسكن ودخل ٠٠٠ الخ والمرتبطة غالباً بالدور التقليدى للمرأة (الإنجابى الأسرى) ، والتى يمكن ان تلبى فى الأمد القصير وتنبثق من التقسيم النوعى للعمل السائد فى المجتمع ولاتؤدى إلى تغيير الأدوار التقليدية للنوع وعلاقات النوع الاجتماعى السائدة وبالتالى قد لا تتطلب تغيراً فى القوانين والتشريعات والسياسات والاستراتيجيات المطبقة ٠

- الإحتياجات الإستراتيجية Gender Strategic Needs

هى إحتياجات عامة لمعظم النساء تلبى فى الأمد الطويل حيث انها تدل على تغيير فى العلاقات التقليدية السائدة فى المجتمع وتؤدى إلى زيادة الوعى والثقة والعدالة والمساواة فى العمل والحقوق والقوة والسلطة بين المرأة والرجل ٠ وبالتالى قد تتطلب تغيراً فى القوانين أو التشريعات والسياسات والإستراتيجيات المطبقة سلفاً فى المجتمع ٠

٥- الإهتمامات النوعية Gender Concerns

هى تلك الإهتمامات المرتبطة بالآتى :

أ- حاجات خاصة بالمرأة Women's Special Needs

متصلة بكونها جنس يختلف بيولوجياً عن الرجل (مثال : تغذية المرأة الحامل) ٠

ب- الإحتياجات التنموية للنوع الاجتماعى Gender Development Needs

والمتصلة بالمرأة كنوع اجتماعى (انسان :إمرأة ورجل لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات - مثال : التوزيع العادل للموارد) ٠

ج- اهتمامات النوع االمتصلة بالفجوات النوعية فى جميع المجالات الخاصة بالمرأة Women Gender Concerns

(مثال : التقسيم غير العادل للعمل أو عبء الفقر المتزايد على المرأة) ٠ وكل ذلك بسبب عدم المساواة فى توزيع العمل ٠

وقد تم حصر مجالات الاهتمام الملحة طبقاً لوثيقة العمل (بكين) فى الآتى :

- عبء الفقر الملح والمتزايد على المرأة ٠
- عدم المساواة فى الحصول على التعليم مع قلة وجود فرص تعليمية ٠
- عدم المساواة فى سهولة الحصول على الخدمات الصحية والخدمات التابعة لها ٠
- عدم كفاية الآليات على جميع المستويات لتشجيع تقدم المرأة ٠
- العنف ضد المرأة ٠
- دفع السلام وتشجيع حل المنازعات وتقليل أثر النزاع المسلح أو الصراعات الأخرى على المرأة٠
- عدم المساواة فى سهولة حصول المرأة على والمشاركة فى تحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية والعملية الانتاجية نفسها ٠
- عدم المساواة بين الرجال والنساء فى المشاركة فى السلطة (المسئوليات الاسرية واتخاذ القرارات على جميع المستويات) ٠
- نقص فى الوعى بحقوق المرأة والإفتقار الى التمسك بها (على المستوى القومى والدولى) وتمتع المرأة فى كل إنحاء العالم بكل الحقوق الانسانية ٠

- عدم المساواة فى سهولة حصول المرأة على والمشاركة فى جميع انظمة الاتصال وخصوصا الإعلام وعدم كفاية حثهم لتشجيع مساهمة المرأة فى المجتمع (حث مجالات الإعلام على إظهار مساهمات المرأة فى المجتمع) .
- الافتقار الى التعرف والمساندة لمساهمة المرأة فى ادارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة (المرأة والبيئة) .
- التمييز المستمر ضد الطفلة الأنثى وانتهاك حقوقها فى الحياة والحماية والتنمية .

٦- قضايا النوع الاجتماعى Gender Issues

هى تلك القضايا التى تظهر نتيجة عدم المساواة **Inequalities** بين المرأة والرجل وإختلاف الأدوار والمسئوليات والفرص والإمكانيات ، مما يؤثر بالسالب على عملية تمكين المرأة من الموارد والقوة والمشاركة فى إتخاذ القرار على كل المستويات ، ويمكن حصر قضايا النوع الاجتماعى فى المحاور الثلاثة التالية :

ا - التمييز بين الذكر والأنثى فى جميع المجالات من المهد إلى اللحد .

ب- العنف بجميع أشكاله .

ج- الفجوة النوعية بين المرأة والرجل فى جميع المجالات .

٧- مؤشرات النوع الاجتماعى Gender Indicators

هى الوسيلة التى يمكن من خلالها ان تتحول البيانات الإحصائية المستمدة من السجلات والمستندات الادارية من ماده خام الى معلومات أو مؤشرات لها جوانبها وابعادها المختلفه والتى تساعد على تشخيص وتحديد مشكلات وقضايا النوع الاجتماعى وتوضح العلاقات الاقتصاديه والاجتماعية المتبادله . وتؤكد على العلاقات والتفاعلات بين ظاهرة واخرى .

(مثال : توضح العلاقة بين مستوى تعليم المرأة وعدد الولادات ومستوى الدخل الأسرى والمعيشى ، أو الحالة التغذوية للأطفال والمستوى الصحى ، أو درجة إستفادة المرأة من المعلومات والفرص المتاحة أمامها فى المجتمع مقارنةً بالرجل) . وبالتالى يمكن القول اننا نحتاج إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعى لتحديد الأولويات للمشاكل والقضايا الملحة لتحديد الأهداف ورسم السياسات وقياس مدى تحقيق هذه الأهداف والسياسات لما تبغيه من أهداف .

٨- المساواة بين الرجل والمرأة Gender Equality

المساواة بين الرجل والمرأة (عدم التمييزلاختلاف الجنس) ، فى الحصول على فرص العمل وفى الانتفاع من ثمار التنمية مما ينعكس على الاسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة .

٩- العدالة أوالإنصاف بين الرجل والمرأة Gender Equity

حصول المرأة على وضع أفضل مما كانت عليه من حيث عدالة توزيع الموارد والمسئوليات بينها وبين الرجل من خلال التدخل الواعى فى سياسات التنمية لتأخذ البعد الاجتماعى والاقتصادى فى الحسبان ، فتحصل المرأة على حقها العادل والمنصف من الخدمات وثمار التنمية .

١٠- التمييز النوعىGender Discrimination

هناك اشكال متعددة للتمييز النوعى ومنها :

التمييز ضد الاناث : وهو عملية تمييز متصلة تبدأ منذ الولادة حتى الوفاة ، بل ان هناك شواهد عديدة تؤكد ان عملية التمييز تمتد قبل الولادة لتشمل الأجنة فى بطون الأمهات .

وتستخدم المؤشرات للتعرف على مدى التمييز ضد الاناث من المهد الى اللحد فى جميع المجالات : (التعليم ، العمل ، الدخل ، الثقافة والرياضة ، الصحة ... الخ) .

١١- استثارة الوعى أو التوعية بالنوع الاجتماعى Gender Sensitization

إيقاظ أو استثارة الوعى بالقضايا المتصلة بالنوع الاجتماعى وبتطلعات واهتمامات كل من المرأة والرجل التى تظهر من خلال الأدوار الأربعة المختلفة (السابق ذكرها) للنوع الاجتماعى .

أ- وتكون نتيجة التوعية أوإستثارة الوعى هى : تغيير مفاهيم وإتجاهات وسلوكيات أفراد المجتمع تجاه قضية معينة .

ب- وأما جمهور التوعية وهم : الأفراد والجماعات والاسر والمجتمع ممن يتأثرون به ويؤثرون فى قضية معينة .

١٢- الدعوه لكسب التأييد Advocacy

هى المناصرة وجذب إنتباه مجتمع ما إلى مشكلة معينة وتوجيه صناع السياسة ومتخذى القرار نحو حلها ، حيث تكون :

أ- نتيجة الدعوة هى : تغيير فى السياسات أو توفير تمويل أو إعادة تنظيم أو إعادة توزيع موارد ٠

ب- جمهور الدعوة هم : واضعى السياسات ومتخذى القرارات والممولين ومديرى البرامج ، وكبار رجال الأعمال ممن يملكون سلطة التأثير على محصلة تمس تحقيق الهدف بصورة مباشرة ٠

١٣- الإدراك الواعى للنوع الاجتماعى Gender Awareness

وهو الإدراك الواعى بقضايا واهتمامات النوع الاجتماعى ، وخاصةً تلك القضايا الغير ظاهرة حالياً والتى قد تظهر فى المستقبل ، وكذلك إدراك الآثار السلبية والايجابية لاتباع سياسة معينة تأخذ أو لا تأخذ علاقات النوع الاجتماعى فى الاعتبار ٠

١٤- التخطيط للنوع Gender Planning

التخطيط للنوع هو التخطيط من منظور النوع الاجتماعى الذى يأخذ فى الاعتبار كل القضايا والاهتمامات والأدوار والاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعى ، ويوفر اطار علمى ومنطقى جديد لتطبيق السياسات والخطط على كل المستويات ٠

١٥- تضمين النوع الاجتماعى فى المجرى الرئيسى للتنمية Gender Mainstreaming

إدماج قضايا واهتمامات النوع الاجتماعى فى سياق خطط وسياسات ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات من اجل تعبئة كل الجهود بمشاركة كافة الاطراف (ذكور وإناث) ، والعمل على زيادة مساهمة ومشاركة المرأة فى التنمية - وانتفاعها من ثمارها لتحقيق التنمية المستدامة ٠

ثانياً : التطورات الدولية في طريق تحقيق العدالة بين المرأة والرجل

لقد كان الطريق للعدالة بين المرأة والرجل شاقاً وطويلاً ، حيث بدأ منذ عام ١٩٤٦ بإنشاء لجنة لتقييم أوضاع المرأة منبثقة من المجلس الإقتصادى التابع للأمم المتحدة ٠ وتجتمع هذه اللجنة سنوياً بصفة دورية ويصدر عنها إعلان لدعم وتنمية (Promote) حقوق المرأة وتقييم أحوالها على مستوى العالم ٠

وفى عام ١٩٥٢ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحده مؤتمراً تبنى حقوق المرأه السياسية وذلك لتأكيد حق المرأة فى التصويت فى الانتخابات وممارسة وظائفها العامة . وفى عام ١٩٥٧ عقد مؤتمراً آخر يهتم بمصير المرأة المتزوجة وحصولها على جنسية الزوج ، كما أكد مؤتمر ١٩٦٢ حق المرأة فى الزواج وحدد الحد الأدنى لسن الزواج وتوثيقه ، كما تقرر فى هذا المؤتمر حق المرأة فى الموافقة على الزواج والطلاق.

كما تم الغاء التمييز ضد المرأة فى جميع المجالات الاجتماعية والأسرية وفقاً للأعلان التى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٧ والذى سمى " إعلان التمييز ضد المرأة " كذلك عقد المؤتمر الأول للمرأة فى المكسيك عام ١٩٧٥ والذى اعتبر عام دولى للمرأة وتقرر فى هذا المؤتمر برنامج عمل يتبناه الرجال والنساء لتنفيذ أهداف هذا المؤتمر . وأعتبرت الفترة من ١٩٧٦- ١٩٨٥ " عقداً عالمياً للمرأة " فيما يختص بالعدالة والتنمية والسلام ، كما أكدت الجمعية العامة مقترحات مؤتمر المكسيك.

وفى عام ١٩٧٩ عقد مؤتمر تبنى الغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة ، وقد أصدر هذا المؤتمر قائمة دولية لابراز حقوق المرأة وانهاء التمييز الذى يمنع أو يحد من حقوق المرأة فى المساواة فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك الحياه المدنية . وفي عام ١٩٨٠ عقد المؤتمر الثانى للمرأة فى كوبنهاجن لتقييم التقدم الذى تم إحرازه خلال عقد المرأة ، وتبنى هذا المؤتمر ورقة عمل خاصة بصحة وتعليم وعمل المرأة ، وطالب المؤتمر الهيئات المسئولة بجمع وتحليل البيانات المختلفة الخاصة بوضع المرأة فى العالم .

كما عقد فى نيروبى عام ١٩٨٥ المؤتمر الثالث للمرأه لتقييم الانجازات المحققة من قبل الأمم المتحدة فى عقد المرأة ، وقد حضر هذا المؤتمر الآلاف من الرجال والنساء من ١٥٧ دولة ، وقامت حكومة نيروبى بتقديم مقترحات لتحسين وضع المرأة حتى عام ٢٠٠٠ وقد وافقت حكومات الدول الأخرى عليها ، ومنذ ذلك الوقت اعتبرت هذه الوثيقة ميثاق للعمل لتحقيق العدالة بين الرجل والمرأة وناقشت هذه الوثيقة العديد من قضايا المرأة منها :

- التقييم الاقتصادى غير العادل والمتدنى لعمل المرأة .
- أهمية أن يكون للمرأه دوراً أكبر فى أتخاذ القرار .
- العنف ضد المرأة .
- ضرورة أن تشمل الإحصاءات الدورية أحوال المرأة .

وفضلاً عما سبق فقد عقدت عدة مؤتمرات للإهتمام بشئون المرأة ٠ ففى الفتره من ١٩٩٢-١٩٩٤ عقدت عدة مؤتمرات والتى تضمنت موضوعات مختلفة مثل مؤتمر البيئة والتنمية والذى عقد فى ريودى جانيرو ، والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان في فيينا ، وأيضاً مؤتمر السكان والتنمية والذى عقد في القاهرة ٠

وليس هذا فحسب ولكن عقد فى عام ١٩٩٥ مؤتمران ، كان احدهما عن التنمية الإجتماعية والذى اقيم فى كوبنهاجن وقد تناول قضايا النوع من منظور السياسة العامة ، وأكد هذا المؤتمر أنه لا يمكن أن يحدث تغيير أو تطوير في المجتمعات إلا إذا كانت هناك عدالة فيما يخص العلاقة التبادلية بين المرأة والرجل ٠ وثانيهما هو مؤتمر المرأة الرابع والذى عقد فى بكين والذى أكد أهمية متابعة تنفيذ الإستراتيجيات الخاصة بوضع المرأه في المجتمع[١] ٠

ثالثاً : تدخلات لتحقيق إحتياجات النوع الاجتماعى (العملية والإستراتيجية)
Interventions for Meeting Gender Needs

هى التدخلات المطلوبة التى تهدف إلى تحقيق الإحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الاجتماعى (المرأة) ٠

تهدف التدخلات التى تحقق الإحتياجات العملية بدورها التقليدى الإنجابى للمرأة إلى تحسين أوضاعها فى المجتمع وزيادة مشاركتها فى عملية التنمية ٠وهذه التدخلات مرتبطة بدورها الإنجابى / الأسرى وتتحقق فى الأمد القصير.

أنشطة تحقق الإحتياجات العملية لتحسين أوضاعها المرأة فى المجتمع :

أ- تقليل عبء العمل على المرأة بتمكينها ، (مثال للحصول على : حنفيات المياه ، مطاحن ، عربات النقل ٠٠٠ الخ)٠

ب- تحسين المستوى الصحى للمرأة وزيادة فرصها فى الحصول على خدمات (مثال : وحدات صحية ، تنظيم الاسرة ، داية مدربة ، مياه شرب نظيفة وصحية ٠٠ الخ)٠

ج- إمكانية حصولها على خدمات أكثر كفاءة للأسرة ، (مثال : تطعيم الأطفال ، مدارس إبتدائية ، مدخلات لإنتاج الحبوب وزراعتها ، إسكان ٠٠ الخ)٠

د- زيادة دخلها (مثال : مجموعات إئتمان ، تدريب مهنى ، إمكانية الوصول إلى الأسواق ٠٠ الخ)

---

[١] عزة عبد العزيز سليمان ، مرجع سابق ص ٣٢ و ص ٣٣ ٠

أما التدخلات التى تحقق الإحتياجات الإستراتيجية للمرأة فهى تلك التى تواجه الفجوات النوعية فى التعليم والصحة وسوق العمل والمشاركة السياسية والمجتمعية وتمكينها لتحصل على المساواة والعدالة كأنسان له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات كالرجل .

أنشطة تحقق الإحتياجات الإستراتيجية :

١- زيادة فرص التعليم امام الفتيات (مثال : بيوت خاصة بالفتيات ، مناهج تلغى التمييز ضد الفتيات، فصول التعليم ، منح دراسية للخارج ... الخ) .

٢- تحسين فرص الوصول للأصول الانتاجية ، (مثال : حق فى ملكية الأرض الزراعية ، حق فى الملكية العادية ، حسابات البنوك ... الخ).

٣- تحسين الوضع فى مراكز إتخاذ القرار ، (مثال : عضوية الجمعيات وإدارتها ، المشاركة فى الإنتخابات ، المراكز الإدارية ، تأسيس ومساندة المجموعات النسائية .. الخ).

٤- تحقيق فرص متساوية فى مجال العمل ، (مثال : وظائف كانت للرجال فقط ، أجور متساوية ... الخ).

رابعاً : أشكال ومستويات الفجوة النوعية وطرق الحد منها(*)

نستعرض فيما يلى أهم أشكال ومستويات الفجوة النوعية والإسهامات التى يمكن أن تقدمها البرامج والمشروعات لسد الفجوة عند كل مستوى.

المستوى الأول : عدم التساوى فى الحصول على الموارد .

وفقاً لهذا المستوى فإن الفجوة بين الإناث والذكور هى فجوة مادية من مظاهرها عدم حصول المرأة على نفس الدخل أو الخدمات التى يحصل عليها الرجل.

ويمكن سد أو تضييق هذه الفجوة عن طريق تقديم المساعدة وتوفير الخدمة و إتاحة فرص متساوية . مما لاشك فيه أن توفير الخدمات واتاحتها أمام المرأة ، ومحاولة زيادة دخلها تعتبر خطوة أولية وأساسية لسد هذه الفجوه ، إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بها فقط لتمكين المرأة ، فغالباً ما تصبح عملية توفير الخدمات والموارد عديمة القيمة إذا لم يصاحبها إزالة العقبات التى تعوق إمكانية حصول واستخدام المرأة للمتاح أمامها من الموارد والخدمات وهو المستوى التالى فى هذه الآلية.

(*)معدل من : صبحى خرم ، محاضرات غير منشورة ، معهد التخطيط القومى .

المستوى الثانى : وجود عوائق وعقبات تعوق الاستفادة من الفرص المتاحة

من المسلم به أن تكون هناك فرص متساوية أمام الرجل والمرأة للحصول على الموارد . ولكن هناك تمييزاً ضد المرأة يمنع حصولها على هذه الموارد . فعلى سبيل المثال يمكن أن يرجع انخفاض إنتاجية المرأة إلى العوائق التى تعوق أو تجعل من الصعب حصولها على عناصر الأنتاج مساوية للرجل مثل الأرض – العمل – الراتب – والائتمان، فهناك عدة أسباب تحول دون انخراط جميع النساء فى المدارس والجامعات أو التوظف براتب ، أو الحصول على التدريب المناسب لتنمية مهاراتهن والإسهام فى زيادة دخولهن .

يؤدى هذا كله إلى وجود فجوة النوع التى تؤدى إلى عدم استغلال المرأة للفرص والموارد المتاحة ، ويسهم فى تعزيز ضياع الفرص أمام المرأة دورها الكبير في الأعباء المنزلية وتربية الأطفال الذى لا يسمح بتوافر وقت كاف يمكن أن تستثمره المرأة فى تحقيق تقدمها وتنميتها .

ويمكن سد هذه الفجوة من خلال توفير مناخ يسهل للمرأة الاستفادة من الموارد والفرص المتاحة لها . فحتى يمكن للمرأة الحصول على فرص متساوية مع الرجل فى الموارد اللازمة للتنمية ، لابد أن تبذل الجهود لتدعيم المرأة بالفرص والامكانيات المتاحة لها ، وتشجيعها على استغلالها لتحقيق مزيد من التقدم ، مع الأخذ فى الأعتبار أن مبدأ الفرص المتساوية ، يبدأ بالمنزل ولا يتوقف عنده بل يتجاوزه ليشمل المجتمع الصغير والكبير .

وتعد هذه الخطوه التى تيسر للمرأة التغلب على عقبات حصولها على الموارد اللازمة بصورة متساوية مع الرجل المستوى الثانى والأعلى فى اطار البرامج الخاصة بتضييق فجوة العمل وإزالة بعض صور التمييز ضد المرأة ، وهى خطوة تمهد للخطوة التالية الخاصة باستثارة الوعى بقضايا النوع .

المستوى الثالث : استثارة الوعى

يركز هذا المستوى على فجوة النوع التى مصدرها التمييز ضد المرأة نتيجة للمعتقدات والعادات والتقاليد التى رسخت فى المجتمع منذ زمن بعيد انعكس على السلوك (على القول والفعل) ومفاده أن وضع المرأة لابد أن يكون فى مرتبة أقل من الرجل، والتقسيم التقليدى للعمل بين الرجل والمرأة ، وأن المرأة مكانها البيت والعمل فى المنزل وأشغال الأبرة والحياكة ، أو انها سنة الحياة أو حكمة الله فى خلقه – وتنعكس هذه المفاهيم في صورة المرأة عبر وسائل وأجهزة الإعلام والكتب المدرسية والدراسية .

ويتم تضييق أو سد هذه الفجوة عن طريق تصحيح المفاهيم الخاطئة والتصدى للتقاليد الضاره فيجب توضيح أن مثل هذه المفاهيم ليست طبيعية وأن تداولها من جيل لآخر لا يعنى أنها صحيحة أوسليمة بل يعنى ببساطة أنها جزء ومكون من نظام يتعمد التمييز ضد المرأة ، وأن هذا النظام الاجتماعى يمكن تغييره. وأولى الخطوات لمواجهة هذه المفاهيم والتصدى لها تعتمد أساساً على اقناع المرأة ذاتها بأن مشكلاتها والتمييز ضدها لا يرجع في الأساس إلى قصور أو عيوب أو نواقص تعانى منها المرأة بإعتبارها انثى ، ولكن هذا التمييز نتيجة نظم اجتماعية وإدارية. والحل الأمثل هو الدعوه إلى فهم وتحليل دور المرأة والرجل من منظور النوع.

المستوى الرابع : المشاركة

مشاركة المرأة فى مجالات الحياه المختلفة يعد أهم ظاهرة مرئية وملموسة لفجوة النوع ، ويمكن التحقق منها بسهولة من خلال التعرف على عدد عضوات المجالس التشريعية والسلطات التنفيذية ، أو مشاركتها فى إدارة المؤسسات والأجهزة الحكومية والقطاع العام والخاص . وهذه الظاهرة كما ذكرنا وأكدنا عليها يمكن أن يتضح حجمها كمياً من خلال الأعداد والنسب والمعدلات للمؤشرات الدالة .

ويمكن تضييق هذه الفجوة من خلال المشاركة بصفة خاصة فى عملية اتخاذ القرار. ويمثل هذا المستوى أهم الخطوات التى يمكن من خلالها قياس التحول فى دور المرأة من مجرد متلقية للمساعدة وعنصر سلبى لا صوت له إلى عنصر مشارك وفعال فى الإدارة واتخاذ القرارات أو بمعنى أوسع المشاركة فى كافة نواحى ومجالات التنمية . ويركز هذا المستوى على مشاركة المرأة فى تحديد الاحتياجات وتشخيص المشكلات وتخطيط المشروعات وتنفيذها وادارتها وتقييمها .والمساواة فى المشاركة تعنى مشاركة المرأة التى تتأثر بالمشروع فى عملية اتخاذ القرارات وهى عملية ليست سهلة أو يسيرة فى كثير من المجتمعات و هى من أهم الخطوات على طريق تمكين المرأة.

المستوى الخامس : السيطرة

هناك مظاهر متقدمة لسيطرة الرجل على حياة المرأة بصورة لا تتيح لها فرصة النمو والتقدم ، فعلى المستوى الأسرى هناك عدم توازن فى علاقات القوى بين الزوج والزوجة والذى يتمثل فى فرض سيطرته عليها من حيث عدم موافقته للعمل أولاً ، وإذا سمح لها بالعمل فهو الذى يقرر كيفية صرف ناتج أو دخل هذا العمل ، ومثل هذه السيطرة قد تؤثر سلباً على انتاجية المرأة ، كذلك فإن دخلها لاينعكس بالضرورة على تحقيق الرعاية والرفاهية التى تنشدها لنفسها وأطفالها . يضاف إلى ما تقدم من مظاهر هذه الفجوة عدم وجود سيطرة كافية للمرأة على الموارد التى تحت يدها وتوجيهها وفقاً لارادتها.

ويتم التمكين من أجل سد هذه الفجوة من خـــلال التوزيـــع العـــادل للســـلطة والســـيطرة علـــى الموارد ، فزيادة مشاركة المرأة على مستوى أتخاذ القرارات سيتيح لها الفرصة المتزايدة للسيطرة بما يتناسب مع امكانياتها ومساهمتها ، وبصفة خاصة فى اتاحة فرص متساوية أمامها للحصول على المـــوارد المتاحـــة ، وكذلك حصولها على حقها النسبى العادل فى توزيع السلطة بين الرجل والمرأة بحيث تتمكن المرأة في حرية تقرير مصيرها وتوجيه مجتمعها الذى تعيش فيه .

الفصل الثانى

التقييم الحالى وتطور أوضاع المرأة المصرية

من منظور التنمية البشرية

تقديم

سنتعرض فى هذا الجزء من الدراسة إلى محاولة التعرف على تطوير أوضاع المرأة المصرية والوضع الحالى من منظور التنمية البشرية والنوع الاجتماعى وذلك كخطوة أولى نحو تحديد أولويات احتياجاتها العملية والاستراتيجية على مستوى المحافظات ، خاصةً فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية والعالمية مما يحقق كفاءة فى توظيف الاستثمارات والنمو واستدامة التنمية والتى تعود ثمارها المتزايدة على جميع افراد المجتمع وبالتالى تتحقق الرفاهة . ثم نتعرض للانجازات التى تحققت للمرأة خلال العشرين سنة الماضية حتى يمكن تقييم أوضاع المرأة المصرية الحالية بصفة عامة وعلى مستوى المحافظات بصفة خاصة وذلك فى مجالات التعليم والتدريب ، التنمية البشرية ، والاوضاع الصحية والفقر .

وسينقسم هذا الفصل من الدراسة إلى الاجزاء التالية :

أولاً : التنمية البشرية ومؤشراتها وعلاقتها بالنوع الاجتماعى[1]

مفهوم التنمية البشرية :

أن التنمية البشرية عملية توسيع لخيارات الناس : وهذه الخيارات الثلاث الاساسية تتحقق على جميع مستويات التنمية :

- أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية ،
- أن يكتسبوا المعرفة والمهارة ،
- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق ،

وهذا يعنى أن للتنمية البشرية جانبان : أحدهما هو تكوين القدرات البشرية من خلال تحسين الصحة والمعرفة والمهارات ، والآخر هو استخدام الناس للقدرات التى اكتسبوها فى الاغراض الانتاجية أو فى أغراض ممارسة نشاط ثقافى أو اجتماعى أو سياسى و هذا يكفى أن الدخل هو خيار واحد فقط من خيارات التنمية البشرية و هو بالتأكيد خيار مهم ، ولكن الغرض من التنمية هو زيادة جميع خيارات الانسان بما فيها زيادة الدخل .

---

[1] عزة عبد العزيز سليمان ، " التنمية البشرية ومؤشراتها وعلاقتها بالنوع الاجتماعى " ، محاضرات غير منشورة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

تتضمن نماذج التنمية البشرية المكونات الأربعة التالية :

أ – الانتاجية : تمكن الناس (ذكور وإناث) من زيادة انتاجيتهم ومن المشاركة الكاملة فى عملية توليد الدخل . ولذلك فان النمو الاقتصادى يمثل الحد الأدنى من نماذج التنمية البشرية .

ب – الإنصاف : أن يكون بإمكان الناس الحصول على فرص متساوية ، ومن ثم يجب ازالة جميع الحواجز التى تحول دون الحصول على الفرص الأقتصادية والسياسية لكى يتمكن الناس من المشاركة فى هذه الفرص ، ومن الاستفادة منها .

حـ – القابلية للاستدامة : كفالة امكانية الحصول على الفرص ليس فحسب بالنسبة للجيل الحالى بل أيضاً للأجيال المقبلة . ومن ثم ينبغى تجديد جميع اشكال الفرص الرأسمالية – المادية والبشرية والبيئية .

د – التمكين : أن تكون التنمية من صنع الناس ، وليست من أجلهم فقط ومن ثم يجب أن يشارك الناس مشاركة كاملة فى القرارات والعمليات التى تشكل حياتهم .

ظل يفترض لمدة طويلة من الزمن ان التنمية عملية شاملة ، وأن فوائدها تنساب تلقائياً إلى جميع الفئات – وأنها محايدة بالنسبة للنوع الاجتماعى من حيث تأثيرها ، ولكن التجربة تعلمنا خلاف ذلك ، فالتفاوتات الواسعة فى الدخل والفجوات الكبيرة بين الجنسين تواجهنا وجهاً لوجه فى جميع المجتمعات .

وبالتالى فإنه من المستحيل أن تتحقق التنمية البشرية بدون المساواة بين الجنسين وحينما نستبعد المرأة من عملية التنمية ستظل التنمية ضعيفة وغير متوازنة وتصبح تمييزية وجائرة إذا استبعد من فوائدها معظم النساء . إن التنمية البشرية القابلة للاستدامة تعنى ضمناً " إدماج المرأة " فى نموذج التنمية .

إدماج المرأة فى التنمية البشرية يجب أن يتضمن المبادىء التالية :

ا – تكريس المساواة فى الحقوق بين المرأة والرجل كمبدأ أساسى . فالحواجز المؤسسية القانونية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية التى تحول دون ممارسة المساواة فى الحقوق ينبغى تحديدها وإزالتها.

ب – اعتبار المرأة عنصراً فاعلاً فى التغيير ومستفيداً منه . والاستثمار فى قدرات المرأة وفى تمكينها من ممارسة اختياراتها ليس عملاً له قيمة بحد ذاته فحسب بل هو أيضاً أضمن طريق للاسهام فى التنمية الاقتصادية .

جـ– ينبغى فى نموذج التنمية البشرية ألا يحدد سلفاً الطريقة التى تمارس بها الثقافات المختلفة والمجتمعات المختلفة لهذه الخيارات ، فالمهم هو وجود مساواة فى فرص الاختيار امام المرأة والرجل على حد سواء .

فإزالة التفاوتات بين الجنسين لا تتوقف على وجود دخل مرتفع فحسب حيث استطاع عدد من دول العالم الفقيرة أن ترفع معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الإناث فيها . (مثال : زيمبابوى وسريلانكا والصين) ، وتمكنوا بموارد محدودة وبالتزام سياسى قوى رفع معدل القراءة والكتابة بين النساء فيها إلى ٧٠% أو أكثر وعلى العكس من ذلك تخلفت عدة بلدان أغنى فى هذا المجال .

ثانياً : المؤشرات الدالة على أوضاع المرأة المصرية / النوع الاجتماعى

سنقوم فى هذا الجزء من الدراسة بالتعرف على مدى توفر الاحصاءات اللازمة فى مصر لحساب المؤشرات المتعارف عليها دولياً والدالة على أوضاع المرأة أو النوع الاجتماعى وذلك بهدف تحديد احتياجات النوع من المعلومات والاحصاءات [1] .

أعدت الامم المتحدة سلسلة من الكتب والنشرات لتحسين المفاهيم والطرق فى مجال الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بوضع المرأة (١٩٨٨) و كانت أهم هذه المؤشرات فى مجالات التعليم والتدريب ، المستوى الصحى ، والفقر :

١- مؤشرات التعليم والتدريب :

توصى الأمم المتحدة فى مراجعها بضرورة توفير مؤشرات عن التعليم الرسمى وغير الرسمى والتدريب . وتتوافر لدى مصر نسب الامية مقسمة حسب النوع الاجتماعى ، وبيانات عن معدلات القيد بالمدارس فى كافة المراحل سواء قبل المدرسة أو التعليم الابتدائى أو الاعدادى والثانوى ، وكذلك بالنسبة للتعليم الازهرى فى كافة المراحل السابقة ، بالاضافة إلى القيد فى الجامعات والكليات المختلفة ، الخريجين من كل كلية وكل هذه البيانات والمؤشرات مقسمة حسب النوع الاجتماعى (ذكور / إناث) .

هذا بالإضافة إلى توفر نسب التسرب بين المدارس والنجاح فى الامتحانات العامة حسب النوع الاجتماعى ، فى سلسلة من السنوات حتى يمكن إجراء مقارنات حسب السنوات لمعرفة مايطرأ عليها من تغير .

بالنسبة للتدريب والذى يعد فرصة كبيرة للإناث خاصةً اللآتى لم يلحقن بقطار التعليم الرسمى ، فإن كل من وزارة القوى العاملة ووزارة الشئون الاجتماعية ، ومصلحة الكفاية الانتاجية يقومون بإعداد برامج تدريبية تتوفر عنها بيانات تفصيلية عن إعداد المتدربين (ذكور / إناث) ونوع التدريب ومدته أى تتوفر بيانات ومؤشرات التدريب فى القطاع الرسمى فى حين لاتتوفر

---

[1] بثينة الديب ، أوضاع المرأة المصرية ، جزء من دراسة مقدمة للمجلس القومى للمرأة ، القاهرة ٢٠٠٠

أى بيانات عن التدريب فى القطاع الغير رسمى ولدى مشروعات الأسر المنتجة وبداخل العديد من الورش التابعة للقطاع الخاص والتى تقوم بتشغيل العمال بها بعد تدريبهم التدريب اللازم .

ويلاحظ من هذه البيانات ان تدريب النساء يميل فى الغالب إلى الأنشطة التقليدية مثل الحياكة والتريكو ، إعداد الطعام وحفظه و . . . الخ . فى حين ان تدريب الذكور غالباً مايكون على حرف وانشطة غير تقليدية . ففى ظل هذا التدريب التقليدى تتاح للمرأة اعمالاً ذات مكانة دنيا وقدرة منخفضة على تحقيق الدخل بينما يتاح للذكور تدريب غير تقليدى ليمكنهم من اكتساب مهارات تسويقية عالية وذلك فى ظل المعتقدات السائدة حول عدم قدرة المرأة على التمشى مع الحرف والمهارات الميكانيكية أو لعدم اهتمامها بتلك الحرف أو المهارات أصلاً .

٢- مؤشرات المستوى الصحى للمرأة :

تتوفر لدى مصر الإحصاءات الحيوية بالتفصيلات اللازمة لقياس معدلات الوفيات لكلا النوعين حسب السن ومحل الإقامة واسباب الوفاة ومنها يمكن قياس الحالة الصحية للإناث فى كل مراحل العمر - طفولة مبكرة ، مراهقة أو فترة الإنجاب - ومقارنتها بالذكور فى نفس السن والبيئة الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم يمكن التحقق من وجود تمييز ضد الإناث فى مستوى الرعاية الصحية والغذائية من عدمه .

ومن المعروف ان من اهم المؤشرات التى تعكس الحالة الصحية للمرأة هو مؤشر معدل الوفيات بين الأمهات بسبب الحمل والولادة ويمكن الوصول إلى تقديره عن طريق التسجيل الحيوى للوفيات الخاص بالنساء فى سن الحمل ١٥ - ٤٩ حسب أسباب الوفاة . علماً بأن نتائج استقصاءات الأسر المعيشية والتى أجريت بعضها فى مصر لإستطلاع معدلات وفيات الإناث واسبابها الرئيسية قد اوضحت أن معدلات الوفاة نتيجة للحمل والولادة تمثل ثلاثة اضعاف مثيلتها من واقع التسجيل الحيوى للوفيات خاصةً فى الوجه القبلى .

البيانات الخاصة بالوفاة وأسبابها تكون مقسمة حسب النوع وفئات السن ويمكن منها الوصول إلى معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة فى فئة العمر (١٥ - ١٩) وبالتالى رصد مخاطر الحمل المبكر وفى هذا الخصوص قامت وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بعمل بحث قومى فى عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ عن وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة ومنه أمكن معرفة معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والاسباب الرئيسية

لها حتى يمكن تجنبها لحماية الأمهات من خطر الوفاة خاصةً بالنسبة للأمهات فى سن صغيرة (أقل من عشرين سنة أو ذوات عدد كبير من الأطفال أو من يعانين من امراض اخرى خلاف الحمل) .

أما بالنسبة للحالة المرضية **Morbidity** للمرأة فنظراً لعدم توفر بيانات عن الأمراض المنتشرة بين مختلف الفئات العمرية للسكان ذكور وإناث إلا من واقع المستشفيات التى تشمل الحالات الخطرة فقط ، قامت وزارة الصحة بالتعاون مع المركز القومى للإحصاءات الصحية **NCHS** بالولايات المتحدة الأمريكية بالإعداد لبحث ميدانى كبير تحت عنوان: " الخريطة الصحية لمصر " غطى كل محافظات الجمهورية على اربعة دورات وذلك بهدف الحصول على بيانات عن الأمراض الموسمية وقد تم العمل الميدانى خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٤ حيث تم جمع البيانات فى هذا البحث من خلال ثمانية استمارات ، وبالتالى فنحن الآن فى حاجة إلى تحديث البيانات والعمل على إعداد دراسة حديثة فى هذا الشأن .

أما من ناحية البيانات الخاصة بالتطعيمات والرعاية الصحية فالمتوفر لدى وزارة الصحة هى نسب التطعيمات حسب المرض (مثال : شلل أطفال – درن – طعم ثلاثى – حصبة مثلاً) وعلى مستوى المحافظات (محل الاقامة فقط) ، وبالتالى يصعب قياس التميز بين الذكور والإناث من ناحية الطب الوقائى المقدم لهن ولكن من الجدير بالذكر ان المسح الديموجرافى الصحى للسنوات من ١٩٨٨ حتى ٢٠٠٠ قد وفر التطعيمات حسب النوع .

أما فيما يتعلق بالخدمات المتوفرة للإناث فقط فيمكن الوصول إلى اعداد مراكز رعاية الطفولة والأمومة و مكاتب الصحة والمستشفيات سواء العامة أو الأهلية و إعداد المترددات على هذه المراكز وما توفره من رعاية صحية معينة و ذلك من واقع بيانات وزارة الصحة والسكان وأيضاً من واقع استمارة متخصصة يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بتوزيعها كل عام على كل الجهات الصحية المختلفة لتقوم هذه الجهات بإستيفائها وإعادتها الى الجهاز الذى يتولى بدوره إصدار نشرة سنوية عن إحصاءات الخدمات الصحية فى مصر . ولكن يعاب على هذه الإحصاءات أنها لا تحدد الخدمات الصحية لكل نوع على حده بل توضح الخدمات الصحية المتوفرة لكلاً الجنسين .

وقد قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٩٦ بإعداد دراسة تحت عنوان " الملامح الديموجرافية للسكان فى محافظات الجمهورية ١٩٩٦ " و به بعض المؤشرات عن وفيات الأطفال الرضع والأقل من خمس سنوات على مستوى المحافظة مقسمة طبقاً لمنظور النوع الاجتماعى ، ومن مميزات هذه الدراسة كبر حجم عينته والتى وصلت إلى اكثر من ١٧٠ الف اسرة وذلك بهدف توفير مؤشرات دقيقة على مستوى المحافظات وليس على مستوى الأقليم مثل ماكان يتوفر فيما سبق

من واقع البحوث الديموجرافية والصحية للأعوام ١٩٨٨ حتى ٢٠٠٠ أو بحث صحة الام والطفل ١٩٩١ ومن نتائج هذه البحوث يمكن معرفة الفجوة الصحية بين النوع الاجتماعى (ذكور وإناث) .

٣- مؤشرات المرأة المعيلة لأسرتها :

هناك العديد من الأسر المصرية التى تعولها نساء ونظراً لأن الكثير من البحوث سواء أجريت فى مصر أو فى الخارج اثبتت ان الأسر التى تعولها نساء غالباً تكون أسر فقيرة وتحتاج إلى دعم من الدولة كذلك فمن المهم معرفة عدد ونسب الأسر التى تعولها نساء واماكن تواجدها حتى يمكن الوصول اليها وتقديم يد العون لها .

وفى مصر يمكن توفير هذا البيان بكل سهولة من واقع التعدادات السكانية وكل البحوث الميدانية نظراً لأن استمارة أى بحث أو تعداد تبدأ ببيان عن رب الاسرة " اسمه ونوعه " ومن ثم يمكن تحديد عدد الأسر التى ترأسها نساء والأخرى التى ترأسها رجال .ومع ذلك فإن الكثير من نتائج البحوث الميدانية وكذلك تعدادات السكان لا تهتم حتى الآن بجدولة ونشر هذا البيان ومن ثم تعانى مصر من قلة توفر هذا البيان الهام علماً بأنه يتوفر لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بيان عن نسبة النساء المعيلات للأسر على مستوى المحافظة من واقع بحث الملامح الديموجرافية لسكان المحافظات المختلفة والذى أجرى عام ١٩٩٦ . ومع ذلك يمكن استخلاص هذا البيان من نتائج جميع البحوث الميدانية والتعدادات السكانية عند طلبه ولكن علينا الأخذ بتوصيات الأمم المتحدة التى صدرت فى عام ١٩٨٨ لوضع تصنيفات رب الأسرة .

ثالثاً : التطور فى أوضاع المرأة (النوع الاجتماعى) كمورد بشرى[1]

لقد حرصت الدولة على تدعيم مكانة المرأة المصرية فى المجتمع و سد الفجوة النوعية بين الرجال والنساء و ذلك عن طريق الإرتقاء بأوضاع المرأة و النهوض بأحوالها الاقتصادية و الاجتماعية و إدماجها فى جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و بناء على هذا الاهتمام الواضح فقد حدث تحسن كبير وتطور ملموس فى خصائص النساء سواء بالنسبة للخصائص التعليمية أو الصحية ولمدى مشاركتهن فى كافة قطاعات ونشاطات المجتمع .

لذلك نستعرض فى هذا الجزء مدى التحسن والتطور فى اوضاع المرأة المصرية خلال العشرين عاماً الأخيرة فى مجالات التعليم والتدريب ، الصحة ، والفقر .

---

[1] المجلس القومى للمرأة : تطور أوضاع المرأة فى عهد مبارك ١٩٨١ – ٢٠٠٠ ، القاهرة .

(١) المرأة والتعليم والتدريب :

لقد طرأ تحسن ملموس فى أوضاع المرأة التعليمية فى الفترة الاخيرة ويمكن إيضاح ذلك من خلال المؤشرات التالية :

١- معدلات الأمية بين النساء .

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع معدلات الأمية فى مصر خاصةً الإناث ولكن من الواضح حدوث تحسن ملحوظ فى معدلات الأمية بين الإناث فى الآونة الأخيرة فكما تشير بيانات تعداد السكان حدث انخفاض فى معدلات الأمية بين الإناث من ٧١% عام ١٩٧٦ إلى ٦٣% عام ١٩٨٦ إلى ٥١% عام ١٩٩٦ .

وبملاحظة معدلات الأمية وفقاً لفئات السن للإناث فإن التحسن كان الأعلى فى الفئات العمرية الصغيرة (١٠ – ٢٤) حيث انخفضت المعدلات من ٥٥% عام ١٩٧٦ الى ٢٨% عام ١٩٩٦ .

٢- زيادة فرص التعليم للإناث فى مراحل التعليم المختلفة :

زادت معدلات قيد الإناث فى جميع المراحل التعليمية ففى مرحلة التعليم ما قبل المدرسة للفئة العمرية (٤ – ٥ سنوات) زادت معدلات القيد للإناث من ١% عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٣% عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ لكنها تختلف للإناث بدرجة كبيرة بين المحافظات المختلفة فتصل الى أعلاها فى محافظة القاهرة (٣٦%) للإناث وأدناها فى محافظات الفيوم ، اسيوط ، سوهاج ، قنا ، واسوان حيث تتراوح مابين ٤ – ٦% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

أما فى المرحلة الابتدائية فقد زادت معدلات قيد الإناث فى المدارس الابتدائية من ٦٥% عام ١٩٨٢/٨١ الى ٩٦% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنسبة زيادة ٤٨% ، وفى المرحلة الاعدادية ارتفعت المعدلات من ٤٩% عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٩٤% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، و فى مرحلة التعليم الثانوى العام زادت من ٣٧% عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٦٨% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنسبة زيادة ٨٤% .

أما بالنسبة للتعليم الفنى فبالرغم من ضعف إقبال البنات على هذا النوع من التعليم إلا انه قد حدثت زيادة فى نسبة الطالبات إلى إجمالى المقيدين فى المدارس الفنية خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى ٢٠٠٠ /٢٠٠١ من ١٢% للتعليم الصناعى إلى ٣٥% ، ومن ١٤% للتعليم الزراعى إلى ٢١% ، ومن ٥٤% للثانوى التجارى الى ٦٢% .

٣- معدلات التسرب للإناث فى التعليم الأساسى

انخفضت معدلات التسرب بالنسبة للإناث فى مرحلة التعليم الابتدائى من ٣% عـام ٩٠ / ١٩٩١ إلى ٠,٦% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ و كـذلك للتعلـيم الاعـدادى مـن ٨% عـام ١٩٩١/٩٠ إلى ٣% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ مما يدل على أن الإناث عندما تتاح لهن فرص للتعلـيم يتمسـكن بهـا ويحسن إستغلالها .

٤- سد الفجوة النوعية بين الإناث والذكور

يلاحظ انخفاض الفجوة النوعية فى الأمية مـن ٢٩% عـام ١٩٧٦ الى ٢٦% عـام ١٩٨٦ الى ٢٢% عام ١٩٩٦ وفقاً لبيانات تعداد السكان .

تختلف هذه الفجوة النوعية للأمية من محافظة لأخرى فعلى حين شهد عـام ١٩٩٦ أقـل مسـتوى للفجوة النوعية فى نسب الأمية فى مختلف المحافظات فلاتزال هناك محافظات تعانى من إتسـاع الفجـوة بين الذكور والإناث مثل محافظتى بنى سويف وسوهاج حيث تبلغ الفجوة النوعية ٣٠% يليهـا المنيـا و قنا ٢٩% وهذا يدل على أن محافظات الوجه القبلى بصفة خاصة مازالـت فى حاجـة إلى أن تـولى إهتماماً كبيراً لتعليم الفتيات ومحو أميتهن .

وهناك أيضاً تطور ملحوظ فى سد الفجوة النوعية بين الإناث والذكور فى مراحل التعلـيم المختلفـة فقد اظهرت مقارنة البيانات فى الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ عدم وجـود فجـوة فى مرحلة التعليم قبل الابتدائي ، انخفاض الفجوة فى مرحلة التعليم الابتـدائى مـن ١٤% الى ٧% ، وفى مرحلة التعليم الإعدادي من ٢٥% إلى ٦% ، و بالنسبة للتعليم الثانوى فقـد شـهد انخفـاض ملحوظ من ١٨% إلى ١% مما يعنى أن الفجوة النوعية فى مراحـل التعلـيم المختلفـة فى طريقهـا للانحسار .

٥- زيادة فرص تعليم الإناث فى التعليم الجامعى

شهدت الحقبة الأخيرة طفرة فى إقبال الفتيات على التعليم الجامعى ففى الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٩٩/٩٨ زاد عدد الإناث فى التعليم الجامعى من ١٩٥ ألف إلى ٤٩٣ ألف بزيادة قدرها ٢٠٤% حيث زادت عدد الطالبات الملتحقات بالكليات النظرية خلال هذه الفترة من ١٤٩ ألف إلى ٤٨٧ ألف بزيادة قدرها ٢٢٧% وفى الكليات العملية من ٤٦ألف إلى ١٠٦ ألف بنسبة زيادة قدرها ١٣٠% .

وزاد إقبال الفتيات على التعليم العلمى والتكنولوجيا فمثلاً بالنسبة لكليات الطب البشرى والاسنان والصيدلة كانت نسبة المقيدات من الإناث إلى اجمالى المقيدين لا تتعدى ٣٥% عام ١٩٨٢/٨١ و زادت لتصل إلى ٤٨% عام ١٩٩٩/٩٨ وقد لوحظت نفس الظاهرة بالنسبة لخريجى الكليات النظرية والعملية مما يوضح ضرورة الاستمرار فى تشجيع الإناث على الإلتحاق بالكليات العملية إلى جانب الكليات النظرية .

٦- تطوير المناهج التعليمية وتحسين صورة المرأة فيها

سعت وزارة التربية والتعليم إلى تغيير صورة المرأة فى المناهج الدراسية وضمنت مفاهيم المساواة بين الجنسين والمعتقدات الخاصة بتربية الاناث ومن بينها منع التمييز بين الذكور والاناث وختان الاناث والزواج المبكر .

٧- توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للاناث فى مراحل التعليم المختلفة وقد شملت هذه الرعاية :

- اجراء الدراسات للتعرف على التغيرات فى سلوك الطالبات .
- توفير الرعاية الاجتماعية للطالبات .
- تخصيص عدد مناسب من الاخصائيات الاجتماعية لحل المشاكل التى تتعرض لها الفتيات .
- تشجيع الطالبات على المشاركة فى الانشطة المدرسية .
- العناية بالتأمين الصحى والكشف الدورى للطالبات .
- الاهتمام بالثقافة الصحية ونشر الوعى البيئى .
- تطوير المناهج وتضمينها عناصر تتعلق بالتربية الاسرية والاقتصاد المنزلى .

٨- تدريب المرأة العاملة

يعتبر التدريب الإدارى محوراً رئيسياً من محاور برنامج الاصلاح الادارى بهدف تنمية مهارات العنصر البشرى لم يتوفر ، تصنيف المتدربين ادارياً حسب النوع إلا منذ عام ١٩٩٨/٩٧ فتشير البيانات إلى أن اعداد العاملات فى الجهاز الإدارى للدولة اللآتى حصلن على تدريب بواسطة وزارة القوى العاملة والهجرة بلغ ١٢٧,٩ الف فى ١٩٨٨/٩٧ بنسبة ٣٠% من اجمالى المتدربين وارتفع إلى ٢١٧,٢ الف عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنسبة ٤٥% من اجمالى المتدربين ، أما إذا انتقلنا إلى التدريب

القيادى للنساء نجد أنه فى عام ١٩٩١/٩٠ لم تتعدى نسبة المتدربات ١٧% لكنها ارتفعت عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢٥% من اجمالى المتدربين .

وقد تم تدريب ٣٤٢ عاملة بوزارة التنمية الادارية على الحاسبات الآلية عام ١٩٩٨/٩٧ و بنسبة ٤٦,٦% من اجمالى المتدربين ارتفعت الى ٤١١ متدربة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنسبة ٤٨% .

وبالنسبة للتدريب المهنى تشير البيانات إلى إنخفاض إعداد الملتحقات والخريجات من مراكز التدريب المهنى فقد إنخفض عدد الملتحقات فى عام ١٩٩٧/٩٦ من ٢٠,٧ الف بنسبة ٢٢,١% إلى ١٧,٢ الف بنسبة ١٥,٧% و عدد الخريجات من ١٤,٨ الف بنسبة ٢٦,٢% إلى ١٥,٤ الف بنسبة ٢٢,٧% وبذلك يتضح لنا أهمية حث الاناث على الالتحاق بمراكز التدريب المهنى للتدريب على مختلف المهن لإمكان إتاحة فرص عمل لهن وخاصةً فى المحافظات التى بها نسب منخفضة من الخريجات الاناث .

٩- تدريب أعضاء هيئة التدريس للتعليم قبل الجامعى

فى الفترة من اكتوبر ١٩٩٦ إلى سبتمبر ٢٠٠٠ نجد أن نسبة الإناث المتدربات فى مرحلة رياض الأطفال تصل إلى ٩٧% ذلك لأن أغلب العاملين فى هذه المرحلة من الاناث ، أما فى مرحلة التعليم الابتدائى تصل نسبة المتدربات إلى ٣٥% من جملة المتدربين ، وتصل إلى ٣٠% فى مرحلة التعليم الاعدادى .

وقد لوحظ إنخفاض نسبة الإناث المتدربات لجملة المتدربين بمرحلة التعليم الثانوى والثانوى الفنى حيث تبلغ ٢٠% فى كلتا المرحلتين ، وتصل نسبة المتدربات الإناث بمدارس الفصل الواحد إلى جملة المتدربين فى نفس الفترة إلى ٩٣% وفى فصول محو الأمية إلى ٥٩,٧% و فى مدارس التربية الخاصة إلى ٥٧,٩% .

ونظراً لإعتبار التكنولوجيا الحديثة من علوم العصر الذى يجب أن يلم بها الاطفال والشباب فمن الضرورى أن يحصل القائمون على العملية التعليمية على التدريب اللازم على الحواسب ، معامل العلوم المتطورة ، الشبكات ، الميكنة الادارية والتدريبات المتخصصة وتشير البيانات إلى أن ٣٧% من اجمالى الأفراد القائمون بالعملية التعليمية فى كافة مراحل التعليم ما قبل الجامعى قد يتم تدريبهم على التكنولوجيا الحديثة عام ٢٠٠٠ من الإناث وأرتفعت هذه النسبة إلى ٥٣% عام ٢٠٠١ .

(ب) تطور أوضاع المرأة الصحية

شهدت مصر فى الآونه الاخيرة تحسناً كبيراً فى الوضع الصحى بصفة عامة والوضع الصحى للمرأة بصفة خاصة ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية :

١- ارتفاع عدد السنوات المتوقعة للحياة عند الميلاد .

تؤكد البيانات الخاصة بتوقع الحياة عند الميلاد حدوث تحسن فى الوضع الصحى والتغذوى وزيادة الخدمات الصحية خلال الفترة من ١٩٨٦ وحتى ٢٠٠١ بالإضافة إلى إنخفاض وفيات الاطفال الرضع اقل من سنة .

فقد ارتفع توقع الحياة عند الميلاد للذكور من ٥٧ سنة عام ١٩٨١ إلى ٦٧ سنة عام ٢٠٠١ وإن كان أعلى بالنسبة للإناث حيث ارتفع توقع الحياة لهن من ٦٠ سنة عام ١٩٨١ إلى ٧١ سنة عام ٢٠٠١ .

٢- التحسن فى معدلات الوفيات حسب العمر للإناث .

يلاحظ أن هناك تحسن صحى ملموس للإناث من خلال إنخفاض معدلات الوفيات للإناث فى كافة الفئات العمرية و إنخفاض معدلات وفيات الاطفال والرضع مما يشير إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة بتخصص العديد من البرامج الصحية فى مجالى الوقاية و العلاج والتغذية فى مرحلة مبكرة تبدأ قبل الولادة عن طريق رعاية الامومة اثناء فترة الحمل والولادة، وانتشار التطعيمات والحملات الصحية المجانية من قبل وزارة الصحة والسكان والتى أدت إلى إنخفاض معدل وفيات الاطفال الرضع إنخفاضاً ملحوظاً من ٧٦ حالة وفاة لكل ألف مولود حى من الإناث عام ١٩٨١ الى ٢٥ عام ٢٠٠٠ .

وفى الفئة العمرية (١-٤ سنوات) إنخفض معدل الوفيات عام ١٩٨١ من ١١ حالة وفاة لكل الف طفل حى من الإناث إلى حالتين لكل الف طفل حى من الإناث عام ١٩٩٨ .

وتعد أمراض الجهاز التنفسى يليها الأمراض المعدية والطفيلية هى السبب الرئيسى لوفيات الرضع الإناث (٢٩,٤% ، ٢٤,٥% على التوالى) وأيضاً الاطفال الإناث دون الخامسة (٣٣,٣% ، ٢٣,٩% على التوالى) ، ويلاحظ تناقص نسبة وفيات الاطفال والرضع الإناث بسبب أمراض الجهاز الهضمى فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٨ وتعد أمراض الجهاز الدورى هى السبب الرئيسى للوفاة للاعمار الأكبر من الإناث .

٣- التحسن فى معدلات وفيات الامهات بسبب الحمل والولادة

تعتبر صحة المرأة الانجابية موضع اهتمام كثير من الباحثين إذ أن تكرار الحمل والولادة يؤثر سلباً على صحة المرأة اذا لم تتوفر الخدمات الصحية لرعاية الام فى تلك الفترة .

وقد حدث إنخفاض فى معدلات وفيات الامهات بسبب الحمل والولادة والنفاس من كل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى من ١٧٤ عام ١٩٩٣/٩٢ الى ٨٤ حالة عام ٢٠٠٠ أى إنخفض هذا المعدل بحوالى ٥٢% خلال ثمانى سنوات ، وكانت أكبر نسبة تراجع من نصيب المحافظات الحضرية يليها الوجه القبلى ثم الوجه البحرى .

وتشير البيانات إلى أن النزيف هو السبب الرئيسى لوفيات الأمهات يليه حالات تسمم الحمل وارتفاع ضغط الدم بين الحوامل لكن بصفة عامة انخفضت معدلات الوفاة بين الأمهات بسبب الحمل والولادة لكل الأسباب بين عامى ١٩٩٣/٩٢ إلى ٢٠٠٠ .

كذلك فان تيسير الوصول إلى منافذ تقديم الخدمات الصحية أدى إلى إنخفاض وفيات الامهات الناتجة عن التأخيرفى طلب المساعدة الصحية والتعرف على المشكلة من ٧٣ إلى ٢٥ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى بين عامى ١٩٩٣/٩٢ و ٢٠٠٠ وانخفضت معدلات الوفاة الناتجة عن عدم توفر وسائل النقل والمواصلات للحالات الحرجة وحدث تحسن فى تلاشى القصور فى تقديم الخدمة وفقاً للمعايير الطبية .

٤- الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية الموجه لرعاية الأمومة

تؤثر فترة الحمل تأثيراً كبيراً على صحة كل من الأم والطفل ولذلك أصبحت رعاية الأمومة من أهم البرامج الصحية فى مصر خلال العقد الماضى من خلال الفحص الصحى المبكر والمنتظم من مقدم خدمة طبية مدرب ، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع مؤشرات رعاية الحمل (فى الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠) فقد تضاعفت نسبة النساء اللآتى تلقين رعاية طبية اثناء الولادة من خلال طبيب من ٢٨,٨% الى ٥٣,٥% وانخفضت من خلال الداية من ٥٧% الى ٣٥% .

ارتفعت نسبة النساء اللاتى تم تطعيمهن ضد التيتانوس سواء جرعة واحدة أو جرعتان أو أكثر من حوالى ٢٤% إلى ٣٦% خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠ وكذلك زادت نسبة الولادات التى تمت فى مركز صحى حكومى خلال نفس الفترة من ١٣,٣% إلى ٢٢,٢% أو خاص من ٨,٥% إلى ٢٦% و تراجعت نسبة الولادات فى المنازل من ٧٣,٥% إلى ٥١% بما يدل على زيادة الوعى الصحى لدى الامهات الذى شمل الريف والحضر .

فقد زادت نسبة الولادات التى تمت تحت اشراف شخص مدرب فى الحضر من ٦٨% خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ إلى ٨١% خلال فترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ و فى الريف من ٣٣% إلى ٤٨% خلال نفس الفترات .

٥- التطور فى ميزانية القطاع الصحى وأثره فى تحسين الخدمات الصحية

نتيجة لالتزام الدولة بكفالة الخدمة العلاجية و توفير الدواء لجميع المواطنين وانتشار مظلة التأمين الصحى حدث ارتفاع فى مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين و يظهر ذلك من خلال زيادة مخصصات قطاع الصحة من الميزانية العامة للدولة من ١,٨% (١١٩٧ مليون جنيه) عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ٢,٩% (٢٩٢٢ مليون جنيه) عام ٢٠٠٠/٩٩ وبالتالى عملت الدولة على توفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين وخاصة المرأة فى سن العمل والإنجاب وذلك عن طريق زيادة وحدات رعاية الأمومة والطفولة والتجهيزات الطبية الحديثة والأطباء .

وحدثت زيادة فى عدد الطبيبات والممرضات فزاد عدد الطبيبات من ٥٩١٠ طبيبة عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٣٨٤٢ طبيبة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بزيادة قدرها ١٣٤% ، وحدث أيضاً ارتفاع فى عدد الاسرة بالمستشفيات ، عدد الوحدات الصحية ووحدات الأمومة والطفولة التى ارتفعت من ٢٧٣٠ وحدة عام ١٩٨١ إلى ٣٣٢٩ وحدة عام ١٩٩٩ بزيادة قدره ٢١,٩% إلا أن نصيب النساء من وحدات رعاية الأمومة والطفولة لكل ١٠٠,٠٠٠ من الإناث فى سن الحمل والإنجاب (١٥ – ٤٩) انخفض من ٢٨ عام ١٩٨١ الى ٢١ عام ١٩٩٩ للزيادة الكبيرة فى عدد الإناث خلال تلك الفترة العمرية ولكن أغلب الوحدات الصحية والمستشفيات بها اقسام خاصة بصحة الأم والطفل التى يمكن للنساء الاستفادة بها .

٦- تخفيض معدلات الإنجاب

نظراً لأن المشكلة السكانية فى مصر لها آثار وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد قامت الدولة بجهود قصوى للحد من النمو السكانى السريع والتحكم فى معدلات الإنجاب مما أدى إلى انخفاض فى معدلات الخصوبة من ٥,٣ طفل لكل سيدة عام ١٩٨١ إلى ٣,٥ طفل لكل سيدة عام ٢٠٠٠ وذلك فى جميع الفئات العمرية وعلى مستوى الريف والحضر حيث حدث انخفاض فى معدل الإنجاب فى الحضر من ٤,٣ عام ١٩٨٠ الى ٣,١ عام ٢٠٠٠ وفى الريف من ٦,١ الى ٣,٩ خلال نفس القترة .

٧- التحسن فى نسب استخدام وسائل تنظيم الاسرة

حشدت الدولة جهود متكاملة فى مجال تنظيم الاسرة وذلك من خلال تغطية جميع انحاء الجمهورية بمراكز تنظيم الاسرة وتطوير المراكز القائمة وتدعيم الأنشطة الخاصة بالاعلام والتعليم والاتصال فى هذا المجال مما أدى الى زيادة الإقبال على استخدام وسائل تنظيم الاسرة ، فقد كان هذا المعدل لايتعدى ٢٤% عام ١٩٨٠ من اجمالى النساء المتزوجات فى سن الحمل و ارتفع ليصل الى ٥٦% عام ٢٠٠٠ مما يؤكد نجاح البرنامج القومى لتنظيم الاسرة والذى من نتيجته الانخفاض الملحوظ فى معدلات الخصوبة .

فقد زاد الإقبال على استخدام اللولب من ٤% عام ١٩٨٠ الى ٣٦% عام ٢٠٠٠ وكذلك الحقن بينما انخفض استخدام الحبوب من ١٦,٦% عام ١٩٨٠ الى ٩,٥% عام ٢٠٠٠ وذلك يوضح الإتجاه نحو زيادة استخدام الوسائل الأكثر فاعلية .

رابعاً : المـــرأة والفقر فى مصـــر

يوضح تصوير حالة الفقر في مصر أن الفقراء إما أنهم يشتغلون في أنشطة هامشية ذات أجور منخفضة أو أنهم متعطلون ومعظمهم أميون أو من ذوى المستويات التعليمية المتدنية ويرتفع عبء إنفاقهم على الطعام بالنسبة لمواردهم بينما استهلاكهم أقل وعلى الرغم من أن اختلافات هيكل الدخل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة تبدو ضئيلة فإن الأسر الفقيرة أكثر اعتماداً على الأنشطة المولدة للدخل التى يقدم بها رب (أو ربة) الأسرة وكذلك على عمله (أو عملها) الرئيسى. وعادةً ما ينظر إلى الفقر على أنه نقص الدخل تبعاً للاقتراض الشائع بأن الدخل هو الذى يحدد مستوى الرفاه المادى للشخص ولكن فقر الدخل ما هو إلا جزء من الصورة فكما أن التنمية البشرية تشتمل على جوانب أوسع بكثير من الدخل فإن الفقر يجب كذلك أن ينظر إليه على أنه ذو أبعاد كثيرة.

وتشير بعض التقارير المتعلقة بمعالجة قضايا الفقر إلى عدم اختلاف أحوال المرأة فى مصر عنها فى معظم الدول المتخلفة اجتماعياً وعلى الرغم مما قد تحمله هذه النتيجة من صدمة لكثير من المتعمقين فى بحث قضايا النوع أنها أما ستكون ايجابية الأثر من حيث أنها تبحث على مزيد من الجهود الحكومية وغير الحكومية لتحقيق التوازن النوعى لصالح المشاركة المتساوية بين كل من الرجل والمرأة في كل جوانب الحياة فى مصر.

إن وضع المرأة أكثر حرجاً من الرجل من حيث تأثرها بأى تغيرات اقتصادية خاصةً فى مصر التى تقوم حالياً باعادة هيكلة الاقتصاد وبالاصلاح الاقتصادى ، فتتعرض المرأة وخاصة الفقيرة للضرر من ثلاث جوانب • فهى كامرأة فقيرة تعيش مثلها مثل الرجل فى ظروف اقتصادية صعبة وتعانى من تحيزات ثقافية وسياسات تحد من قيمة مساهماتها فى التنمية وهى كذلك – خاصةً إذا كانت رئيسة الأسرة – المسئولة الأساسية عن رعاية الأطفال والأعمال المنزلية ، ويعبر مفهوم تأنيث الفقر على مدى حساسية المرأة للتغيرات الاقتصادية •

وللتعويض عن مشاكل القياس – ولو جزئياً – نميز بين ثلاثة أنواع من الفقر هم فقر الدخل والفقر البشرى وفقر القدرات ، ويعتمد البنك الدولى على الأول عند تقييمه لمستويات الفقر ورسم السياسات فى الدول بينما يتبنى برنامج الأمم المتحدة الانمائى المفهومين الآخرين للفقر ، ويعكس مقياس الفقر البشرى النسبة المئوية للناس الذين تنقصهم القدرات البشرية الأساسية أو الحد الأدنى فى الأساس من هذه القدرات ، ويعتمد مقياس الفقر البشرى على ثلاثة مؤشرات أساسية للحرمان هى مؤشر الحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة ، والثانى هو مؤشر تعليمى معرفى متمثل فى نسبة الأمية ، ويقيس المؤشر الثالث درجة الحرمان من مستوى معيشى لائق ، كما يعتمد قياس فقر القدرة على ثلاثة مؤشرات الأول مؤشر غذائى صحى ، والثانى مؤشر صحى انجابى ، والثالث مؤشر تعليمى معرفى يتمثل فى نسبة الأمية •

وحتى يتمكن واضعو السياسات الخاصة بمكافحة الفقر من تحديد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات لضمان وصول هذه البرامج إلى مستحقيها ينبغى معرفة من هم الفقراء وما هى الأماكن التى يعيشون فيها ، وما هى خصائصهم من حيث التعليم والعمل وظروفهم السكنية والديموجرافية •

١ – نظرة عامة حول الأسر التى تعولها إناث

تمثل الأسر التى تعولها إناث نسبة لا بأس بها فى مصر وتتراوح التقديرات بين ١٦% و٢٢% ، وتشير الدراسات التى أن نسبة الأسر التى تعولها إناث أقل فى الريف عن الحضر • وأن أكبر نسبة من الأسر التى تعولها إناث موجودة فى الوجه البحرى سواء فى الحضر أو فى الريف • ولقد وجد أن ٧٣% من الإناث عائلات الأسر من الأرامل مقارنةً بـ ٢,٩% فقط من الذكور • وأن ٢٠,٥% منهن متزوجات ولكن يعلن الأسرة بسبب الهجرة أو المرض ، كما وجد أن حوالى ٨١% من عائلات الأسر لا يعملن • إما لعدم الرغبة فى العمل أو لعدم وجود فرص عمل ولذلك يعتمدن على التحويلات كمصدر رئيسى للدخل ، وأن ١١,١٧% يعملن لحسابهن الخاص فى أعمال هامشية غير مضمونة ، و ٨,٨% يعملن بالأجر فى القطاع الحكومى أو الخاص • أما الأرقام المناظرة الخاصة بالرجال

فهى على الترتيب ١٣,٨١% ، ٣٤,٩% و ٥١,٧% مما يعكس افضلية وضع الرجال المعيلين للأسر فى سوق العمل .

وأوضحت البيانات – أيضاً – أن متوسط إنفاق الأسر التى تعولها إناث أقل بكثير من متوسط إنفاق الأسر التى يعولها رجال (٤٨٧٨ جنيهاً للإناث فى مقابل ٧٢٢٦ جنيهاً للرجال) ، وقد يرجع ذلك إلى حقيقة أن معظم الإناث المعيلات لأسرهن من كبار السن والغير نشطين اقتصادياً أو المتعطلين وهن كذلك العائلات الوحيدات للأسرة . وبالتالى يمكن استنتاج أن الأسر إلى تعولها إناث أكثر تعرضاً لوطأة الفقر من الأسر التى يعولها رجال .

٢- فقر الدخل ومقاييسه (*)

إن تعريف الفقر يتطلب اختيار معيار للرفاهة وتحديد خط – خط الفقر – يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء . إذا اخذنا فى الاعتبار المشاكل المتعلقة بقياس الدخل فإن الاعتماد على الانفاق يصبح هو الاختيار الملائم . ولقد رأينا أن نعتمد على مقياس ما يخص الفرد داخل الأسرة إذ أن الاعتماد على إنفاق الأسرة ككل سوف يضع الأسرة كبيرة الحجم فى مستوى اقتصادى أفضل بينما نصيب الفرد من الإنفاق داخل هذه الأسرة قد يكون منخفض للغاية وعلى ذلك فسوف نعتمد على مقياس ما يخص الفرد داخل الأسرة من إنفاق سنوى كمقياس لمستوى المعيشة .

فإذا نظرنا إلى المناطق المختلفة نجد أن هناك فروق واضحة بين الريف والحضر ، وكذلك بين الإناث والذكور فعلى سبيل المثال تزيد نسبة الفقراء فى حضر الوجه البحرى بأكثر من ثلاثة نقاط مئوية عن ريف الوجه البحرى و بأكثر من نقطتين مئويتين فى الوجه القبلى . وكذلك ارتفاع نسبة الفقراء فى حضر محافظات الحدود إلى اكثر من أربعة أضعاف النسبة السائدة فى الريف ، كما نلاحظ أن نسبة الفقراء بين الإناث أعلى من النسبة المناظرة بين الذكور سواء فى الحضر أو فى الريف وإن كانت الفجوة بين الذكور والإناث أكبر فى الريف عنها فى الحضر (**) . كما هو واضح من الجدول التالى :

(*) ورقة المرأة والفقر للدكتورة / هبه الليثى .

(**) مرجع سابق .

جدول رقم (٢)

نسبة الفقراء حسب المناطق وبإستخدام خط الفقر الأدنى

المناطق	نسبة الفقراء			النسبة من اجمالى الفقراء			نسبة السكان في المجتمع		
	إنـاث	ذكور	جملة	إنـاث	ذكور	جملة	إنـاث	ذكور	جملة
المحافظات الحضرية	٢٤,٥٠	٢٣,٦٨	٢٤,٠٩	٣٧,٤٩	٣٧,٠٩	٣٧,٢٩	٤٤,٦٠	٤٤,٠٤	٤٤,٣٢
حضر الوجه البحرى	٢٩,٤٢	٢٨,١٥	٢٨,٧٨	٢٧,٤٩	٢٧,١٦	٢٧,٣٣	٢٧,٢٣	٢٧,١٢	٢٧,١٨
حضر الوجه القبلى	٣٥,٧١	٣٤,٢٤	٣٤,٩٥	٣١,٢٧	٣٢,٠٥	٣١,٦٦	٢٥,٥٢	٢٦,٣٢	٢٥,٩٢
حضر محافظات الحدود	٤١,٤١	٤١,١٩	٤١,٣٠	٣,٧٥	٣,٦٩	٣,٧٢	٢,٦٤	٢,٥٢	٢,٥٨
جملة الحضر	٢٩,١٥	٢٨,١١	٢٨,٦٢	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
ريف الوجه البحرى	٢٦,٢٢	٢٤,٩٥	٢٥,٥٨	٤٩,٣٧	٤٩,٧٥	٤٩,٥٦	٥٤,٨٠	٥٥,٠١	٥٤,٩١
ريف الوجه القبلى	٣٣,٤٦	٣١,٦٠	٣٢,٥٢	٥٠,١٤	٤٩,٧٤	٤٩,٩٤	٤٣,٦٢	٤٣,٤٣	٤٣,٥٢
ريف محافظات الحدود	٨,٩٥	٨,٩٨	٨,٩٧	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٥٠	١,٥٩	١,٥٦	١,٥٧
جملة الريف	٢٩,١٠	٢٧,٥٩	٢٨,٣٤	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

محسوب من مسح الانفاق والاستهلاك لعام ١٩٩٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

تبلغ نسبة الفقراء فى محافظات الوجه القبلى – ما عدا الجيزة واسوان – تصل أعلى معدلاتها فى كل من الحضر والريف وكذلك بين الإناث والذكور ٠ حيث يبلغ معدل الفقر فى هـذه المحافظـات ضـعف المستوى السائد على المستوى القومى حيث تبلغ نسبة الفقراء بين الإنـاث فى محافظـة سـوهاج ٦١% من اجمالى الإناث فى حضر المحافظة (فى مقابل ٥٨% من اجمالى الذكور وتأتى محافظة اسـيوط فى المرتبـة الثانية إذ تقل نسبة الفقراء إلى ٥٩% من اجمالى الإناث فى الريف و ٥٢% من اجمالى الإناث فى الحضر ، ونجد أيضاً أن ١٧% من فقراء الحضر يعيشون فى محافظة القاهرة ، وتتميز الاسكندرية كذلك بارتفـاع معدل الفقر بها (٤٢% من الإناث ، ٣٨% من الذكور (*)) ٠ كما يوضحها الجدولين التاليين :

(*) مرجع سابق

جدول رقم (٣)

نسبة الفقراء حسب النوع وحسب المحافظات

	حضر			ريف		
	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة
القاهرة	١٨	١٩	١٩	٠	٠	٠
الأسكندرية	٤٢	٣٨	٤٠	٠	٠	٠
بورسعيد	٣	٣	٣	٠	٠	٠
السويس	١٠	١٠	١٠	٠	٠	٠
دمياط	١٣	١٢	١٢	١٣	١٤	١٣
الدقهلية	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
الشرقية	٣٢	٣٣	٣٣	٢٢	٢١	٢١
القليوبية	٤٨	٤٦	٤٧	٣٨	٣٧	٣٧
كفر الشيخ	٢٢	١٨	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢
الغربية	٢٥	٢٥	٢٥	١٥	١٣	١٤
المنوفية	٣٧	٤٠	٣٨	٣٢	٣٠	٣١
البحيرة	٤٠	٣٤	٣٧	٤٥	٤٢	٤٣
الإسماعيلية	٦	٥	٦	١١	٧	٩
الجيزة	١٦	١٤	١٥	٩	٨	٨
بنى سويف	٤٦	٤٤	٤٥	٣٥	٣١	٣٣
الفيوم	٣٦	٣٩	٣٨	٣٣	٣٣	٣٣
المنيا	٤٧	٤٥	٤٦	٢٧	٢٧	٢٧
أسيوط	٥٢	٥٣	٥٣	٥٩	٥٧	٥٨
سوهاج	٦١	٥٨	٥٩	٣٦	٣١	٣٤
قنـــا	٥٢	٥٠	٥١	٤١	٤٠	٤٠
أسوان	٣٠	٢٨	٢٩	١٢	١١	١٢

• محسوب من مسح الإنفاق والإستهلاك لعام ١٩٩٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء.

جدول رقم (٤)

ترتيب المحافظات حسب نسبة الفقرآء وحسب النوع

	حضر			ريف		
	إناث	ذكور	جملة	إناث	ذكور	جملة
القاهرة	٧	٨	٧	٠	٠	٠
الأسكندرية	١٥	١٣	١٥	٠	٠	٠
بورسعيد	١	١	١	٠	٠	٠
السويس	٣	٣	٣	٠	٠	٠
دمياط	٤	٤	٤	٤	٥	٤
الدقهلية	٥	٦	٦	٥	٦	٦
الشرقية	١١	١١	١١	٧	٧	٧
القليوبية	١٨	١٨	١٨	١٤	١٤	١٤
كفر الشيخ	٨	٧	٨	٧	٨	٨
الغربية	٩	٩	٩	٥	٤	٥
المنوفية	١٣	١٥	١٤	١٠	١٠	١٠
البحيرة	١٤	١٢	١٢	١٦	١٦	١٦
الإسماعيلية	٢	٢	٢	٢	١	٢
الجيزة	٦	٥	٥	١	٢	١
بنى سويف	١٦	١٦	١٦	١٢	١١	١٢
الفيوم	١٢	١٤	١٣	١١	١٣	١١
المنيا	١٧	١٧	١٧	٩	٩	٩
أسيوط	١٩	٢٠	٢٠	١٧	١٧	١٧
سوهاج	٢١	٢١	٢١	١٣	١١	١٣
قنـــا	١٩	١٩	١٩	١٥	١٥	١٥
أسوان	١٠	١٠	١٠	٣	٣	٣

• المصدر : كما فى الجدول السابق .

ويبين مؤشرات الفقر حسب الحالة التعليمية والنوع ، فنجد أن اكبر نسبة من الفقراء توجد بين الأميين سواء بالنسبة للذكور أو الاناث ، وفى الحضر والريف (٤٣,٧% و ٣٦,٢% فى الحضر و٣٣,٧% و٣١,٥% فى الريف) ، كما أن الفقراء من لديهم تعليم اساسى أو دون ذلك يمثلون ٧٩% ، ٨٤% من الفقراء الذكور والاناث فى الحضر على الترتيب وتصل هاتين النسبتين الى ٨٧% ، ٩٥% فى الريف .

جدول رقم (٥)

مؤشرات الفقر حسب الحالة التعليمية وحسب النوع

حضر					
	نسبة الفقراء فى كل حالة تعليمية		مساهمة كل حالة تعليمية فى الفقر		عدد الأفراد
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
امى	٤٣,٧١	٣٦,٢٢	٢٤,٣٦	٤١,٧٠	١٦٩٣	٣٦٣٦
يقرأ و يكتب	٣١,٤٣	٢٨,٨٦	٢٦,٢٧	١٧,٧٦	٢٥٣٩	١٩٤٤
تعليم أساسى	٢٨,٤٩	٢٨,٨	٢٨,٣١	٢٤,١٩	٣٠١٩	٢٦٥٣
تعليم ثانوى ومتوسط	١٨,١٩	١٨,٢٦	١٥,٥٠	١٣,٣٩	٢٥٩٠	٢٣١٧
تعليم فوق المتوسط	١٤,١١	١٤,٣٨	٢,٣٠	١,٤٢	٤٩٦	٣١٣
تعليم جامعى	٦,٥٧	٥,٥٢	٣,٢٦	١,٥٢	١٥٠٦	٨٧٠
ماجستير و دكتوراة	٠	٠	٠	٠	٧٣	١٣

ريـــف					
	نسبة الفقراء فى كل حالة تعليمية		مساهمة كل حالة تعليمية فى الفقر		عدد الأفراد
	ذكور	إنـاث	ذكور	إنـاث	ذكور	إنـاث
امى	٣٣,٧١	٣١,٤٧	٤٠,٨٢	٧٠,١٦	٥١٣٢	٩٨٧٨
يقرأ و يكتب	٢٥,٦٥	٢٤,٠٤	٢٤,٦٦	١١,٤٤	٤٠٧٤	٢١٠٩
تعليم أساسى	٢٣,٢٧	٢١,٦	٢١,٣٨	١٣,٥٦	٣٨٩٤	٢٧٨٣
تعليم ثانوى ومتوسط	١٦,٢٦	١٣,٠٣	١٠,٧١	٤,٤٧	٢٧٩٢	١٥٢٠
تعليم فوق المتوسط	١٥,٦٢	٨,٠٣	١,٣٤	٠,٢٥	٣٦٥	١٣٧
تعليم جامعى	٨,٤١	٤,٣١	١,٠٩	٠,١١	٥٤٧	١١٦
ماجستير و دكتوراة	٠	٠	٠	٠	٦	١

• محسوب من مسح الإنفاق و الإستهلاك لعام ١٩٩٦, الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء

ويؤثر التعليم على مستويات الفقر فى الحضر أكثر منه فى الريف ، وبين الإناث بدرجة أكبر من الذكور ، وبين الفقراء الذكور نجد أن ٢٤,٤% ، ٤٠% منهم أميون فى الحضر والريف على الترتيب بينما نلاحظ أن ٤١,٧% من فقراء الإناث فى الحضر أميات، و ٧٠% من فقراء الإناث فى الريف أميات ، وتدل هذه الفروق بين الأرقام الخاصة بالذكور والإناث على انتشار الأمية بين فقراء الإناث مقارنةً بالذكور . كما يتضح من الجداول السابقة .

ويوضح مقياس الفقر البشرى حسب المحافظات وحسب النوع ، فبالنسبة للبعد الأول لمقياس الفقر البشرى وهو الحرمان من حياة صحية سليمة نجد أن المحافظات الحضرية هى أفضل المحافظات تليها محافظات الوجه البحرى ثم الوجه القبلي ونسبة الإناث المتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين أقل من الذكور فى أغلب المحافظات ، فتبلغ نسبة الإناث المتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين ثلثى نسبة الذكور فى المحافظات الحضرية وهى على المستوى القومى تصل إلى ٨٥% من النسبة السائدة للذكور .

جدول رقم (٦)

مقياس الفقر البشرى حسب المحافظات وحسب النوع

المحافظات	نسبة السكان المتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين		معدل الأمية		الحرمان من مستوى معيشة لائق		مقياس الفقر البشرى	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
القاهرة	١٣,٢٣	٨,٥٩	١٨,٢٤	٣٠,٥٧	٤١,٦٠	٣١,٢٠	٢٤,٣٦	٢٣,٤٥
الأسكندرية	٥,٧٣	٤,٩٦	١٨,٥٩	٣١,٣١	١٨,٠٣	١٨,٠٣	١٤,١٢	١٨,١٠
بورسعيد	٧,٩٤	٥,١٥	١٦,٤٣	٢٦,٦٧	٢٤,٩٧	١٨,٧٤	١٦,٤٥	١٦,٨٥
السويس	٧,٧٢	٤,٧٧	١٦,٣٠	٣٢,١١	٢٤,٣١	١٧,٤٢	١٦,١١	١٨,١٠
المحافظات الحضرية	١٠,٤٣	٧,١٤	١٨,٢٠	٣٠,٦٨	٣٢,٨٠	٢٥,٩٧	٢٠,٤٧	٢١,٢٦
دمياط	٨,١٦	٤,٧٧	٢٩,٤٢	٣٦,٤٤	٢٦,٣٣	١٨,٧٤	٢١,٣٠	١٩,٩٨
الدقهلية	٨,٨٢	٩,٥٤	٢٧,٨٠	٤٦,٢٣	٢٨,٢٨	٣٥,٠٢	٢١,٦٣	٣٠,٢٦
الشرقية	١١,٦٨	٩,٧٣	٣١,٢١	٥٣,٣٣	٣٨,٦٧	٣٧,٤٣	٢٧,١٩	٣٣,٥٠
القليوبية	١٤,١١	٩,٥٤	٢٥,٢٢	٤٦,٣٣	٤٤,٤١	٣٤,٧٣	٢٧,٩١	٣٠,٢٤
كفر الشيخ	٨,٨٢	٧,٤٤	٣٦,٢٨	٥٨,٥٧	٢٧,٨٣	٢٧,١٥	٢٤,٣١	٣١,٠٥
الغربية	١٠,١٤	٩,٧٣	٢٣,٩٦	٤٥,٨٧	٣١,٩٦	٣٥,٤١	٢٢,٠٢	٣٠,٣٤
المنوفية	١٤,٥٥	١٠,١١	٢٥,٢٢	٤٨,٩٤	٤٥,٧٩	٣٦,٧٩	٢٨,٥٢	٣١,٩٥
البحيرة	١٣,٨٩	١١,٠٧	٣٥,٤٢	٦٠,٢٣	٤٤,٠٣	٤٠,٦٢	٣١,١١	٣٧,٣١
الاسماعيلية	١١,٠٢	٨,٤٠	٢٢,٩٨	٤٠,٤٩	٣٤,٨٠	٣٠,٦٧	٢٢,٩٣	٢٦,٥٢
الوجه البحرى	١١,٥٨	٩,٥٢	٢٩,٠٣	٥٠,٣٥	٣٦,٦٧	٣٤,٨٧	٢٥,٧٦	٣١,٥٨
الجيزة	١٦,٠٩	١٦,٩٨	٢٤,٩٩	٤٣,٨٧	٥٠,٨٩	٦١,٨٩	٣٠,٦٦	٤٠,٩٢
بنى سويف	٢٠,٩٤	١٩,٢٧	٣٨,٩٩	٥٣,٣٨	٦٨,٢٨	٧٢,١٨	٤٢,٧٤	٤٨,٢٣
الفيوم	١٤,٧٧	١٢,٩٨	٤٥،٠٢	٦٩,٣٥	٤٦,٦٨	٤٧,٣٦	٣٥,٤٩	٥١,٥٥
المنيا	٢٠,٩٤	١٧,١٧	٤٠,٦٤	٧٠,١١	٦٩,٠٠	٦٥,٨٧	٤٣,٥٣	٤٥,٤٥
أسيوط	٢٠,٩٤	١٥,٠٧	٣٩,٩١	٦٥,٦٠	٦٦,٥١	٥٥,٦٩	٤٢,٤٥	٥٢,٧٧
سوهاج	١٥,٦٥	١٩,٢٧	٣٧,٨٠	٦٧,٩٩	٥١،٢٣	٧١,٥٨	٣٤,٨٩	٣٧,٦٤
قنا	١٣,٦٧	١١,٠٧	٣٢,٢٠	٥٧,٢٥	٤٦,٨٨	٤٤,٥٨	٣٠,٩٢	٤٢,١٣
أسوان	١٧,٢٠	١٧,٧٥	٢٢,٢١	٤٤,١٣	٥٤,١٣	٦٤,٥٢	٣١,١٨	٤٤,٨٨
الوجه القبلى	١٧,٥٧	١٦,١٣	٣٤,٨١	٥٨,٨٤	٥٦,٤٥	٥٩,٦٨	٣٦,٢٨	٣٥,٨٠
محافظات الحدود	١٤,٥٧	١٢,٨٣	٢٢,٧٥	٤١,٦٨	٥٢,٢٩	٥٢,٨٨	٢٩,٨٧	٣٥,٨٠
الجملة	١٤,٠٠	١٢,٠٠	٢٨,٨٠	٤٩,٣٤	٤٤,٣١	٤٣,٨٩	٢٩,٠٤	٣٥,٠٧

محسوب من بيانات التعداد العام للسكان عام ١٩٩٦و المسح الديموجرافى والصحى لعام ١٩٩٥

ويعد مؤشر البعد الثانى وهو البعد المعرفى من أكثر المؤشرات تفاوتا سواء بين الإناث والذكور أو بين المناطق والمحافظات داخل كل منطقة فيزيد معدل الأمية بين الإناث بمقدار ٧٠% عن معدل الأمية بين الذكور ويصل التفاوت الى أكبر قيمة فى محافظات اسوان والمنوفية والبحيرة .

كذلك فإن المحافظات الحضرية هى المحافظات الأقل من حيث معدل الأمية سواء بالنسبة للذكور أو الإناث ، كما يصل معدل الأمية فى محافظات الوجه القبلى إلى ضعف النسب السائدة فى المحافظات الحضرية .

بصفة عامة تصل نسبة الذكور الذين يعانون من الفقر البشرى ٢٩% بينما تصل هذه النسبة إلى ٣٥% بين الإناث . وان منطقة المحافظات الحضرية هى الأقل فقراً (٢٠% للذكور ، ٢١% للإناث) ومنطقة الوجه القبلى هى الأكثر فقراً (٣٦% للذكور ٤٠% للإناث) إذ إن مقياس الفقر البشرى فى الوجه القبلى يكاد يصل إلى ضعف قيمته فى منطقة المحافظات الحضرية بالنسبة للذكور وهو أكثر من الضعف بالنسبة للنساء .

ويرتبط الفقر عادةً بالبطالة فنجد أنه بالنسبة للنساء .. نلاحظ ارتفاع نسبة المتعطلين بصورة ملحوظة بين الإناث والتى ارتفعت من ١٩% عام ١٩٨١ الى ٢٣% عام ٢٠٠٠ فى حين لم تتعد النسبة بين الرجال ٥% فى العامين وذلك لتفضيل منح فرص العمل الجديدة للرجال دون النساء لأن القانون يمنح العديد من الاجازات للنساء لرعاية الاسرة والأطفال كما أن العديد من الإناث من حملة المؤهلات قد لا يفضلن العمل إلا فى اعمال تناسب مؤهلاتهن .

كما ترتفع نسبة البطالة بعض الشيء بين النساء فى الحضر عن الريف وبالطبع فإنه فى ظل أوضاع الخصخصة والاتجاه الاقتصادى الجديد سوف تتأثر أوضاع المرأة خاصةً الفرص المتاحة لعملها .

معدلات البطالة بين النساء فى محافظات الجمهورية بلغت أعلى مستوى لها فى اسوان (٦٥%) ثم اسيوط (٤٩%) عام ٢٠٠٠ بينما أقل المعدلات فى عام ٢٠٠٠ كانت فى محافظات بنى سويف ٨% ، مطروح ١١% ، المنوفية ١٤% ، القاهرة والمنيا ١٥% .

وعموماً فإن نسبة البطالة فى عام ٢٠٠٠ زادت إلى حد ما عن ١٩٨١ ونظراً لأن نسبة البطالة بين الإناث أعلى بكثير منها بين الذكور فإننا نأمل فى مزيد من الاهتمام من قبل الدولة فى مجال العمل للنساء على وجه الخصوص عن طريق القروض الصغيرة والمساعدة فى التسويق حتى تستطيع ان ترسخ اقدامها فى سوق العمل جنباً إلى جنب مع الرجل .

خامساً : احتياجات المرأه فى المحليات :

١- تقديم[١] :

أولت الدولة اهتماماً كبيراً لقضايا المرأة ويتبلور هذا الاهتمام فى بعض الاوليات التى اتخذت من اجل النهوض والارتقاء بأوضاع المرأة فى كافة المجالات نذكر منها على سبيل المثال ما يلى :

- تم التصديق عام ١٩٨١ على اتفاقية حظر كافة اشكال التمييز ضد المرأة.
- تم انشاء مركز ابحاث المراة بالجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاءعام ١٩٨٧ .
- انشاء المجلس القومى للامومة والطفولة عام ١٩٨٨ ويتبع مجلس الوزارء ويهدف إلى وضع خطة عمل قومية متكاملة للنهوض بأوضاع الامهات والأطفال فى اطار الخطة القومية العامة للدولة .
- شاركت مصر فى اصدار إعلان جنيف عام ١٩٩٢ والذى يعنى بالنهوض بأوضاع المرأة الريفية .
- فى عام ١٩٩٢ تم رفع مستوى شعبة حقوق الانسان بوزارة الشئون الاجتماعية إلى مستوى إدارة لحقوق الانسان .
- فى عام ١٩٩٢ تم اعادة تجديد هيكل اللجنة القومية للمرأة .
- تم انشاء وحدات السياسة والنوع الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى ووزاره الزراعة .
- فى عام ٢٠٠٠ تم انشاء المجلس القومى للمرأة الذى يتبع مباشرةً رئيس الجمهورية .

ومن أهم إختصاصاته الآتى :

- الارتقاء بأوضاع المرأة فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- وضع خطط واستراتيجيات قومية للنهوض بدور المرأة .
- إدماج مفهوم النوع فى كافة مجالات التنمية .
- حماية حقوق النساء و إزالة التمييز القائم ضدها .
- رفع الوعى بدور المرأة وحقوقها و واجباتها .
- تحمل مسئولية مراقبة وتنفيذ بنود اتفاقية حظر كافة اشكال التميزضد المرأة .

---

[١] ابراهيم محرم ، " مقترح الخطة الخمسية الخامسة لتضمين النوع الاجتماعى فى سياق التنمية " ، ورقة مقدمة الى المجلس القومى للمرأة – القاهرة – ٢٠٠٢ .

٢- الانشطة والبرامج التى قدمت للمرأة المصرية :

- صدور القانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩ بتخصيص ٣٠ مقعد للنساء فى مجلس الشعب ويعتبرهذا الرقم الحد الادنى الذى يمكن أن يزيد عن ذلك وفقاً لنتائج الانتخابات ٠

- صدور قانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٩ ينص على تخصيص مقاعد للمرأة فى جميع المجالس العامة والمحليه بالمدن والذى تتراوح نسبتها بين ١٠ % الى ٢٠ % من العدد الاجمالى ٠

- من أهم توصيات المؤتمر القومى للمرأة عام ١٩٩٤ التوصية بإصدار عقد زواج وطلاق جديدين يتضمن شروط معينة لحماية حقوق المرأة ٠

- صدور قانون الطفل عام ١٩٩٦ الذى يوفر الحماية للامهات العاملات فى القطاعين الخاص والعام ٠

- صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٧ عام ٢٠٠٠ الذى يعطى المرأة حق العمل نصف الوقت بنصف أجر ٠

- تشجيع المرأة على المشاركة فى الحياة السياسية (توصيات المؤتمر القومىالرابع للمرأة عام ٢٠٠٠) ٠

- توفيرفرص عمل من خلال منح قروض صغيرة للنساء من خلال البرامج التى يتم إعدادها لمساندة المرأة على إدارة المشروعات عن طريق الصندوق الاجتماعى للتنمية لاقامة مشروعات اقتصادية مولدة للدخل وزيادة فرص تسويق منتجاتها ٠

- قيام وسائل الإعلام بجهود عديدة لإبراز صورة أكثر ايجابية للمرأة ٠

- تمثل المرأة المصرية مصر فى المؤتمرات الدولية وترأس النساء المصريات الوفود الدبلوماسية بالخارج ولمصر الآن ٣٧ سفيرة بالخارج ٠

- قيام الحكومة بأنشاء فصول محو الامية ويتم تشجيع النساء على الاشتراك وحضور هذه الفصول فى الاوقات المناسبة لهم وخدمات الصحة وتنظيم الاسرة ٠

- مساعدة المرأة على استخراج بطاقات شخصية وعائلية والقيد فى سجل الإنتخاب ٠

- تفضيل ادوار المرأة فى آليات ولجان برنامج شروق بوضع خطط محددة لانشطتها السنوية ومتابعتها فى اجتماعات دورية متتابعة ٠

٣- الانشطة الى وجهت لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة الفقيرة[١] :

حقق جهاز بناء وتنمية القرية المصرية خطط ومشاريع كثيرة ومتعددة لرفع مستوى المرأة فى المحليات عامةً والمرأة الريفية الفقيرة خاصةً ومن اهم الانشطة التى وجهت لتلبية إحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة الريفية من خلال الجهاز ما يلى :

- مشروع تنمية مهارات المرأة بمحافظات المنيا واسوان والغربية بمنحة امريكية من خلال وزارة التعاون الدولى ٠
- مشروع تنمية المرأة فى المجتمعات الريفية الفقيرة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ونفذ فى محافظة الجيزة ٠
- مشروع تنمية مهارات المستثمر الصغير خلال قروض من صندوق التنمية والموجه ٢٥ % منها إلى المرأة الريفية وذلك بمنحة امريكية من خلال وزارة التعاون الدولى ٠

ومنذ تطبيق برنامج شروق عام ١٩٩٥/٩٧ وحتى العام الحالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ كان هناك دائماً مكوناً خاصاً بتنمية المرأة فى البرنامج وقد بلغت جملة الاستثمارات الموجهه إلى مكون المرأة خلال هذه الفترة نحو ٩٢,٦ مليون جنيه ٠

وقد استخدمت هذه الاستثمارات فى انشاء وتنفيذ ٩٨٦٨ من المشروعات والعمليات التنموية التالية :

- ٢٥٤ مجمع خدمة متكاملة (متعدد الطوابق) ٠
- ١١٦ مشغل ومركز تكوين مهنى للإناث ٠
- ١١٠ مركز لتنمية مهارات المرأة ٠
- ١٠٨ نادى نسائى ٠
- ٥١١ مكتبة أسرة ٠
- ٢٥٨ دار حضانة لرعاية ابناء المرأة العاملة ٠
- ٨٠٨٨ القروض لمشروعات اقتصادية مولداً للدخل ٠
- ٤٢٣ برنامج تدريبى لعدد ١١٠٥٦ من مندوبات شروق بالقرى ٠

---

[١] المرجع السابق ٠

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم :

- اختيار ١١ الف مندوبة للشروق بالمربعات السكنية بجميع قرى الجمهورية ٠
- تشكيل ١١١٥ لجنة شروق للمرأة الريفية تضمن فى عضويتها ١١,٢ الف من نشطات الخدمة العامة وذلك كلجنة فرعية من لجان شروق بجميع الوحدات المحلية القروية ٠
- تشكيل ١٨٥ لجنة شروق للمرأة الريفية تضم فى عضويتها ١٤٨٠ عضواً كلجنة فرعية من لجنة شروق بجميع مراكز الجمهورية ٠
- تشكيل ٢٦ لجنة تنسيق بين شروق وفرع المجلس الاقليمى للمرأة بجميع محافظات الجمهورية ٠

وتم كل ذلك بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية والمنظمات الاهلية والجهود الذاتية وأيضاً بالتنسيق مع المجلس القومى للمرأة ٠

٤- الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة الفقيرة :

يتناول هذا الجزء من الدراسة النمطين التاليين من مجموعات النساء الأكثر تضرراً إلى تصويب منافع التدخلات عليهم ٠

أولاً : المرأة الريفية خاصةً المعيلة :

من اهم الاهداف الرئيسية للخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة هو النهوض بالمرأة المصرية وتضييق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء فى كافة المجالات وذلك عن طريق ادراج مكون المرأة فى الخطط الاقتصادية والاجتماعية واعطائها مكانة هامة للارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع مشاركتها الايجابية فى عملية التنمية ٠

١- دور جهاز بناء وتنمية القرية المصرية :

ويأتى الاهتمام باحتياجات المرأة فى المحليات بتعزيز دور ومكانة المرأة الريفية فى المجتمع المحلى وإتاحة الفرص العادلة امامها كشريك كامل فى التنمية والاستفادة من نتائجها ٠

ويأتى جهاز بناء وتنمية القرية فى أولوية الاجهزة التى توجه اهتماماً خاصاً بقضايا المرأة فى المحليات فمنذ إنشاؤه عام ١٩٧٣ تضمنت خططه مكون للمرأة ٠

ويستهدف هذا المكون تعزيز مكانة المرأه الريفية فى المجتمع المحلى ، واتاحة الفرص العادلة امامها لتساهم كشريك كامل فى صنع التنمية والاستفادة من نتائجها وينفذ هذا المكون بالتنسيق مع المجلس

القومى للمرأة ، وبالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية والمنظمات الاهلية والقطاع الخـــاص ، والجهود التطوعية خلال لجان برنامج شروق على جميع مستوياتها .

٢- الأنشطة الرئيسية لمكون المرأة :

أ - تهيئة المجتمع المحلى من خلال أنشطة التوعية .

ب - توعية وتدريب المرأة الريفية بما يزيد من معارفها ومهاراتها للقيام بادوارها المتنوعـــة فى الاســـرة والمجتمع .

ج - تفعيل لدور المرأة فى آليات ولجان برنامج شروق (المندوبات - لجان المرأة على مستوى القريـــة والمركز والمحافظة والجمهورية) بوضع خطط محددة لأنشطتها السنوية ومتابعتها فى اجتماعات دورية متتابعة .

د - مساعدة المرأة على إستخراج بطاقات شخصية وعائلية والقيد فى سجل الانتخاب .

هـ- إتاحة فرص أوسع لاستفادة المرأة من جهود وخدمات التنمية سواء بتنظيم انشطة خاصة للمرأة أو توسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل المرأة . ويتضمن هذا على الاقل :

- فصول محو الامية .
- خدمات الصحة وتنظيم الاسرة .
- الانشطة الرياضية والثقافية والترويحية .
- مظلة التأمينات الاجتماعية .
- استكمال انشاء وتوسيع امكانيات بنية خدمات المرأة الريفية بالقرى وعلى وجه خاص الجمعيات المتكاملة لخدمات وانشطة المرأة ، ومشاغل ومراكز التكوين المهنى ، الاندية النسائية ، مكتبات الاسرة ، دور حضانة لرعاية ابناء المرأة العاملة .
- إتاحة فرص العمل والتشغيل للمرأة ، من خلال توفير قروض ميسرة لها لاقامة مشروعات اقتصادية مولدة للدخل .
- زيادة فرص تسويق منتجات مشروعات المرأة .

ثانياً : المرأة المعيلة :

اهتم برنامج شروق والوزارات والاجهزة المعنية بالمرأة المعيلة فى الريف حيث أوضحت الدراسة والحصر عن وجود حوالى نصف مليون اسرة بقرى مصر تعولها امرأة .

ويمكن تقسيم المرأه المعيلة الى ثلاث فئات :

أ – المرأة المعيلة القادرة على العمل .

ب– المرأة المعيلة الغير قادرة على العمل ولديها مهارات وخبرات .

ج– المرأة المعيلة الغير قادرة على العمل وليس لديها ايه مهارات او خبرات .

١– بعض الإنجازات :

وقد قامت وزارة الشئون الاجتماعية فى مجال رعاية المرأة المعيلة فى عدد من القرى بتقديم بعض الخدمات للاسر المعيلة فى هذه القرى اهمها :

- اقامة ندوات توعية مستمرة للنساء المعيلات .
- ربط معاشات ضمانية ومساعدات للنساء المعيلات .
- توفير فرص عمل بمشروعاتها لهؤلاء النساء (مصنع البان – سجاد وكليم) .
- عمل مشروعات اسر منتجة ومشروعات استثمارية صغيرة .
- عمل دورات تدريبية فى مجالات الخياطة والاعمال اليدوية .
- تقديم معونات عينية (دقيق – سكر) للنساء المعيلات .

٢– دور الصندوق الاجتماعى للتنمية :

أ – مشروعات الصناعات الصغيرة .

ب– مشروعات التدريب (الحرفية – المهنية – تنمية الكوادر – تنمية المهارات – الجدوى الاقتصادية للمشروعات – إدارة المشروعات) .

٣- دور الجمعيات النسائية الأهلية ، جمعيات سيدات الأعمال عن طريق دراسات جدوى تقدم كمقترحات للتنفيذ وهى كالآتى :

- مشروعات الاسر المنتجة ،
- مشروعات تسويق المنتجات للمشروعات السابقة ،
- مشروعات النوادى ومراكز الشباب واقسام المارة بها ،
- مشروعات للتوسع فى نشر مراكز رعاية الامومة والطفولة ودور الحضانة ،
- مشروعات المكتبات والحدائق ،
- مشروعات فصول محو الامية والتوعية الدينية ،
- وذلل للعمل على ادراجها عن طريق المحليات فى الخطة القادمة ،

ويمكن اقتراح أمثلة لنوعية المشروعات التى يمكن إدراجها فى الخطة بالإضافة إلى مشروعات شروق والصندوق الاجتماعى للتنمية والجمعيات الأهلية وجمعيات سيدات الأعمال وهى :

١ – نشاط تنمية مهارات المرأة والطفل :

يهدف هذا النشاط زيادة دخل المرأة ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وزيادة الوعى الصحى وبالتالى إكسابها مجموعة من المهارات والخبرات والقدرات التى تساعدها على المشاركة فى رفع مستوى معيشة الاسرة بصفة عامة و إعداد اطفال اصحاء بدنياً ونفسياً واجتماعياً وعقلياً فى اطار التنمية الشاملة لمجتمع القرية ،

٢- نشاط محو الامية وتعليم الكبار :

- يهدف النشاط للحد من الامية بأكبر قدر ممكن بين الفئات الاكبر سناً وفقاً للامكانيات المتاحة ،
- الربط بين برامج محو الامية وبرامج التدريب المهنى وتعليم الكبار فى اطار الحملة القومية التى تهدف إلى تعليم من هم دون سن الرابعة عشر ممن تسربوا او ارتدوا من التعليم ،
- تعليم الكبار واعطائهم قدراً مناسب من التعليم لرفع مستواهم الثقافى والاجتماعى والمهنى لمواجهة المتغيرات ،

الفصل الثالث

الفجوة النوعية وتحديد الأولويات

(صورة إحصائية)

تقديم

كما اتضح من الجزء السابق من الدراسة أن هناك فجوة نوعية فيما يتعلق بالتنمية البشرية لذا كان لزاما إن يتطرق البحث بتفصيل أكثر لتوضيح الفجوة النوعية على مستوى القطاعات والمحافظات وذلك بهدف تحديد الاولويات والاحتياجات . وهذا ما سوف يتعرض له هذا الجزء من البحث .

أولاً : الأولويات على مستوى القطاعات

كان لدور المرأة التقليدى (الإنجابي ، الأسرى) والعمل على حماية هذا الدور دوراً هاماً فى جعل المرأة سجينة لهذا الدور • وهكذا لم تحصل المرأة على المساندة المكانية بالنسبة لخصوصية النطاق الجغرافى لتشارك كفرد نشط فى المجتمع الإنتاجي وفى العمل الانتاجى والمجتمعى والسياسى وأعطيت للمرأة قيمتها من خلال دورها الإنجابي / الأسرى فقط . وفى ظل هذه الشروط الاجتماعية لم تحصل الأنثى خاصةً فى الريف وفى المناطق الفقيرة المهمشة على حقها العادل من التعليم وفرص العمل المتساوية مثل الذكر، كان لابد أن تتعاظم قيمة الذكر وان يهمل نسبيا شأن الأنثى بل وتتمحور أدوار المرأة حول دورها الإنجابى الأسرى وما يستتبعه من أنشطة •

وللارتقاء بأدوار المرأة المصرية بماله من آثار عميقة داخل المجتمع له عدة مجالات أساسية تعتمد هذه المجالات على هدفين أساسين الأول :- الارتقاء بوضع المرأة فى المجتمع وتغيير المفاهيم والمعتقدات الخاطئة والسلوكيات التى تتابع . والثانى :- سد أو تقليص الفجوة النوعية إلى أقل حد ممكن لتحقيق العدالة والمساواة ولتحقيق التنمية المستدامة • وللوصول إلى الأهداف السابقة يجب التعرف على حجم الفجوة النوعية وكذلك القطاعات التى تتمثل فيها هذه الفجوة •

١- الفجـــوة النوعية فى القطاع الصحي

١٠١ - معدلات وفيات الأطفال الرضع ودون سن الخامسة

ساهم التقدم الصحي الملحوظ فى خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة وبصفة خاصة الرضع مساهمة كبيرة فى رفع مستوى العمر المرتقب كما استطاعت الجهود الصحية المبذولة فى خفض معدل الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة (خلال السنة الأولى من العمر) لتصل إلى حوالى ٢٩ فى الألف للذكور و ٣٠ في الألف للإناث كما يشير الجدول (١) كما استطاعت تلك الجهود خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة لتصل إلى ٦ فى الألـــف و ١٠ فى الألف للذكور والإناث على التوالى •

وتختلف معدلات الوفيات بين الرضع اختلافاً بيناً من محافظة إلى أخرى وكذلك تتفاوت الفجوة النوعية بين الذكور والإناث من محافظة إلى أخرى. ومن المعروف ان معدلات الوفيات للأطفال تكون مرتفعة خاصةً أثناء السنة الأولى من حياة الطفل. ففى محافظة أسيوط حيث ترتفع نسبة معدلات وفيات الرضع لتصل الى حوالى ٤٤ فى الألف للذكور و٥٥ فى الالف للإناث نجد ان هذه المحافظة قد اتصفت أيضاً بأعلى فجوة نوعية حيث أنها أولى المحافظات التى يحظى فيها الذكور باهتمام أعلى من الإناث حيث بلغت ١٢٥ أنثى لكل ١٠٠ ذكر. وتعكس معدلات الوفيات المرتفعة بين الرضع الأوضاع الصحية الخطيرة فكثير من الرضع عرضة لبعض المشاكل الصحية مما يترتب عليه الوفاة.

ويظهر بوضوح أن محافظات الوجه القبلى تمثل التحدى الواضح سواء للوضع الصحى بصفة عامة أو للحالة المتدنية للإناث بصفة خاصة ، هذه الفجوة يظهرها ترتيب المحافظات الذى يعكس أكثر المحافظات حاجة إلى الاهتمام بالإناث بصورة أكثر جدية. هذه المحافظات على الترتيب كما تظهر فى شكل (١) وشكل (٢) هى أسيوط، والمنيا وسوهاج وقنا والفيوم وبنى سويف .

ترتفع معدلات الوفيات بين الأطفال أقل من ٥ سنوات فى الوجه القبلى أيضاً مقارنةً بباقى المحافظات. وتعكس بيانات الجدول التدنى الصحى للإناث لهذه المحافظات السالف ذكرها. ويشير هذا التباين فى الفجوة إلى اختلاف الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى هذه المحافظات والحاجة إلى إدراج هذه المحافظات فى أولويات تقليل الفجوة النوعية الصحية وكذلك الاهتمام بالصحة بصفة عامة.

٢٠١ – العمر المتوقع عند الميلاد

من المعروف أن المرأة تتمتع بمقاومة طبيعية للأمراض أكثر من الرجل ومن ثم فهى تتمتع كذلك بقدرة أكبر على البقاء ، أو بمعنى آخر لديها القدرة على التعمر أكثر من شريكها الرجل .ويظهر من الجدول رقم (٢) أن هناك فجوة فى توقع الحياة عند الميلاد بين الذكور والإناث لصالح الإناث . على أنه رغم زيادة الخدمات والرعاية الصحية التى وجهت للمرأة خلال الفترة السابقة إلا أن العمر المتوقع للرجل زاد بنسبة أعلى من الزيادة فى عمر المرأة . ربما يرجع ذلك الى حاجة المرأة إلى زيادة التوعية لدفعها للاستفادة من الخدمات الصحية الموجهة إليها.

وتشير بيانات الجدول السابق وشكل رقم (٣) وشكل رقم (٤) إلى أن محافظات الصعيد وعلى رأسها محافظتى أسيوط وسوهاج تحتاج الى الاهتمام بالخدمات الصحية بصورة أكثر فاعلية ، وتؤكد البيانات على

أن وضع المرأة متدنى فى هذه المحافظات بالإضافة إلى سوء الأحوال الصحية بصفة عامة . وتمثل محافظة كفر الشيخ أعلى فجوة بين الإناث والذكور لصالح الإناث، حيث تصل الفجوة إلى ١٠٨%.

والجدير بالذكر كما يظهر من الشكل ، أن محافظتى دمياط والقليوبية من محافظات الوجه البحرى وكذلك محافظة الإسكندرية قد انضموا فى عام ١٩٩٨ الى المحافظات التى يجب توجيه الرعاية الصحية لها بصورة تماثل الاهتمام بمحافظات الوجه القبلى .

٣٠١ - الفجوة النوعية للأطباء البشريين

يعد دراسة توزيع الأطباء البشريين حسب النوع فى المحافظات أحد العناصر الأساسية المؤثرة على مدى استفادة المرأة من الخدمات الصحية ، حيث أن هناك بعض السيدات اللائى يفضلن التعامل مع الطبيبات وربما يكون هذا أحد الأسباب وراء انخفاض طلب الخدمة الصحية فى الوجه القبلى . حيث لازالت العادات والتقاليد وراء رفض الزوج أو الأب وربما المريضة نفسها الذهاب إلى طبيب وتفضيل طبيبة .

ويعرض جدول (٣) الفجوة النوعية للأطباء حيث يلاحظ وجود فجوة فى هذا المؤشر فى بعض محافظات الجمهورية خاصةً فى محافظات الحدود مثل مطروح والوادى الجديد، ومحافظات الوجه القبلى مثل قنا وأسوان ومحافظات الوجه البحرى مثل القليوبية والبحيرة.

٢- الفجوة النوعية فى القطاع الاقتصادى

تلعب الجوانب السلبية فى العادات والتقاليد فى مصر دوراً هاماً فى ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث عنها بين الذكور ، حيث يمثل دورها الانجابى الأسرى عائقا لدخولها الى سوق العمل، خاصةً فى ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية (الخصخصة) وآثارها السلبية على عمالة المرأة .

٢-١ البطالة

طبقاً لبيانات جدول (٤) تتفاوت الفجوة النوعية للبطالة بين محافظات الجمهورية تفاوتاً ملحوظاً ، حيث تشير بيانات الجدول إلى اتساع الفجوة بصورة عامة بين الإناث والذكور. فنجد أن هذه الفجوة تبلغ أقصاها فى محافظة الفيوم (١٢٧٣%) تليها الإسكندرية وأسيوط والسويس (٨٠٨% و٧٩٨% و٧٩٢% على التوالى) . وتؤكد الفجوة النوعية المتسعة للبطالة بين الإناث والذكور على تهميش عمل المرأة وربما يعود ذلك لتفضيل منح فرص العمل الجديدة للرجال دون النساء خاصةً فى القطاع الخاص .

هذا بالإضافة إلى أن الجانب الأكبر من عمل الإناث لا يمكن إدراجه رغم قيمته الإنتاجية والاجتماعية الواضحة . فعمل النساء ولاسيما عملهن فى المنزل يكون دون مقابل فى الغالب. هذا بالإضافة إلى إغفال أدوار المرأة التابعة لدورها الانجابى الأسرى و التى لم يتم قياسها حتى الآن.

٢٠٢ - الفجوة النوعية وخريطة الفقر فى مصر

يركز مقياس الفقر البشرى، كما سبق وأوضحناه على أشكال الحرمان من حياة بشرية لائقة وهو حرمان يتعلق بالحياة وآخر يتعلق بالمعرفة والثالث يتعلق بثلاثة مؤشرات تتكون من نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على خدمات صحية وعلى مياه شرب نقية ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية ٠

يعرض الجدول (٥) مقياس الفقر البشرى والفجوة النوعية حسب المحافظات ، و يتضح من الجدول أن هناك محافظات تعانى إتساع الفجوة النوعية للفقر بين الإناث والذكور. فكما تشير بيانات الجدول وشكل (٥) أن الفيوم وأسوان والدقهلية أكثر المحافظات حاجة إلى تحسين أوضاع المرأة ٠ فمن بين ١٠٠ من الذكور تم إدراجهم على أنهم فقراء هناك ١٤٥ إمرأة فقيرة فى محافظة الفيوم و ١٤٤ فى أسوان و١٤٠ فى دمياط ٠

والواضح أن ترتيب المحافظات حسب قياس الفقر البشرى يعكس أن أغلبية الإناث فقراء مقارنةً بالرجل. إلا أن هذا الوضع أقل حدة في محافظتى دمياط والقاهرة.

٣ - الفجوة النوعية فى قطاع التعليم

تعد البنية التعليمية للمرأة مؤشر لمدى اهمية الفكر والمفاهيم والسلوكيات الخاطئة التقليدية حول المرأة والتطور الذى تشهده البلاد نتيجة للسياسات الجديدة لتفعيل دور المرأة ٠ومن حصاد الفكر التقليدى تجاه المرأة جاءت بنية الإناث التعليمية أقل نسبياً من نظيرتها لدى الذكور ٠

ويلاحظ كما سبق وأوضحنا فى الجزء السابق، ان وضع المرأة التعليمى آخذ بالتحسن فى كل محافظات الجمهورية ولكن إنجاز المرأة فى الوجه القبلى ومحافظات الحدود، بالنسبة للتعليم مازال الأضعف بين المحافظات الأخرى سواء فى المحافظات الحضرية أو محافظات الوجه البحرى ٠

١٠٣ - الفجوة النوعية للأمية

على الرغم من التحسن الملموس فى التعليم للذكور والإناث إلا أن الفجوة النوعية لازالت فى صالح الذكور ٠ وتظهر بيانات الجدول (٦) تباينات شديدة فى حسابات الفجوة النوعية بين الإناث والذكور ، حيث تصل الفجوة ذروتها فى محافظات الحدود ومحافظات الوجه القبلى فتتراوح بين (٢٦٧%) و (٢٠٠%) إلا أن محافظة السويس وهى تمثل إحدى المحافظات الحضرية قد ارتفعت فيها الفجوة النوعية

لتصل إلى (٢٠٠%) . وتؤكد هذه البيانات على وجوب الاستمرار فى الجهود المبذولة من اجل تعليم الإناث ومحو أميتهن مع التركيز على محافظات الوجه القبلى .

٢٠٣ – معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة

يظهر جدول (٧) معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة والفجوة النوعية لهذه المعدلات . وتشير بيانات الجدول إلى أن أعلى فجوة نوعية فى عام الدراسة ٩٠/٨٩ تمثلت فى محافظتى الفيوم والوادى الجديد (٥٠%) فى حين كانت أقلها فى محافظات مطروح وبورسعيد والقاهرة والإسكندرية ، حيث تعدت هذه النسبة (١٠٠%) . وبمقارنة معدلات الالتحاق السابقة بمعدلات الالتحاق فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ نجد أن التميز لصالح الإناث فى المحافظات السالف ذكرها قد تقلص ليصل معدل الفجوة النوعية للالتحاق ١٠٠ فى العديد من المحافظات . إلا أن الفجوة النوعية لازالت تتسع فى بعض المحافظات مثل سوهاج وجنوب سيناء والبحيرة والمنيا .

طبقاً لتعداد ١٩٩٦ تمثل الإناث أكثر من ٥١% من اجمالى السكان فى حين يمثل الذكور أقل من ٤٩% ، و بإفتراض أن أعداد السكان فى مراحل العمر المختلفة تتفاوت بنسبة ضئيلة فإنه من المفترض أن تكون أعداد الملتحقين من الذكور والإناث متماثلة تقريباً .

ويظهر جدول (٨) توزيع الملتحقين والمتسربين من التعليم الابتدائى وكذلك الفجوة النوعية على مستوى المحافظات . وتوضح البيانات أن بعض المحافظات بلغت فيها الإناث الملتحقات أقل من ٧٥ أنثى لكل ١٠٠ من الذكور الملتحقين بالتعليم الابتدائى ، هذه المحافظات هى مطروح والمنيا (٧٠% و٧٣% على التوالى) . إلا ان نسب الإلتحاق لم تصل بأى حال إلى ١٠٠% فى أى من محافظات الجمهورية .

كما تظهر بيانات الجدول ان التسرب من التعليم الابتدائى بين الإناث أعلى منه بين الذكور فى محافظات الوادى الجديد ومطروح والمنوفية وقنا . وعدا ذلك تشير البيانات إلى إن تسرب الذكور بصفة عامة من المرحلة الابتدائية يفوق نظيرة بين الإناث .

يظهر جدول (٩) نسب الالتحاق فى التعليم الإعدادى وكذلك نسب التسرب للعام الدارسى ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ . تتراوح الفجوة النوعية بين الجنسين فى بعض محافظات الصعيد بين ٦٣% (المنيا) و ٨٣% (قنا) على أن أقل الإناث حظاً في نسب الالتحاق هم الإناث في محافظة مطروح حيث وصلت الفجوة إلى ٥٧ أنثى مقابل ١٠٠ ذكر في المرحلة الإعدادية. فى حين أن هناك محافظات ارتفع فيها هذا المؤشر ليصل الى ١٠٠% كما فى محافظتى الغربية وبورسعيد . تعدى مؤشر الفجوة النوعية ١٠٠% ليصل فى محافظة دمياط إلى ١٠٨% ومحافظة الدقهلية ١٠٣% .

ولأهمية التعليم الأساسى والذى يتمثل فى المرحلة الابتدائية والإعدادية ، فيجب الاهتمام بهذه المرحلة الأساسية والتركيز على محافظات الوجه القبلى (المنيا – الفيوم – بنى سويف) ومحافظة مطروح (كأحدى محافظات الحدود) أكثر من غيرها .

يرتفع قيمة مؤشر الفجوة النوعية بالتعليم الثانوى لصالح الإناث كما يظهر من جدول (١٠) . فيعرض الجدول التحسن الملموس فى الالتحاق بالمدارس الثانوية للإناث مقارنة بالذكور . ويتضح هذا التحسن بصفة خاصة فى المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى .

إلا أن محافظات الوجه القبلى لازالت تعانى من عدم إقبال الإناث على التعليم الثانوى بسبب التقاليد والعادات أو الزواج المبكر للفتاة أو ربما لأسباب أخرى بعضها يمكن أن يتمثل في حرمان الفتاة حتى لا تصل إلى مستوى أخيها . ومن أكثر الفجوات إتساعاً الفجوة النوعية فى محافظات الوجه القبلى محافظة المنيا حيث أن لكل ١٠٠ من الذكور هناك ٦٣ فقط من الإناث التحقوا بالتعليم الثانوى . أما فى محافظات الحدود فقد سجلت محافظات مطروح أعلى فجوة نوعية حيث أن لكل ١٠٠ من الذكور ملتحقين هناك ٥٥ من الإناث ملتحقات بالمرحلة الثانوية.

٣٠٣- التعليم الجامعى

وبدراسة نسبة المقيدين والمقيدات بالتعليم الجامعى فى المحافظات لعام ٢٠٠٠/٩٩ والتى يظهرها جدول (١١) نجد أن هناك تفاوتا شديدا فى نسب المقيدين سواء بين الذكور أو الإناث . حيث تشير البيانات إلى أن أقل نسب قيد للإناث فى التعليم الجامعى كانت فى محافظات بنى سويف والمنيا و أسيوط وسوهاج حيث تراوحت بين ٣٧,١% و٣٩,٩%. سجلت بعض المحافظات تساوى فى نسب المقيدات مع نسب المقيدين أو قد تزيد عنها ، هذه المحافظات هى الأقصر (٥٠%) ، أسوان (٥١,١%) ، الوادى الجديد (٥٢,٩%) ، ودمياط (٥٣,٨%) . أما باقى محافظات فكانت نسبة المقيدين تزيد بما لا يتجاوز ٥% عدا محافظة القليوبية حيث نسبة المقيدات (٤٢,١%).

ترتيب الاحتياجات طبقاً للأولويات على مستوى القطاعات :

بالرغم من وجود علاقات تشابكية سببية بين كافة القطاعات إلا انه من الملاحظ إن الفجوة النوعية تتسع فى بعض القطاعات عن غيرها . فعلى سبيل المثال وبالرغم من أن هناك علاقة وثيقة بين البطالة والفقر نجد أن بين كل ٤٤٥ أمرأة عاملة هناك ١٠٠ رجل فى المقابل بدون عمل ، إلا أن الفجوة النوعية الخاصة بالفقر البشرى أقل حده عنها فى البطالة حيث أن كل ١٢٠ امرأة تعانى من الفقر يقابلها ١٠٠ رجل يعانى من الفقر .

كذلك الحال بين مؤشرى البطالة والأمية حيث تتأكد مرة أخرى ان الفجوة النوعية الخاصة بالبطالة أعلى من تلك الخاصة بالأمية . وبوجه عام يمكن القول أنه من خلال تدعيم دور المرأة فى سوق العمل ورفع مستوى مساهمتها من شأنه أن يحدث تأثيراً إيجابياً على التخفيف من حدة الفجوة النوعية فى باقى القطاعات .

وفى محاولة لتحديد الاولويات حسب القطاعات المختلفة من العرض السابق تتضح الحقائق التالية :

١- يعتبر القطاع الاقتصادى ، متمثلاً فى مؤشر الفجوة النوعية للبطالة ، ذو أولوية بين كافة القطاعات وتتسع الفجوة النوعية للبطالة بين الإناث والذكور لتصل إلى ٤٤٥ امرأة متعطلة مقابل ١٠٠ رجل متعطل ، ذلك فى حين يأتى مستوى الفجوة النوعية أقل من هذا المستوى فى باقى القطاعات .

٢- يأتى قطاع التعليم فى المرتبة الثانية والمتمثل فى مؤشر الفجوة النوعية للأمية وذلك لما يعكسه هذا المؤشر من مخرجات العملية التعليمية حسب النوع هذا على خلاف مؤشرات أخرى فى قطاع التعليم مثل الفجوة النوعية للملتحقين بالتعليم الأساسى والتى تمثل مدخلات التعليم ، وتتسع الفجوة النوعية للامية لتصل إلى ١٧٦ امراة لا يعرفن القراءة والكتابة مقابل ١٠٠ رجل أمى ، ذلك فى حين أن الفجوة النوعية للتعليم الأساسى تتراوح بين ٨٨ و٨٩ لكل من التعليم الابتدائى والإعدادى على الترتيب .

٣- وبالنسبة لقطاع الصحة يظهر مؤشر الفجوة النوعية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة إلا أنه يوجد ١٥٦ حالة وفاة للإناث مقابل ١٠٠ حالة وفاة للذكور . ويمكن اعتبار هذا المؤشر ممثلاً للفجوة النوعية فى القطاع الصحى . والذى يجعله يأتى فى المرتبة الثالثة من حيث ضرورة وضع السياسات والبرامج التى تهدف إلى الحد من الفجوة النوعية فى مصر.

٤- ورغم أن مؤشر الفقر البشرى يأتى فى المرتبة الرابعة من حيث الاولويات ، إلا أنه من الواضح أنه لا يعكس الفجوة النوعية لمؤشر البطالة ، فليست كل أمرة لا تعمل بالضرورة تعانى من الفقر .

٥- يعتبر مؤشر الفجوة النوعية فى تدريب المرأة وإعدادها لتحمل مسئولية تعليم الأجيال فى مرحلة ما قبل الجامعة من أهم المؤشرات التى يمكن من خلالها العمل على تخفيض الفجوة النوعية فى الكثير من القطاعات مثل الدخول فى سوق العمل وخفض معدلات البطالة و بالتالى خفض

الفجوة النوعية للفقر البشرى ، كثير من الجوانب مثل الصحة والعمل ، وتظهر البيانات أن هناك فى المتوسط ٣٧ امراة متدربة لمراحل تعليم قبل الجامعى فى مقابل ١٠٠ متدرب .

والخلاصة أن التنمية الشاملة تحتاج إلى تنمية مهارات وقدرات المرأة و التى تؤثر بشكل رئيسى على قدراتها للدخول إلى سوق العمل بما يسمح لها بالحصول على عمل مناسب يسهم فى دعم العملية التنموية بشكل مؤثر وفعال ، على ألا يقف التخطيط النوعى المتوازن عند إشراك المرأة فى سوق العمل ، بل يجب أن يمتد ليشمل الجوانب الصحية والتعليمية والاجتماعية للمرأة .

ثانياً : الأولويات على مستوى المحافظات

يهدف هذا الجزء إلى تحديد أكثر المحافظات حاجة إلى التخطيط النوعى المتوازن والذى يهدف إلى تصحيح أوضاع المرأة وسد الفجوة النوعية بين الذكور والإناث . يظهر الجدول (١٤) المؤشر التجميعى للفجوة وذلك من أجل تحديد أكثر المحافظات حاجة إلى زيادة الاهتمام .

أ- المؤشرات المستخدمة للفجوة النوعية :

تم حساب المؤشرات الآتية لإظهار الفجوة النوعية على مستوى المحافظات هذه المؤشرات هى :

- معدل البطالة
- معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة
- العمر المتوقع عند الميلاد
- نسبة الأمية
- الملتحقين بمرحلة ما قبل المدرسة .
- الملتحقين بالتعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى .
- الملتحقين بالتعليم الجامعى .
- الأطباء البشريين فى المديريات الصحية .
- مقياس الفقر البشرى .
- ومؤشر المتدربين فى التعليم ما قبل الجامعى هذا المؤشر هو مؤشر تجميعى لعده مؤشرات هى مؤشر المتدربين فى مرحلة رياض الأطفال ، المرحلة الابتدائية ، المرحلة الإعدادية ، المرحلة الثانوية والتعليم الفنى كما يشمل المتدربين فى مدارس الفصل الواحد ومحو الأمية والتربية الخاصة .

ب- المؤشرات المستخدمة لتقييم وضع المرأة

تم حساب المؤشرات الآتية لإظهار وضع المرأة على مستوى المحافظات هذه المؤشرات هى :

- معدلات البطالة ٠
- معدلات النساء ورؤساء الأسر ٠
- معدلات النساء ورؤساء الأسر الأميات ٠
- معدلات المساهمة فى النشاط الاقتصادى ٠
- معدلات إنتشار ختان الإناث ٠
- معدلات اللائى لايرغبن فى إستمرار الختان ٠
- إستخدام وسائل تنظيم الاسرة ٠
- عدد مرات متابعة الحمل (٤ فأكثر)٠
- الولادات بأيدى مدربة ٠
- نسبة الانيميا ٠
- معدل وفيات الأمهات ٠
- معدل الأمية ٠
- الحاصلات على تعليم ثانوى فأكثر ٠
- اجمالى التدريب ٠
- مقياس الفقر البشرى ٠

نتائج الجدول التجميعى لمؤشرات الفجوة النوعية :

من الجدول (١٢) والذى يعرض ترتيب المحافظات حسب مؤشرات الفجوة النوعية المستخدمة فى الدراسة كذلك المؤشر التجميعى والترتيب النهائى للمحافظات تظهر جملة الحقائق التالية :

١- تأتى محافظتى شمال وجنوب سيناء فى المرتبة الأولى والثانية بمعنى أن الفجوة النوعية تتسع فى هاتين المحافظيتن مقارنةً بباقى محافظات الجمهورية ٠

٢- تأتى بعد ذلك كل من محافظات مطروح وسوهاج والفيوم فى المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة على الترتيب ٠

٣- كما يظهر الجدول أن أفضل خمسة محافظات من حيث الفجوة النوعية اغلبها محافظات حضرية وهى تتمثل فى محافظات القاهرة ، وبورسعيد والإسكندرية ومن الوجه البحرى دمياط والدقهلية .

٤- يشير تحليل الفجوة النوعية إلى أن محافظات البحيرة وأسيوط ، والوادى الجديد ، القليوبية والمنوفية تعتبر محافظات الوسط وترتيبهم يقع بين (١١و١٥) على الترتيب

أما بالنسبة لترتيب القطاعات داخل المحافظات الخمس ذات الأولوية الأولى فتؤكد البيانات فى جدول (١٢) أن محافظات الحدود بصفة عامة تفتقر إلى العديد من خدمات التعليم والصحة .

ففى محافظة شمال سيناء يأتى قطاع التعليم فى المرتبة الأولى بمعنى انه يجب أن يحظى قطاع التعليم بإهتمام متخذ القرار ، ووضع السياسات بهدف زيادة نسبة الملتحقات بمراحل التعليم المختلفة مع التركيز على مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الثانوى ، وكذلك العمل على خفض نسبة الأمية بين الإناث . ويأتى القطاع الصحى فى المرتبة الثانية حيث يجب العمل على زيادة نسبة الطبيبات عما هو عليه الآن من اجل خفض الفجوة النوعية .

تتبع محافظة جنوب سيناء ذات النمط السائد فى محافظة شمال سيناء من حيث الإحتياجات القطاعية وأولوياتها .حيث يأتى قطاع التعليم فى المرتبة الأولى مما يعنى ضرورة التركيز على التعليم فى مرحلة ما قبل التعليم فى جنوب سيناء .

أما محافظة مطروح فيجب التركيز على الخدمات الموجهة للمرأة فى التعليم الاساسى والثانوى ، كذلك يجب العمل على زيادة أعداد الطبيبات البشريات فى المحافظة .وعلى عكس النمط السائد فى محافظات الحدود يأتى قطاع الصحة فى المرتبة الأولى بالنسبة للإحتياجات فى اغلب محافظات الوجه القبلى وعلى رأسهم محافظات سوهاج والفيوم و التى يجب العمل على إزالة الفجوة النوعية وتحسين الحالة الصحية للأطفال الرضع ودون الخمس سنوات ، ويأتى قطاع التعليم فى الأولوية الثانية متمثلاً فى اغلب مراحله بالمحافظتين .

على الرغم من أن الفجوة النوعية فى القطاع الاقتصادى تحتل المرتبة الأولى على مستوى الجمهورية إلا أنها لات ظهر إلا فى محافظة الفيوم بين المحافظات الخمس الأسوأ حالاً على مستوى الجمهورية .حيث يجب العمل على خفض الفجوة النوعية وزيادة مساهمة المرأة فى محافظة الفيوم ، الأمر الذى من شأنه أن يعمل على تقليص الفجوة النوعية بالمحافظة والخاصة بمؤشر الفقر البشرى .

نتائج الجدول التجميعى لمؤشرات وضع المرأة :

ومن الجدول (١٣) والذى يعرض ترتيب المحافظات حسب مؤشرات وضع المرأة المستخدمة فى الدراسة وكذلك المؤشر التجميعى والترتيب النهائى تظهر مرحلة الحقائق الآتية :

١- تأتى محافظة شمال سيناء (حدود) فى المرتبة الأولى تليها محافظة الأقصر (وجه قبلى) بمعنى أن هاتين المحافظيتن قد تدنى فيهما وضع المرأة مقارنةً بباقى محافظات الجمهورية .

٢- تأتى المحافظات مطروح والوادى الجديد وجنوب سيناء فى المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة علـــــى التوالى .

٣- يظهر الجدول أن افصل خمسة محافظات من حيث الارتفاع النسبى لوضع المرأة هى اغلبها محافظات حضرية وهى على الترتيب بورسعيد ، القاهرة ، الإسكندرية ، الجيزة والسويس .

٤- يشير تحليل وضع المرأة أن محافظات الشرقية ، المنيا ، أسوان ، القليوبية وبنى سويف تعتبر محافظات الوسط وترتيبهم على التوالى (١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢)

أما بالنسبة لترتيب القطاعات داخل المحافظات الخمس ذات الأولوية :

تؤكد البيانات فى جدول (٣) أن محافظات الحدود بصفة عامة تفتقر إلى العديد من خدمات الصحة و التعليم .و يوضح الجدول أن على واضعى السياسات الإهتمام بزيادة الخدمات الصحية فى محافظة شمال سيناء و كذلك زيادة التوعية بأهمية الرعاية الصحية لكى تستفيد النساء من تلك الخدمات المقدمة من وزارة الصحة .

تتبع محافظة الأقصر و مطروح و الوادى الجديد و جنوب سيناء نفس النمط السائد فى محافظة شمال سيناء من حيث الاحتياجات القطاعية و أولوياتها . حيث ياتى قطاع الصحة فى المرتبة الأولى ,لذا يجب أن توجه السياسات إلى هذا القطاع من اجل تحسين الخدمات الصحية .

يأتى قطاع التعليم فى المرتبة الثانية بين احتياجات ذات المحافظات الخمس السابقة ,مما يستدعى زيادة التركيز على التعليم و الذى يمثل هدفاً فى حد ذاته بالإضافة إلى أثره الملموس على التنمية .

شكل (١)

الفجوة النوعية فى معدل وفيات الاطفال الرضع على مستوى المحافظة ١٩٩٨

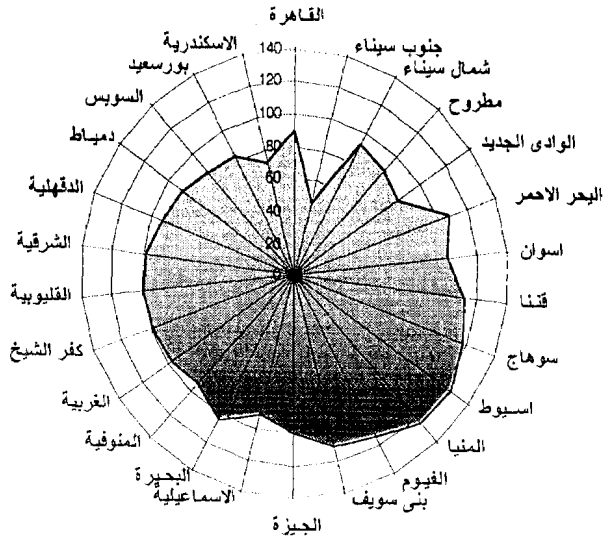

شكل (٢)

الفجوة النوعية فى معدل وفيات الأطفال اقل من ٥ سنوات ١٩٩٨

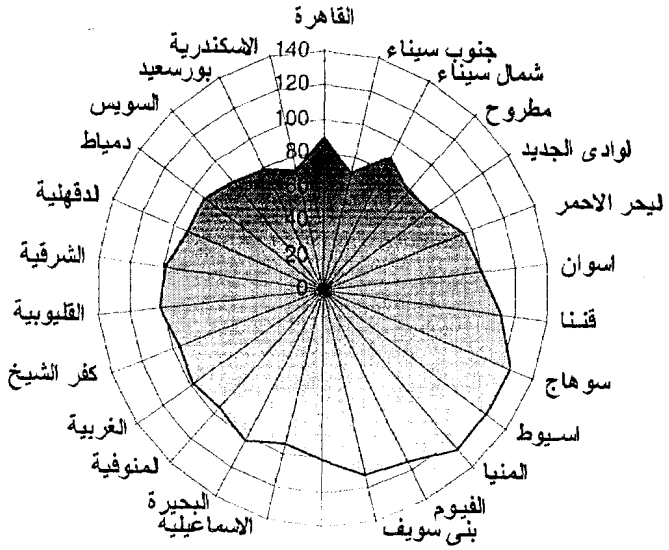

جدول (١)

معدل وفيات الاطفال الرضع واقل من ٥ سنوات على مستوى المحافظة ١٩٩٨ (بالألاف)

المحافظة	الرضع				<٥			
	ذكور	اناث	الفجوة	الترتيب	ذكور	اناث	الفجوة	الترتيب
القاهرة	٢٧,٢	٢٤,٢	٨٩	١٩	٨,٨	٧,٨	٨٩	١٨
الاسكندرية	٢٩,١	٢٠,٩	٧٢	٢٥	٩,٢	٦,٥	٧١	٢٥
بورسعيد	٢٥,١	٢٠,٤	٨١	٢٤	٧,٦	٥,٩	٧٨	٢٤
السويس	٢٨,٥	٢٤,١	٨٥	٢٢	٧,٩	٦,٥	٨٢	٢١
دمياط	١٨,٤	١٦,٢	٨٨	٢٠	٦,٣	٥,٦	٨٩	١٨
الدقهلية	٢١,٣	١٩,٥	٩٢	١٧	٦,٨	٦,١	٩٠	١٧
الشرقية	٢٤,٨	٢٤,٢	٩٨	١٢	٧,٨	٧,٦	٩٧	١١
القليوبية	٢٣,٢	٢٢,٩	٩٩	١٠	٦,٦	٦,٧	١٠٢	٨
كفر الشيخ	١٨,٥	١٨,٢	٩٨	١٢	٥,٥	٥,٢	٩٥	١٣
الغربية	٢١,٦	٢٠,٩	٩٧	١٤	٦,٦	٦,٤	٩٧	١١
المنوفية	٢٤,٤	٢٢,٨	٩٣	١٥	٨,٠	٧,٥	٩٤	١٤
البحيرة	١٦,٣	١٦,٨	١٠٣	٨	٥,٢	٥,٣	١٠٢	٧
الاسماعيلية	١٣,٨	٢١,٦	٩١	١٨	٨,٦	٨,٠	٩٣	١٦
الجيزة	٣٠,١	٢٩,٨	٩٩	١٠	٩,٥	٩,٥	١٠٠	٩
بنى سويف	٤٠,٨	٤٥,٠	١١٠	٦	١٣,٤	١٥,١	١١٣	٥
الفيوم	٢٩,١	٣٢,٨	١١٣	٤	٩,٤	١٠,٧	١١٤	٤
المنيا	٣٨,٢	٤٧,٤	١٢٤	٢	١٢,٩	١٦,١	١٢٥	١
اسيوط	٤٣,٨	٥٤,٦	١٢٥	١	١٣,٧	١٧,١	١٢٥	١
سوهاج	٣١,٦	٣٧,١	١١٧	٣	١٠,٥	١٣,٠	١٢٤	٣
قنا	٣٦,٦	٤١,٤	١١٢	٤	١٢,١	١٣,٤	١١١	٦
اسوان	٤٩,٧	٤٩,٩	١٠٠	٩	١٣,٠	١٢,٩	٩٩	١٠
البحر الاحمر	٢١,٦	٢٣,٥	١٠٩	٧	٧,٧	٧,٣	٩٤	١٤
الوادى الجديد	٢٩,٦	٢٤,٣	٨٢	٢٢	٨,٦	٧,٠	٨١	٢٢
مطروح	٢٤,٠	٢١,٠	٨٨	٢٠	٨,٥	٦,٧	٧٩	٢٣
شمال سيناء	٢٦,٦	٢٤,٨	٩٣	١٥	,٢	٧,	٨٧	٢٠
جنوب سيناء	٢٣,٢	١٠,٥	٤٥	٢٦	٦,٩	٤,٨	٧٠	٢٦
الجملة	٢٨,٧	٢٩,٧	٩٧		٦,١	٩,٥	١٥٦	

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة المواليد والوفيات ١٩٩٨.

شكل (٣)

العمر المتوقع عند الميلاد حسب النوع على مستوى المحافظات ١٩٩١

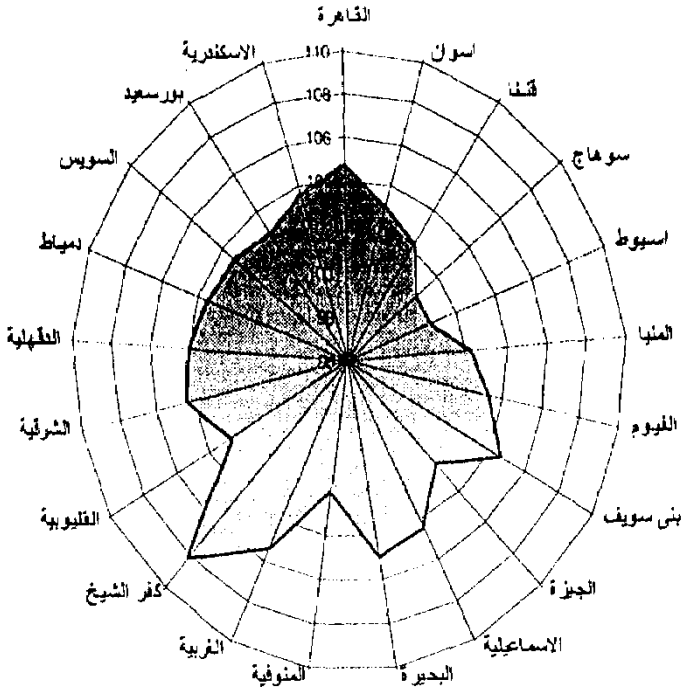

شكل (٤)

العمر المتوقع عند الميلاد حسب النوع على مستوى المحافظات ١٩٩٨

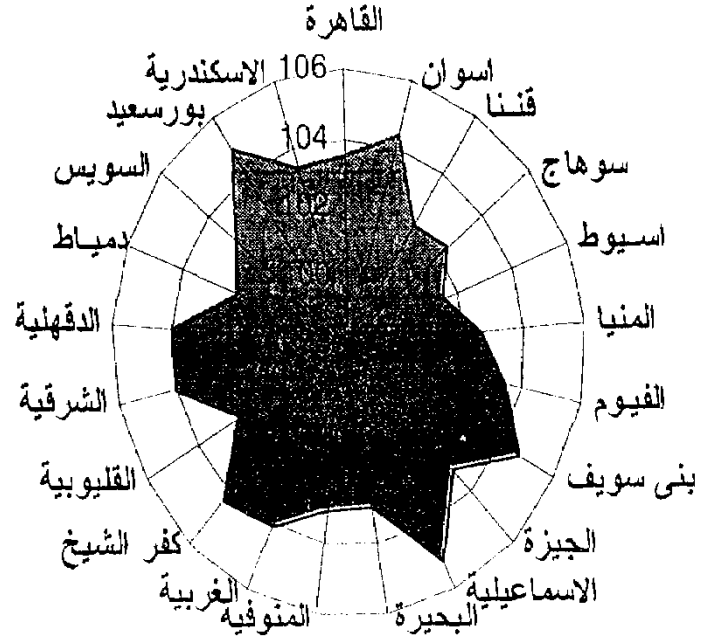

جدول(٢)

العمر المتوقع عند الميلاد حسب النوع على مستوى المحافظات ١٩٩١ /١٩٩٨

السنة	١٩٩١				١٩٩٨			
المحافظة	ذكور	إناث	الفجوة *	الترتيب	ذكور	إناث	الفجوة *	الترتيب
القاهرة	٦٣,٩	٦٦,٩	١٠٥	١٧	٦٥,٤	٦٧,٧	١٠٤	١٢
الإسكندرية	٦٤,٩	٦٧,٢	١٠٤	١٢	٦٥,٧	٦٧,٩	١٠٣	٥
بورسعيد	٦٧,٧	٦٩,٥	١٠٣	٧	٦٦,٨	٧٠,٠	١٠٥	١٩
السويس	٦٥,٧	٦٧,٨	١٠٣	٧	٦٥,٩	٦٧,٨	١٠٣	٥
دمياط	٦٤,٠	٦٦,٣	١٠٤	١٢	٦٦,٤	٦٧,٧	١٠٢	١
الدقهلية	٦٤,٧	٦٧,٣	١٠٤	١٢	٦٥,٠	٦٧,٦	١٠٤	١٢
الشرقية	٦٣,٧	٦٦,٥	١٠٤	١٢	٦٤,٨	٦٧,٤	١٠٤	١٢
القليوبية	٦٥,٠	٦٦,٩	١٠٣	٧	٦٦,٦	٦٨,١	١٠٢	١
كفر الشيخ	٦١,٩	٦٦,٩	١٠٨	٢١	٦٤,٤	٦٧,٢	١٠٤	١٢
الغربية	٦٣,٢	٦٦,٦	١٠٥	١٧	٦٥,٨	٦٨,٤	١٠٤	١٢
المنوفية	٦٤,٩	٦٦,٢	١٠٢	٣	٦٦,٤	٦٨,٤	١٠٣	٥
البحيرة	٦٢,٨	٦٥,٩	١٠٥	١٧	٦٥,٦	٦٧,٥	١٠٣	٥
الإسماعيلية	٦٣,٩	٦٦,٧	١٠٤	١٢	٦٣,٨	٦٧,١	١٠٥	١٩
الجيزة	٦٤,١	٦٥,٦	١٠٢	٣	٦٤,٧	٦٦,٧	١٠٣	٥
بنى سويف	٦٠,٧	٦٣,٥	١٠٥	١٧	٦٣,٤	٦٦,٤	١٠٥	١٩
الفيوم	٦٣,٢	٦٥,٢	١٠٣	٧	٦٥,٦	٦٧,٩	١٠٤	١٢
المنيا	٦٠,٧	٦٢,٠	١٠٢	٣	٦٣,٤	٦٥,٠	١٠٣	٥
أسيوط	٦٢,٣	٦٢,٥	١٠٠	١	٦٤,١	٦٥,١	١٠٢	١
سوهاج	٦٢,٠	٦٢,٣	١٠٠	١	٦٤,٧	٦٦,٣	١٠٢	١
قنا	٦٢,٨	٦٤,٢	١٠٢	٣	٦٣,٧	٦٥,١	١٠٢	١
أسوان	٦٤,٢	٦٦,١	١٠٣	٧	٦٤,٣	٦٧,١	١٠٤	١٢

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إسقاطات سكانية .

جدول (٣)

الفجوة النوعية للأطباء البشريين القائمين بالعمل فى المديريات الصحية ١٩٩٦

المحافظه	الفجوة النوعية	الترتيب
القاهرة	٨٢	٢٥
الإسكندرية	١١١	٢٦
بورسعيد	٥٥	٢٠
السويس	٣٨	١٣
دمياط	٤٣	١٥
الدقهلية	٣٧	١٢
الشرقية	٣٢	١٠
القليوبية	٢٨	٧
كفر الشيخ	٤١	١٤
الغربية	٥٣	١٩
المنوفية	٢٨	٧
البحيرة	٣١	٩
الإسماعيلية	٤٣	١٥
الجيزة	٢٧١	٢٧
بنى سويف	٧٤	٢٣
الفيوم	٧٠	٢٢
المنيا	٧٥	٢٤
أسيوط	٥٥	٢٠
سوهاج	٤٨	١٨
قنـــنا	٢٠	٥
أسوان	٣٢	١٠
الأقصر	٤٦	١٧
البحر الأحمر	١٨	٤
الوادى الجديد	١٠	٢
مطروح	٨	١
شمال سيناء	١٣	٣
جنوب سيناء	٢٤	٦

• المصدر: وزارة الـ ... والسكان، ١٩٩٧.

جدول (٤)

معدلات البطالة للسكان (١٥ سنة فأكثر) على مستوى المحافظة لعام ٢٠٠٠

المحافظة	معدلات البطالة %		الفجوة النوعية	الترتيب
	إناث	ذكور	ا/ذ X ١٠٠	
القاهرة	١٤,٩	٤,٣	٣٤٧	٢٢
الإسكندرية	١٩,٤	٢,٤	٨٠٨	٢
بورسعيد	٢٢,٠	٧,٨	٢٨٢	٢٣
السويس	٣٠,١	٣,٨	٧٩٢	٤
دمياط	١٧,٧	٣,٢	٥٥٣	١٤
الدقهلية	٣٠,٩	٥,٥	٥٦٢	١١
الشرقية	١٨,١	٧,١	٢٥٥	٢٤
القليوبية	٢٤,٢	٤,٣	٥٦٣	١٠
كفر الشيخ	٣٨,٦	٦,٦	٥٨٥	٩
الغربية	٢٤,٦	٤,٤	٥٥٩	١٢
المنوفية	١٤,١	٤,٠	٣٥٣	٢١
البحيرة	٢٧,٣	٥,٣	٥١٥	١٦
الإسماعيلية	٣٣,٢	٦,٠	٥٥٣	١٤
الجيزة	١٨,١	٤,٢	٤٣١	١٧
بنى سويف	٧,٩	٢,٠	٣٩٥	١٩
الفيوم	٢٨,٠	٢,٢	١٢٧٣	١
المنيا	١٥,٣	٦,٤	٢٣٩	٢٦
أسيوط	٤٨,٧	٦,١	٧٩٨	٣
سوهاج	٢٣,٨	٦,٢	٣٨٤	٢٠
قنـــنا	٣٩,٥	٧,٢	٥٤٩	١٥
أسوان	٦٥,٢	١٥,٣	٤٢٦	١٨
الأقصر	٣٤,٦	٤,٤	٧٨٦	٥
البحر الأحمر	٢١,٩	٢,٩	٧٥٥	٦
الوادى الجديد	٢١,٢	٣,٨	٥٥٨	١٣
مطروح	١١,٠	٤,٥	٢٤٤	٢٥
شمال سيناء	٣٠,٧	٤,٢	٧٣١	٧
جنوب سيناء	٢٩,٣	٤,٨	٦١٠	٨
الجملة	٢٢,٧	٥,١	٤٤٥	

• المصدر لجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء–بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٠ .

شكل (٥)

الفجوة النوعية ومقياس الفقر البشرى

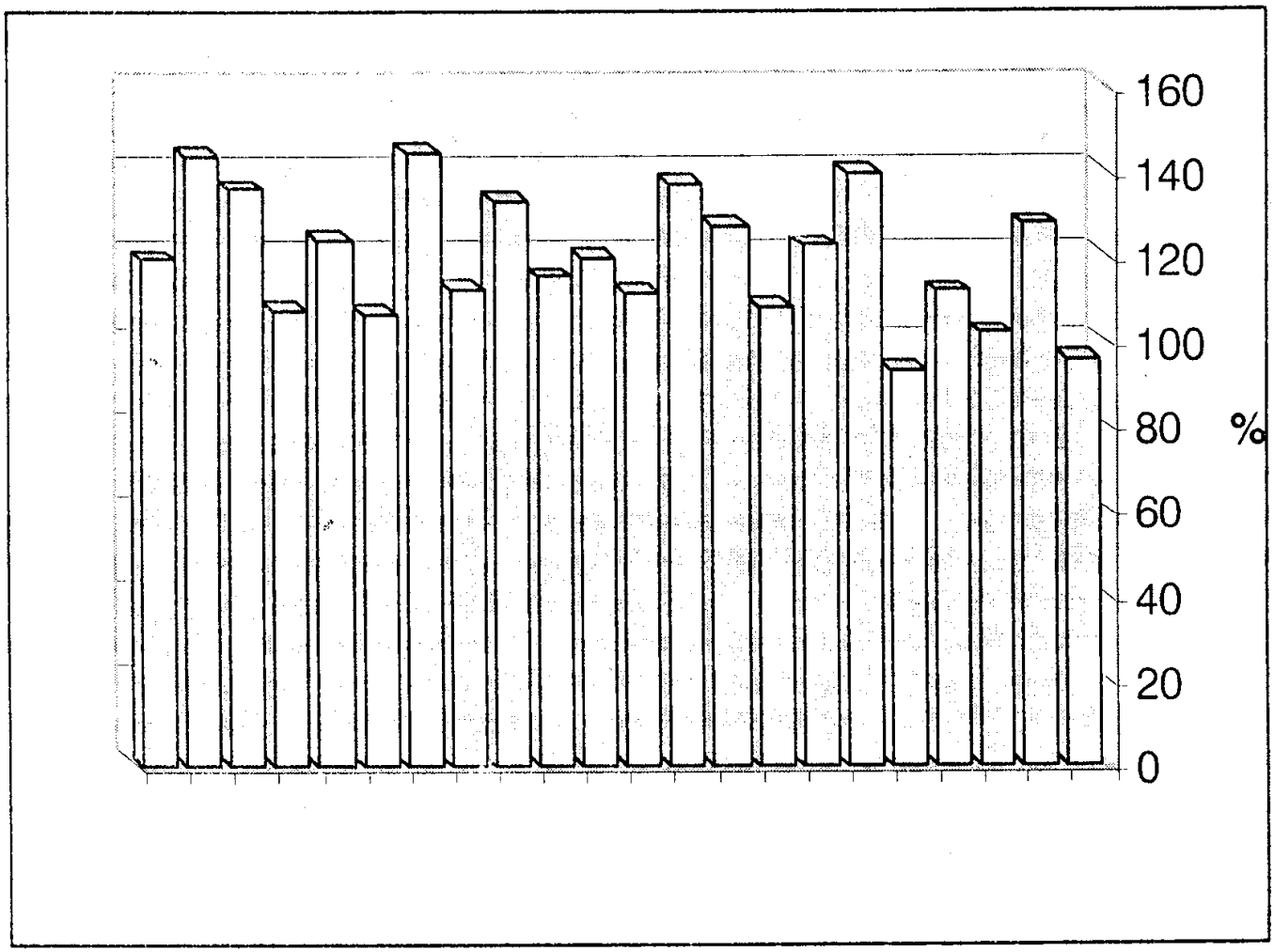

جدول (٥)

مقياس الفقر البشرى حسب النوع

المحافظة	ذكور	اناث	الفجوة *	الترتيب
القاهرة	٢٤,٣٦	٢٣,٤٥	٩٦	٢١
الإسكندرية	١٤,١٢	١٨,١	١٢٨	٧
بورسعيد	١٦,٤٥	١٦,٨٥	١٠٢	٢٠
السويس	١٦,١١	١٨,١	١١٢	١٥
دمياط	٢١,٣	١٩,٩٨	٩٤	٢٢
الدقهلية	٢١,٦٣	٣٠,٢٦	١٤٠	٣
الشرقية	٢٧,١٩	٣٣,٥	١٢٣	١٠
القليوبية	٢٧,٩١	٣٠,٢٤	١٠٨	١٧
كفر الشيخ	٢٤,٣١	٣١,٠٥	١٢٨	٧
الغربية	٢٢,٠٢	٣٠,٣٤	١٣٨	٤
المنوفية	٢٨,٥٢	٣١,٩٥	١١٢	١٥
البحيرة	٣١,١١	٣٧,٣١	١٢٠	١١
الإسماعيلية	٢٢,٩٣	٢٦,٥٢	١١٦	١٣
الجيزة	٣٠,٦٦	٤٠,٩٢	١٣٣	٦
بنى سويف	٤٢,٧٤	٤٨,٢٣	١١٣	١٤
الفيوم	٣٥,٤٩	٥١,٥٥	١٤٥	١
المنيا	٤٢,٥٣	٤٥,٤٥	١٠٧	١٩
أسيوط	٤٢,٤٥	٥٢,٧٧	١٢٤	٩
سوهاج	٣٤,٨٩	٣٧,٦٤	١٠٨	١٧
قنـــا	٣٠,٩٢	٤٢,١٣	١٣٦	٥
أسوان	٣١,١٨	٤٤,٨٨	١٤٤	٢
الحدود	٢٩,٨٧	٣٥,٨	١٢٠	١١

• المصدر : معهد التخطيط القومى، بحث أوضاع المرأة المصرية ٢٠٠٠.

جدول (٦)

نسب الأمية حسب النوع على مستوى المحافظة ١٩٩٦

المحافظة	إناث	ذكور	الفجوة	الترتيب
القاهرة	٣١	١٨	١٧٢	١٧
الإسكندرية	٣١	١٩	١٦٣	٢٥
بورسعيد	٢٧	١٦	١٦٩	٢١
السويس	٣٢	١٦	٢٠٠	٣
دمياط	٣٦	٢٩	١٢٤	٢٧
الدقهلية	٤٦	٢٨	١٦٤	٢٣
الشرقية	٥٣	٣١	١٧١	١٩
القليوبية	٤٦	٢٥	١٨٤	١١
كفر الشيخ	٥٩	٣٦	١٦٤	٢٤
الغربية	٤٦	٢٤	١٩٢	٨
المنوفية	٤٩	٢٥	١٩٦	٧
البحيرة	٦٠	٣٥	١٧١	١٨
الإسماعيلية	٤٠	٢٣	١٧٤	١٦
الجيزة	٤٤	٢٥	١٧٦	١٥
بنى سويف	٦٩	٣٩	١٧٧	١٤
الفيوم	٦٩	٤٥	١٥٣	٢٦
المنيا	٧٠	٤١	١٧١	٢٠
أسيوط	٦٦	٤٠	١٦٥	٢٢
سوهاج	٦٨	٣٨	١٧٩	١٢
قنـــا	٦٦	٣٧	١٧٨	١٣
أسوان	٤٤	٢٢	٢٠٠	٣
الأقصر	٥٤	٢٩	١٨٦	١٠
البحر الأحمر	٣٢	١٦	٢٠٠	٣
الوادى الجديد	٣٤	١٧	٢٠٠	٣
مطروح	٦٢	٣٣	١٨٨	٩
شمال سيناء	٤٩	٢٤	٢٠٤	٢
جنوب سيناء	٤٨	١٨	٢٦٧	١
الجملة	٥١	٢٩		

• المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٩٦ .

جدول (٧)

معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة حسب المحافظات

المحافظة	معدل الالتحاق % ١٩٩٠/٨٩				معدل الالتحاق % ١٩٩٥/٩٤				معدل الالتحاق % ٢٠٠١/٢٠٠٠			
	ذكور	إناث	الفجوة *	الترتيب	ذكور	إناث	الفجوة *	الترتيب	ذكور	إناث	الفجوة *	الترتيب
القاهرة	٣٦	٣٧	١٠٣	٢١	٣٧	٣٧	١٠٠	٨	٣٦	٣٦	١٠٠	١٤
الإسكندرية	٢٥	٢٦	١٠٤	٢٢	٢٤	٢٥	١٠٤	٢٣	٢٧	٢٦	٩٦	١٢
بورسعيد	٢٢	٢٣	١٠٥	٢٣	٢٣	٢٥	١٠٩	٢٥	٢٣	٢٣	١٠٠	١٤
السويس	١٣	١٣	١٠٠	٧	١٢	١٣	١٠٨	٢٤	٢٩	٢٦	٩٠	١٠
دمياط	١٢	١٢	١٠٠	٧	١٧	١٦	٩٤	٧	٣٢	٣١	٩٧	١٣
الدقهلية	٣	٣	١٠٠	٧	٦	٦	١٠٠	٨	١١	١١	١٠٠	١٤
الشرقية	١	١	١٠٠	٧	٢	٢	١٠٠	٨	٦	٦	١٠٠	١٤
القليوبية	٤	٤	١٠٠	٧	٦	٦	١٠٠	٨	١١	١١	١٠٠	١٤
كفر الشيخ	١	١	١٠٠	٧	٢	٢	١٠٠	٨	٨	٧	٨٨	٦
الغربية	٤	٤	١٠٠	٧	٦	٦	١٠٠	٨	٩	٩	١٠٠	١٤
المنوفية	٠	٠	٠	٠	٣	٢	٦٧	٢	٨	٧	٨٨	٦
البحيرة	٢	٢	١٠٠	٧	٢	٢	١٠٠	٨	٦	٥	٨٣	٣
الإسماعيلية	١١	١١	١٠٠	٧	١١	١١	١٠٠	٨	١٨	١٧	٩٤	١١
الجيزة	١٦	١٥	٩٤	٦	١٨	١٧	٩٤	٧	١٦	١٦	١٠٠	١٤
بنى سويف	١	١	١٠٠	٧	٤	٤	١٠٠	٨	٨	٧	٨٨	٦
الفيوم	٢	١	٥٠	١	٢	٢	١٠٠	٨	٥	٥	١٠٠	١٤
المنيا	٤	٤	١٠٠	٧	٤	٤	١٠٠	٨	٦	٥	٨٣	٣
أسيوط	٤	٤	١٠٠	٧	٤	٤	١٠٠	٨	٦	٦	١٠٠	١٤
سوهاج	١	١	١٠٠	٧	٢	١	٥٠	١	٥	٤	٨٠	١
قنا	١	١	١٠٠	٧	٢	٢	١٠٠	٨	٤	٤	١٠٠	١٤
أسوان	٥	٤	٨٠	٣	٥	٤	٨٠	٣	٥	٥	١٠٠	١٤
البحر الأحمر	٥	٤	٨٠	٣	٧	٦	٨٦	٤	١٠	١٠	١٠٠	١٤
الوادى الجديد	٢	١	٥٠	١	١٥	١٣	٨٧	٥	٣٨	٣٨	١٠٠	١٤
مطروح	٤	٥	١٢٥	٢٤	١٦	١٦	١٠٠	٨	٢٨	٢٥	٨٩	٩
شمال سيناء	٥	٤	٨٠	٣	٩	٨	٨٩	٦	١١	٩	٨٢	٢
جنوب سيناء	٠	٠	٠	٠	٦	٧	١١٧	٢٦	٢٠	١٧	٨٥	٥
الجملة	٨	٨	١٠٠		٩	٩	١٠٠		١٣	١٣	١٠٠	

• المصدر: وزارة التربية والتعليم ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠١.

جدول (٨)

توزيع الملتحقين والمتسربين بالتعليم الابتدائى على مستوى المحافظة ٢٠٠٠ /٢٠٠١

المحافظة	الملتحقين				المتسربين			
	طالبات	طلبة	الفجوة *	الترتيب	طالبات	طلبة	الفجوة *	الترتيب
القاهرة	٣٥٣٩١٨	٣٧٣٢٩٦	٩٥	٢٢	٢٤٨٤	٤٦٩٢	٥٣	٩
الإسكندرية	١٩٩٢٧٥	٢١٩٦٦٠	٩١	١٥	٢٣٤٢	٣٣٧٥	٦٩	١٦
بورسعيد	٢٤٢١٠	٢٦٣٣٩	٩٢	١٩	٠	٠	٠	
السويس	٢٤٢١٨	٢٦١٧٦	٩٣	٢٠	١٨٢	٣٣٠	٥٥	١٢
دمياط	٥٢٥٠٦	٥٩١٢٦	٨٩	٩	٣٤٣	١٧٥٠	٢٠	٣
الدقهلية	٢٣٤٠٤١	٢٤٥٧٤٧	٩٥	٢٢	٨٨٢	٣٨٧١	٢٣	٤
الشرقية	٢٥٤٥٦٣	٢٦٧٨١٤	٩٥	٢٢	٩٠٢	٢٠٦٣	٤٤	٦
القليوبية	١٩٣٠٤٠	٢١١٥٧٨	٩١	١٥	٣٣٩٣	٤٠٥٨	٨٤	١٨
كفر الشيخ	١٢٦٧١٦	١٢٩٩٠٤	٩٨	٢٧	٩٥٢	١٨٦٤	٥١	٨
الغربية	١٩٠٧٥١	١٩٦٢٨٢	٩٧	٢٦	١١٠٥	٢٠٦٩	٥٣	٩
المنوفية	١٦١٥٧٦	١٧٨١٢٧	٩١	١٥	١٠٢	٥٤	١٨٩	٢٠
البحيرة	٢٣٨٦٤٦	٢٦٩٦١٧	٨٩	٩	٢٠٦٩	٤٢٤٦	٤٩	٧
الإسماعيلية	٤٤٥٤٢	٤٩٤١٥	٩٠	١٣	٣٢٩	٧٧٢١	٤	١
الجيزة	٢٩٢٨٧٩	٣٢٩٨٥٥	٨٩	٩	٢٤٦٩	٤٦٧٦	٥٣	٩
بنى سويف	١٠٤٨١٣	١٤٢٥٩٠	٧٤	٣	١٦٣٢	٢٩٢٢	٥٦	١٣
الفيوم	١٠٨٩٧٩	١٤٤٧٧٤	٧٥	٤	٠	٠	٠	
المنيا	١٧٩٩٤٥	٢٤٦٣٤٦	٧٣	١	١١٠٥	٣٠٧٤	٣٦	٥
أسيوط	١٥٠٣٦١	١٩٥٣٤٨	٧٧	٥	١٠٨٧	١٩٣٥	٥٦	١٣
سوهاج	١٧١٧٠٦	٢٠٧٩١٥	٨٣	٦	٦٧٨	٩٨٥	٦٩	١٦
قنـــا	١٤٧٧٥٣	١٦٥٦٥٥	٨٩	٩	٤٢٤	٣٩٤	١٠٨	١٩
أسوان	٢٣٤٤٦	٢٤٦٥٦	٩٥	٢٢	١٢١	٢١٧	٥٦	١٣
الأقصر	٦٢٩٥٠	٦٧٠٥٧	٩٤	٢١	٠	٠	٠	
البحر الأحمر	٨٨٨٧	٩٧١٥	٩١	١٥	٠	٠	٠	
الوادى الجديد	٨٧١٩	٩٦٤٣	٩٠	١٣	٥٦	١	٥٦٠٠	٢٢
مطروح	١٢٣٨٢	١٧٨٠٣	٧٠	١	٦٧٨	١٩٨	٣٤٢	٢١
شمال سيناء	١٥٣٩٠	١٨١٢٥	٨٥	٨	١٧	٩٣	١٨	٢
جنوب سيناء	٢٨٢١	٣٣٩٣	٨٣	٦	٠	٠	٠	
الجملة	٣٣٨٩٠٣٣	٣٨٣٥٩٥٦	٨٨		٢٣٣٥٢	٥٠٥٨٨	٤٦	

• المصدر: وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠١.

جدول (٩)

توزيع للمتحقين والمتسربين بالتعليم الإعدادى على مستوى المحافظة ٢٠٠٠/٢٠٠١

المحافظة	الملتحقين				المتسربين			
	طالبات	طلبة	الفجوة *	الترتيب	طالبات	طلبة	الفجوة *	الترتيب
القاهرة	١٦٠١٢٢	١٦٣٣٨١	٩٨	٢٣	١٦٩٩٥	١٩٥٩٨	٨٧	١٠
الإسكندرية	٨٥١١٠	٩٠٢٩٢	٩٤	١٦	١٠٤٢٨	١٢٢١٠	٨٥	٩
بورسعيد	١١٧٠٠	١١٧٢١	١٠٠	٢٤	١١٠١	١٤٢١	٧٧	٥
السويس	١٢٣٨٠	١٢٨٨٦	٩٦	١٩	١٠٧٢	١٥٥٤	٦٩	١
دمياط	٢٨٠٥٩	٢٦٠٦٤	١٠٨	٢٧	٤١٨٤	٣٧٥٦	١١١	٢٢
الدقهلية	١١١٤١٦	١٠٨٢٢١	١٠٣	٢٦	١٣٦٢١	١٢٦١٨	١٠٨	١٨
الشرقية	١٠٣٣٧٠	١٠٧٥٢٥	٩٦	١٩	١٥٢٧٤	١٣٧١٩	١١١	٢٢
القليوبية	٨١٥٨٥	٨٧٩٤٨	٩٣	١٥	١٤٥٢٣	١٢٩١٠	١١٢	٢٤
كفر الشيخ	٥٦٢٧٣	٥٨٣٥٣	٩٦	١٩	١٠٥١٦	٩٧٢٥	١٠٨	١٨
الغربية	٨٣١٣٨	٨٣١٢١	١٠٠	٢٤	٦٩٨٣	٥٦٧٧	١٢٣	٢٦
المنوفية	٧٥٧٦٠	٨٣٥٩٥	٩١	١٣	٧٦٣١	٧٠١٠	١٠٩	٢٠
البحيرة	٩٤٦٥٥	١٠٩٨٥٢	٨٦	١١	١٦١٣٩	١٦٢٣٠	٩٩	١٤
الإسماعيلية	١٩٥٤٠	٢٠١٦١	٩٧	٢٢	٢٢٢١	٢١٨٨	١٠٢	١٧
الجيزة	١١٧٩٠٩	١٣١٣٤٩	٩٠	١٢	١٩٤٢٩	٢١٠٦٤	٩٢	١٢
بنى سويف	٣١٧٥٤	٤٧٦٤٩	٦٧	٣	٦٨١٩	٩٥٤٠	٧١	٣
الفيوم	٣٧٥٢٥	٥٥١٠٨	٦٨	٤	٧١٣٣	١٠٢٠٦	٧٠	٢
المنيا	٥٦٢٦٠	٨٩٣٢٤	٦٣	٢	١٠١٣٠	١٣٣١٥	٧٦	٤
أسيوط	٥٤٩٧٣	٧٤٨٢٥	٧٣	٥	٧٨٢١	٧٨٧٥	٩٩	١٤
سوهاج	٦١٠٠٦	٨١٢١٧	٧٥	٦	١٢٦٧٣	١٢٧٦٧	٩٩	١٤
قنـــا	٥٩٦٨٣	٧٢٣٣٩	٨٣	٩	١٢٢٦٧	١٠٣٤٦	١١٩	٢٥
أسوان	٢٦٥٦٩	٢٩٢٦٨	٩١	١٣	٤٨٧٥	٥٧٧٧	٨٤	٨
الأقصر	١٠٠٤٧	١٠٧٣٦	٩٤	١٦	١٥٥١	١٠٠٤	١٥٤	٢٧
البحر الأحمر	٤٢٤٦	٤٥١٨	٩٤	١٦	٧٠٤	٨٧٤	٨١	٦
الوادى الجديد	٣٧٥٤	٤٤٣٤	٨٥	١٠	٥٨٣	٥٣٢	١١٠	٢١
مطروح	٣٨١٩	٦٧٠٠	٥٧	١	١١٢٧	١٢٦٤	٨٩	١١
شمال سيناء	٥٦٢٣	٦٨٥٦	٨٢	٨	٩٣٦	٩٩٦	٩٤	١٣
جنوب سيناء	٩٨٩	١٢٤٥	٧٩	٧	٢٣٦	٢٩٠	٨١	٦

• المصدر : وزارة التربية والتعليم ٢٠٠١.

جدول (١٠)

لتوزيع الملتحقين بالتعليم الثانوى على مستوى المحافظة

٢٠٠١/٢٠٠٠

المحافظة	طالبات	طلبة	الفجوة *	الترتيب
القاهرة	٦٨١٨٩	٦٢١٥٢	١١٠	٢٦
الإسكندرية	٢٩٦٥٨	٢٧٩٢٠	١٠٦	٢٢
بورسعيد	٥١٧٦	٥١٠٧	١٠١	١٨
السويس	٥٠٠١	٤٧٠٠	١٠٦	٢٢
دمياط	١١٣٣٤	٩١٧٦	١٢٤	٢٧
الدقهلية	٤٥١٢٤	٤١٨٧٣	١٠٨	٢٤
الشرقية	٤٣٣٩٣	٤٤٧١٥	٩٧	١٤
القليوبية	٢٨٥١٤	٢٩٣٠٦	٩٧	١٤
كفر الشيخ	٢٢٤٢٣	٢١٧٩٤	١٠٣	٢٠
الغربية	٣٣٧٤١	٣٠٩٢٢	١٠٩	٢٥
المنوفية	٢٦٤٦٥	٢٧٠٣٢	٩٨	١٦
البحيرة	٣٢٨٠٩	٣٥٣٢٢	٩٣	١٢
الإسماعيلية	٧٧٥١	٧٥٨٦	١٠٢	١٩
الجيزة	٤٢٤٠٦	٤٦٤٨١	٩١	١١
بنى سويف	١١٣٤٩	١٦٠٩٢	٧١	٤
الفيوم	١٤٤٢٠	٢١١٦٧	٦٨	٣
المنيا	٢٢٤٧٩	٣٥٥٠٨	٦٣	٢
أسيوط	١٨٠٦٤	٢٣٧٠٢	٧٦	٧
سوهاج	١٩٠٢١	٢٦٤٠٦	٧٢	٦
قنـــا	٢٠٧٢٩	٢٦٩٠١	٧٧	٨
أسوان	١٠١٤٨	١١٥٤٢	٨٨	١٠
الأقصر	٣٩٧٣	٤٠٦٢	٩٨	١٦
البحر الأحمر	١٥٠٨	١٤٦٤	١٠٣	٢٠
الوادى الجديد	١٨٨٩	١٩٩٩	٩٤	١٣
مطروح	١٠٥٠	١٨٩٩	٥٥	١
شمال سيناء	١٨٩١	٢٦٦٦	٧١	٤
جنوب سيناء	٢٣٣	٢٩٨	٧٨	٩
الجملة	٥٢٨٧٣٨	٥٦٧٧٩٢	٩٣	

• المصدر : وزارة التربية والتعليم ٢٠٠١.

جدول (١١)

نسبة المقيدين والمقيدات بالتعليم الجامعى على مستوى المحافظة

٢٠٠٠/٢٠٠١

المحافظة	طالبات	طلبة	الفجوة *	الترتيب
القاهرة	٤٩,٦	٥٠,٤	٩٨	٢٠
الإسكندرية	٤٩,٣	٥٠,٧	٩٧	١٩
بورسعيد	٤٩,١	٥٠,٩	٩٦	١٨
السويس	٤٥,٣	٥٤,٧	٨٣	٥
دمياط	٥٣,٨	٤٦,٢	١١٦	٢٥
الدقهلية	٤٧,٦	٥٢,٤	٩١	١٤
الشرقية	٤٦,١	٥٣,٩	٨٦	٨
القليوبية	٤٢,١	٥٧,٩	٧٣	٤
كفر الشيخ	٤٦,٥	٥٣,٥	٨٧	٩
الغربية	٤٦,٤	٥٣,٦	٨٧	٩
المنوفية	٤٧,٤	٥٢,٦	٩٠	١٢
البحيرة	٤٨,٢	٥١,٨	٩٣	١٥
الإسماعيلية	٤٦,٧	٥٣,٣	٨٨	١١
الجيزة	٤٥,٧	٥٤,٣	٨٤	٦
بنى سويف	٣٧,١	٦٢,٩	٥٩	١
الفيوم	..	..	..	
المنيا	٣٨,٧	٦١,٣	٦٣	٢
أسيوط	٣٩,٨	٣٩,٨	١٠٠	٢١
سوهاج	٣٩,٩	٦٠,١	٦٦	٣
قنـــا	٤٧,٣	٥٢,٧	٩٠	١٢
أسوان	٥١,١	٤٨,٩	١٠٤	٢٣
الأقصر	٥٠	٥٠	١٠٠	٢١
البحر الأحمر	..	..	..	
الوادى الجديد	٥٢,٩	٤٧,١	١١٢	٢٤
مطروح	٤٨,٥	٥١,٥	٩٤	١٧
شمال سيناء	٤٥,٩	٥٤,١	٨٥	٧
جنوب سيناء	٤٨,١	٥١,٩	٩٣	١٥

• المصدر: المجلس الأعلى للجامعات ١٩٩٩/٢٠٠٠.

جدول (١٢)

ترتيب المحافظات حسب مؤشرات الفجوة النوعية

المحافظة	معدلات البطالة	معدل الوفيات		العمر المتوقع عند الميلاد	نسب الامية	مرحلة ما قبل المدرسة	التعليم الابتدائى	التعليم الاعدادى	التعليم الثانوى	التعليم الجامعى	الاطباء البشريين فى المديريات الصحية	مقياس الفقر البشرى	اجمالى الترتيب	الترتيب النهائى
		الوضع	٥>											
القاهرة	٢٢	١٩	١٨	١٢	١٧	١٤	٢٢	٢٣	٢٦	٢٠	٢٥	٢١	٢٣٩	٢٦
الاسكندرية	٢	٢٥	٢٥	٥	٢٥	١٢	١٥	١٦	٢٢	١٩	٢٦	٧	١٩٩	٢٤
بورسعيد	٢٣	٢٤	٢٤	١٩	٢١	١٤	١٩	٢٤	١٨	١٨	٢٠	٢٠	٢٤٤	٢٧
السويس	٤	٢٢	٢١	٥	٣	١٠	٢٠	١٩	٢٢	٥	١٣	١٥	١٥٩	١٨
دمياط	١٤	٢٠	١٨	١	٢٧	١٣	٩	٢٧	٢٧	٢٥	١٥	٢٢	٢١٨	٢٥
الدقهلية	١١	١٧	١٧	١٢	٢٣	١٤	٢٢	٢٦	٢٤	١٤	١٢	٣	١٩٥	٢٣
الشرقية	٢٤	١٢	١١	١٢	١٩	١٤	٢٢	١٩	١٤	٨	١٠	١٠	١٧٥	٢٠
القليوبية	١٠	١٠	٨	١	١١	١٤	١٥	١٥	١٤	٤	٧	١٧	١٢٦	١٣
كفر الشيخ	٩	١٢	١٣	١٢	٢٤	٦	٢٧	١٩	٢٠	٩	١٤	٧	١٧٢	١٩
الغربية	١٢	١٤	١١	١٢	٨	١٤	٢٦	٢٤	٢٥	٩	١٩	٤	١٧٨	٢١
المنوفية	٢١	١٥	١٤	٥	٧	٦	١٥	١٣	١٦	١٢	٧	١٥	١٤٦	١٦
البحيرة	١٦	٨	٧	٥	١٨	٣	٩	١١	١٢	١٥	٩	١١	١٢٤	١٢
الاسماعيلية	١٤	١٨	١٦	١٩	١٦	١١	١٣	٢٢	١٩	١١	١٥	١٣	١٨٧	٢٢
الجيزة	١٧	١٠	٩	٥	١٥	١٤	٩	١٢	١١	٦	٢٧	٦	١٤١	١٥
بنى سويف	١٩	٦	٥	١٩	١٤	٦	٣	٣	٤	١	٢٣	١٤	١١٧	١١
الفيوم	١	٤	٤	١٢	٢٦	١٤	٤	٤	٣	..	٢٢	١	٩٥	٣
المنيا	٢٦	٢	١	٥	٢٠	٣	١	٢	٢	٢	٢٤	١٩	١٠٧	٨
اسيوط	٣	١	١	١	٢٢	١٤	٥	٥	٧	٢١	٢٠	٩	١٠٩	١٠
سوهاج	٢٠	٣	٣	١	١٢	١	٦	٦	٦	٣	١٨	١٧	٩٦	٤
قنا	١٥	٤	٦	١	١٣	١٤	٩	٩	٨	١٢	٥	٥	١٠١	٦
اسوان	١٨	٩	١٠	١٢	٣	١٤	٢٢	١٣	١٠	٢٣	١٠	٢	١٤٦	١٦
الاقصر	٥	*٤	*٦	*١	١٠	*١٤	٢١	١٦	١٦	٢١	١٧	..	١٠٦	٧
البحر الاحمر	٦	٧	١٤	٠	٣	١٤	١٥	١٦	٢٠	..	٤	**١١	٩٩	٥
الوادى الجديد	١٣	٢٣	٢٢	٠	٣	١٤	١٣	١٠	١٣	٢٤	٢	**١١	١٣٧	١٤
مطروح	٢٥	٢٠	٢٣	٠	٩	٩	١	١	١	١٧	١	**١١	١٠٧	٨
شمال سيناء	٧	١٥	٢٠	٠	٢	٢	٨	٨	٤	٧	٣	**١١	٧٦	١
جنوب سيناء	٨	٢٦	٢٦	٠	١	٥	٦	٧	٩	١٥	٦	**١١	٨٨	٢

* متوسط قنا والاقصر

** متوسط الحدود

جدول(١٣)

ترتيب اولويات المحافظات حسب مؤشرات وضع المراة

المحافظه	البطالة	معدلات النشاط	النساء رؤساء الاسر	رؤساء الاسر الاميات	انتشار ختان الاناث	اللاتى لايرغبن فى الاستمرار	متياس الفقر البشرى	استخدام وسائل تنظيم الاسرة	متابعة الحمل مرات ٤+	الولادات بأمدى مدرية	نسبة الانيميا	معدل وفيات الامهات	معدل الامية	الحاصلات على تعليم ثانوى فأكثر	اجمالى الترتيب	الترتيب النهائى
القاهرة	٢٤	٣	١٠	٢٦	١٩	١٨	١٨	١٦	١٧	٣٠	١١	٩	٢٥	٢٢	٢٣٧	٢٦
الاسكندرية	١٩	١	١٦	٢٥	٢١	٢١	٢٠	٢٠	٢٠	١٩	٣	٦	٢٦	١٥	٢٣٢	٢٥
بورسعيد	١٦	٨	٧	٢٣	٢٠	٢٢	٢٢	٨	٢٢	٢٣	٣١	١١	٢٧	٢٣	٢٥٣	٢٧
السويس	٩	٥	١٤	٢٢	٩	٢٠	٢٠	٨	١٩	٣١	٢٠	١	٢٣	١٧	٢٠٨	٢٢
دمياط	٢٢	٥	٤	٢٣	١٤	١٩	١٩	١١	٢١	٢٢	٩	١٥	٢١	١١	٢١٦	٢٣
الدقهلية	٧	٩	٥	١٦	١	١٥	١٥	١٧	١٥	١٥	١٥	١٩	١٥	٩	١٧٣	١٩
الشرقية	٣٠	١١	٧	١٥	١١	٩	١١	١٣	١٠	٩	١٥	١٧	١١	٤	١٦٣	١٦
القليوبية	١٤	٩	١٢	٧	٣	٥	١٦	١٨	١٢	١١	١٣	٢٠	١٥	٧	١٦٢	١٣
كفر الشيخ	٤	١٢	١٦	٥	١٨	١٢	١٣	١٨	١١	١٣	١٥	٢١	٩	٣	١٧٠	١٧
الغربية	١٣	١٦	٥	١٦	١١	١٤	١٤	٢١	١٣	١٦	١٨	٨	١٥	١٠	١٩٠	٢١
المنوفية	٢٥	٢٠	٢	١٨	١٣	٦	١٢	١٣	٩	١٢	١٢	١٨	١٢	٧	١٧٩	٢٠
البحيرة	١٢	١٥	٢١	٩	٢	٢	٩	١٢	٦	٧	١٣	١٠	٨	٣	١٢٨	١٠
الاسماعيلية	٦	٣	٢٠	١٣	١٧	١٢	١٧	٨	١٨	١٨	١٠	٤	٢٠	١٣	١٧٦	١٨
الجيزة	٢٠	٢	٣١	١٨	١٥	١٧	٧	١٣	١٦	١٤	١٨	٧	١٨	٢٦	٢١٢	٢٤
بنى سويف	٢٦	٣١	١٣	١١	١٠	٣	٣	٧	٣	٣	٤	١٣	٣	٢٠	١٣٥	١٢
الفيوم	١١	١٧	١٨	١٠	٧	٢	٣	٦	٧	١	٧	١٤	٣	١٨	١٢٣	١١
المنيا	٣٣	١٧	١٤	١٤	١٦	١٦	٤	٥	٤	٤	٣	١١	١	١٨	١٤٩	١٥
اسيوط	٢	١٢	١١	٣	٥	١٠	١	٢	٥	٥	٤	٢	٥	٢١	٨٨	٨
سوهاج	١٥	١٧	١	٣	٨	٧	٨	١	١	٣	٧	٥	٤	١٥	٩٥	٦
قنا	٣	١٤	٣	٥	٤	١	٦	٣	٢	٨	٢١	٣	٥	٢٤	١٠١	٧
اسوان	١	٧	١٨	٨	٦	٨	٥	٤	١٤	١٧	١	١٦	١٨	٢٧	١٥٠	١٤
الاقصر	٥	٠	٧	١٣	٤*	١*	١٠	٠	٢*	٨*	٢١*	٠	١٠	٢٤	٦٩	٢
البحر الاحمر	١٦	٠	٢٦	٢١	٢٢**	١١**	١١**	٠	٧**	١٠**	٤**	٠	٢٤	١٢	٩٩	٩
الوادى الجديد	١٨	٠	٢٤	٢	٢٢**	١١**	١١**	٠	٧**	١٠**	٤**	٠	٢٢	١٤	٨٠	٤
مطروح	٢٦	٠	٣٥	٢٠	٢٣**	١١**	١١**	٠	٧**	١٠**	٤**	٠	٧	١	٧٩	٣
شمال سيناء	٨	٠	٢٣	١	٢٢**	١١**	١١**	٠	٧**	١٠**	٤**	٠	١٢	٥	٤٩	١
جنوب سيناء	١٠	٠	٢٦	٢٦	٢٢**	١١**	١١**	٠	٧**	١٠**	٤**	٠	١٤	٦	٨٢	٥

* متوسط قنا والاقصر

** متوسط الحدود

الفصل الرابع

التحديات والمعوقات امام المرأة المصرية

وسبل مواجهتها

تقديم

حرصت الدولة على سد الفجوة النوعية بين الرجال والنساء وذلك بإعطاء مكانة هامة للأرتقاء بأوضاع المرأة والنهوض بأحوالها الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق وعى اجتماعى بأهمية مشاركة المرأة مشاركة إيجابية فى عملية التنمية • ورفع وعى المرأة نفسها بأهمية دورها كما اهتمت الدولة بضرورة حصول المرأة على حقها كأنسان • فينص الدستور على المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات العامة دون أى تمييز بينهما بسبب الجنس •

ورغم التقدم الذى انجز فى السنوات السابقة كما سبق وأوضحنا إلا انه مازالت الطفلة والفتاة والمرأة تعانينا من بعض المشاكل والمعوقات وذلك بصفة خاصة فى الريف والمناطق الحضرية العشوائية التى تحتاج الى مزيد من العمل لإشباع لبعض الإحتياجات العملية والإستراتيجية الهامة •

ومن هنا نلاحظ ان التمييز ضد الإناث يوجد فى كل مراحل العمر المختلفة للأنثى وهذا مايترتب عليه فى النهاية وجود التحديات والمعوقات التى تعانى منها المرأة المصرية فى المجالات المختلفة وهذا ما سنعرضه فى الصفحات التالية •

أ- التعليم : التحديات والمعوقات وسبل مواجهتها

ينص الدستور على حق كل المواطنين فى التعليم بدون تمييز بسبب الجنس إلا ان هناك فجوة ملحوظة بين الجنسين فى مجال التعليم وقد يرجع ذلك إلى سيادة بعض العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع وقد بذلت الدولة جهود كثيرة فى مجال التربية ومحو امية المرأة مثل انشاء مراكز ومؤسسات خاصة بتنمية المرأة الريفية فى مجالات التعليم والتدريب والاهتمام بتدريب المرأة تدريباً مهنياً أسوةً بالرجل وتوفير المنح والبعثات لكلا الجنسين بدون تحيز • ورفع إعداد الفتيات الملتحقات بمراحل التعليم المختلفة كذلك زيادة الوعى الانسانى بأهمية التعليم لتشجيع الإقبال عليه من الرجال والنساء •

ورغم هذا هناك كثير من المعوقات والتحديات امام المرأة المصرية فى هذا المجال نذكر منها :

- عدم قدرة المرأة على الاستفادة من الإنجازات المحققة والتغييرات فى قوانين الأحوال الشخصية والحد من الممارسات الضارة ضد المرأة .
- الفجوة النوعية بين الذكور والإناث فى مراحل التعليم المختلفة من اهم التحديات التى تواجه المرأة فى التعليم .
- قلة توفير المنح المدرسية والمساعدات فى إطار التضامن المدرسى لإقتناء الادوات المدرسية والكتب المدرسية لصالح الأسر الفقيرة حتى لا يتم التضحية بتعليم البنات إذا اضطر الوالدان إلى الإختيار .
- عدم توفر المدارس فى المناطق الفقيرة والمحرومة ، والقصور البنيوى للسياسة التعليمية .
- نقص التصنيفات حسب الجنس فى البيانات المتاحة وعدم التأكد من صحتها لتناقضها مع بيانات أخرى صدرت من قطاعات مختلفة خاصةً البيانات المتعلقة بنسبة الأمية بين النساء.
- شيوع بعض التقاليد والأعراف والمفاهيم الاجتماعية الخاطئة المعوقة لحركة التقدم ومنها التميز وفى بعض الحالات منع المرأة من التعليم وقد يكون السبب والظروف الاقتصادية المتدنية والمعيشية التى تدفع الاسرة إلى الإستغناء عن تعليم الإناث بهدف الاستفادة من عملهن فى المنزل أو توفير مصروفات تعليمهن ، بالإضافة إلى الزواج المبكر أو العمل فى المنزل الذى يحرم المرأة من التعليم خاصةً فى الريف .
- النظرة التقليدية للمرأة والتى تقصر إسهامها فى المجتمع على الدور الإنجابى / الأسرى وعدم وعى المرأة بحقوقها الدستورية والاجتماعية والسياسية والشرعية .

وللحد من هذه المشاكل والتحديات التى تواجهها المرأة فى مجال التعليم يقترح الآتى:

- القضاء على ظاهرة التسرب من المدارس فى المراحل المختلفة .
- تفعيل إلزامية التعليم ووضع إجراءات رادعة للتسرب من المدارس وإزالة المعوقات فى المدارس بالإضافة إلى تغيير انماط السلوك الاجتماعى والثقافى من خلال التعليم .
- كفالة تكافؤ فرص التعليم والقضاء على أمية النساء تماماً .
- زيادة اعداد مدارس الفصل الواحد لإستيعاب المتسربات من التعليم .

ب- الصحة : التحديات والمعوقات وسبل مواجهتها

تعد الصحة جانب مهم من جوانب التنمية البشرية يؤثر فى انتاجية الفرد وإسهامه المجتمعى وقدرته على التعليم والإبتكار ، وصحة المرأة ليست سوى إنعكاس للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فى المجتمع ، وتنمية صحة المرأة عملية مستمرة وإن الإنجازات التى تتحقق فى وضع النساء فى المجتمع ترتبط بتسهيل حصولهن على كافة حقوقهن الصحية والتعليمية والاقتصادية بهدف النهوض بالمجتمع ككل .

وقد اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات واقامت عدة مشروعات مثل مشروع الصحة الإنجابية وتنظيم الاسرة ، مشروع صحة المرأة ... الخ ، وذلك للعناية بصحة المرأة المصرية ، إلا أن :

هناك مجموعة من العقبات امام المرأة المصرية فى مجال توفير الخدمات الصحية والاستفادة منها ومن هذه العقبات الآتى :

- عدم كفاية الخدمات الصحية وتدنى مستواها لمقابلة حاجات الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً وإحتياجاً .
- نقص المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالمرأة وقلة الموارد البشرية فى مجال الصحة الإنجابية .
- ضعف الوعى الصحى والموروث الاجتماعى والثقافة الصحية لدى المرأة ، وتفشى بعض السلوكيات وانماط الحياة الضارة بالصحة .
- عدم تكاتف الجهود بين وزارة الصحة والمجتمع المدنى .
- ضعف حملات التوعية والتثقيف الصحى وقصور برامج التوعية الخاصة بصحة المرأة .
- إستبعاد المواطنين عامة والنساء خاصةً من المشاركة فى وضع السياسات والتشريعات الصحية .
- عدم تغطية النساء غير العاملات بمظلة التأمين الصحى .

ولتخفيف حدة هذه العقبات يوصى بالآتى :

- زيادة الموارد المخصصة لصحة المرأة .
- زيادة الاهتمام بالتثقيف الصحى الموجه للاسرة والوقاية من الامراض المنقولة جنسياً .
- خفض وفيات الأمهات .
- زيادة الاهتمام بالسيدات المسنات وذوى الاحتياجات الخاصة .
- تغطية النساء غير العاملات بمظلة التأمين الصحى .
- مشاركة وتفعيل دور الجمعيات الأهلية فى برامج رفع الوعى والتثقيف الصحى .
- توجيه اهتمام بشكل خاص للفتيات فى مراحل النضوج والمراهقة .
- رفع المستوى الصحى للنساء فى الريف والمناطق العشوائية لتقليل الفجوة بينهن وبين النساء فى الحضر .

ج- الاقتصاد : التحديات والمعوقات وسبل مواجهتها

بالرغم من الجهود المبذولة لتمكين المرأة من المشاركة فى النشاط الاقتصادى إلا ان هناك الكثير من المعوقات والمشاكل التى تحول دون مساهمتها بشكل فعال ومن هذه المعوقات والمشاكل :

التمييز والمفاضلة فى التوظيف : تفضل بعض المؤسسات الذكور على الإناث حتى وان توفرت لديهن كفاءات أعلى ومهارات اكثر اتقاناً بسبب سيطرة الرجل على عملية اتخاذ القرار ، أو قد يكون بسبب تشبعه بالعادات والتقاليد المناهضة لعمل المرأة .

تخلف البناء الاقتصادى والاجتماعى: الذى افرز العديد من المعتقدات والقيم والسلوكيات السلبية وانتشار الأمية التى تجعل كثير من النساء يجهلن قواعد التنظيم المالى والادارى للمشروعات الصغيرة .

المفهوم السلبى عن المرأة بعدم قدرتها على ممارسة مهن معينة : ونقص القدرة لديها على العطاء بحكم تكوينها البيولوجى .

ميل بعض النساء لقصر عملهن على وظائف محددة تقليدية : مثل الاعمال المكتبية والتدريس والمهن الطبية والتمريضية نتيجة لشيوع افكار وتقاليد أثرت على نوعية الأعمال التى تقوم بها المرأة .

ندرة برامج التوجيه المهنى للإناث : سواء فى التعليم العام أو العالى مما يجعل الفتاة غير قادرة على اختيار المهنة التى تتوافق وكفاءتها وإكتفائها فقط بالمهن التقليدية .

المسئولية العائلية للمرأة : تجاه المنزل والزوج والاطفال وعدم رغبة الكثير من الإناث فى العمل خاصةً بعد الزواج .

وللحد من هذه التحديات والمشاكل هناك عدة مقترحات تذكر منها الآتى :

- تعزيز اعتماد المرأة على الذات بما فى ذلك حصولها على العمل وتهيئة ظروف العمل المناسبة .
- على واضعى السياسات اخذ وضع المرأة فى الاعتبار وتخصيص المبالغ والبرامج اللازمة لرفع شأن المرأة واحترام حقوقها ، وتنفيذ القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة ومعاقبة الذين يرتكبون إنتهاكات بحقوقها على مختلف المستويات .
- تشجيع تقاسم المسئوليات الأسرية بين الرجل والمرأة وتعزيز المواءمة بين مسئوليات العمل والأسرة (للنساء والرجال) .
- القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع اشكال التمييز فى العمل والتشديد فى تطبيق القوانين واللوائح التى تنص على المساواة بين الجنسين .

د- المشاركة فى مواقع السلطة وإتخاذ القرار : التحديات والمعوقات وسبل مواجهتها

تنبع اهمية مشاركة المرأة فى اتخاذ القرار من الدور المؤثر فى صناعة القرارات التى تحدد الأدوار فى المجتمع وتشير التقارير إلى أن مشاركة المرأة فى الحياة البرلمانية لاتزال محدودة وماتزال مشاركتها فى السلطة التشريعية والتنفيذية محدودة ، وذلك لوجود عدد من المعوقات التى حالت دون تمكين المرأة من العمل فى مواقع السلطة واتخاذ القرار منها :

- تأخر فى إلتحاق الفتيات بالتعليم وتفضيل الذكور على أساس أن الفتاة مصيرها أن تكون ربة اسرة بينما على الزوج أن يعمل ويعولها ، وسيطرة الرجال على المؤسسات السياسية ، ونظرة الشك والإرتياب التى توجه للمرأة العاملة فى المجال السياسى .

- تسيطر العلاقات الأبوية فى بناء القوة على صعيد الأسرة والجماعة المحلية بشكل عام مما يحد من حرية المرأة ليس فى مجال الحكم ومواقع اتخاذ القرار فحسب ولكن فى كافة المجالات مع ارتفاع نسبة الأمية بين النساء عامةً والريفيات والفقيرات بشكل خاص .

- هناك نقص فى التصنيفات حسب النوع الاجتماعى فى البيانات المتاحة وعدم التأكد من صحتها لتناقضها مع بيانات اخرى صدرت من قطاعات مختلفة خاصةً البيانات المتعلقة بنسب الأمية بين النساء ومساهمة المرأة فى القوى العاملة ووظائف اتخاذ القرار .

ولزيادة مشاركة المرأة المصرية فى مواقع السلطة واتخاذ القرار والتغلب على العقبات السابقة يقترح بالآتى :

- إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة فى صنع القرار بنسبة أعلى فى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التى تتعلق بمجتمعها المحلى .

- إفساح المجال امام المرأة للمشاركة فى برامج التأهيل الفنى والادارى حتى تتمكن من اتخاذ القرارات بصورة علمية أكثر فاعلية وإيجابية .

- إعطاء المرأة فرصة اكبر لكى تساهم فى الجانب التخطيطى الذى يربط بين المشاريع المحلية المنفذة والأجهزة المركزية .

- عدم وجود أى تمييز أو عقبات فى حصول المرأة على القروض التجارية والزراعية حتى يمكن أن تحسن من وضعها الاقتصادى ومن ثم إمكانية مشاركتها السياسية .

هـ – حقوق الانسان الخاصة بالمرأة : التحديات والمعوقات وسبل مواجهتها

لقد اثبتت المرأة المصرية كفاءتها فى ميدان العمل بكل ثقة وإقتدار واثبتت نجاحها وتفوقها فى كل المجالات التى طرقتها ولاشك ان مما ساعدها على ذلك نصوص الدستور والقانون التى قررت لها حقوقاً كثيرة وان كانت هناك بعض السلبيات فى التطبيق نتيجة لبعض العقبات والتى نذكر منها :

- الموروث الثقافى والاجتماعى الذى يستند على النظرة الدونية للمرأة والتمييز ضدها .

- المفاهيم الخاطئة وإنتشارها لدى الجمهور .
- حرمان أبناء المرأة المتزوجة بأجنبى من الجنسية المصرية .
- غياب الوعى نسبياً بالحقوق والواجبات التى يكفلها القانون وارتفاع نسبة الأمية بجميع أشكالها .

ولضمان حصول المرأة على حقوقها الانسانية والحد من تلك المعوقات يقترح الآتى:

- التوعية بالمفاهيم وانماط السلوك الاجتماعى والثقافى الحقيقى على المدى الطويل .
- تفعيل دور الإعلام فى مجال الموضوعات المتعلقة بالحقوق الانسانية للمرأة .
- توسيع وتشجيع نشر المعلومات عن الحقوق الانسانية للمرأة ورفع الوعى بها .
- تغيير صورة متدنية للمرأة فى المناهج الدراسية والإعلام خاصةً من حيث عملية إدماج حقوق الانسان والمساواة ضمن مناهج التعليم فى المراحل الدراسية الأولى .

و- الفقـــــر : التحديات والمعوقات وسبل مواجهتها

تتميز النساء بهشاشة أوضاعهن ويميل الفقر إلى أن يصيب النساء أكثر من الرجال ويؤدى فقر النساء إلى تكثيف البعد النوعى لجوانب عدم المساواة خاصةً فيما يتعلق بتوزيع العائدات من التنمية مثل : عدم كفاية الفرص المتاحة للحصول على التعليم والصحة والتغذية المناسبة وظروف العمل الملائمة وتمكينهن من الموارد ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات الأمية ووفيات الأمهات وسوء التغذية بين النساء وزيادة عدد النساء اللائى يعملن فى القطاع غير المنظم كما أن العمل غير المدفوع هو من نصيب النساء ، كما سبق وذكرنا .

وقد اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات للحد من فقر النساء مثل دعم المشروعات الصغيرة للنساء الفقيرات وتشجيع البنوك والجمعيات الأهلية على التوسع فى تقديم القروض للمرأة والتوسع فى مظلة الأمان الاجتماعى .

إلا انه توجد مجموعة من المشاكل والمعوقات التى تقف عائقاً فى طريق إجراءات تقليل حدة فقر النساء منها :

- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء .
- نقص الوعى بالحقوق القانونية .
- عدم توفر الإحصاءات التى تمكن من معرفة وضع النساء الفقيرات خاصةً فى المناطق الريفية .
- سيطرة العادات والتقاليد (المفاهيم الخاطئة) التى تحول دون تعليم وتطور المرأة .
- تقلص البنية الاساسية (الماء النقى ، الكهرباء ...) مما يؤثر على تمدرس البنات .
- ساهم نقص الموارد وإنسحاب الدولة من الميادين الاقتصادية الاجتماعية فى زيادة الفقر .
- ضعف فرص حصول النساء على الموارد .
- نقص المهارات والقدرات المهنية .

وللقضاء أو التخفيف من فقر النساء وتقلص حدة المعوقات السابقة يقترحة الآتى :

- إجراء البحوث لمعرفة المشاريع التى تستفيد منها النساء .
- زيادة حجم القروض الصغيرة .
- تشجيع المنظمات غير الحكومية للمشاركة فى الأنشطة المدرة للدخل .
- إشراك المنظمات النسائية فى تنفيذ المشروعات من اجل زيادة مشاركة النساء فى التنفيذ .
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسهيل استفادة النساء الفقيرات من فرص العمل المنتج لاسيما من خلال توفير الإئتمان والمساعدات الادارية والتنظيمية ، وتعد البرامج التدريبية أداة فعالة لزيادة قدرة النساء فى الحصول على عمل منتج .
- تشجيع النساء على اقامة مشروعات انتاجية صغيرة ، وذلك عن طريق توفير خدمات الإئتمان والتسويق والتكنولوجيا والتدريب التى تتلاءم وإحتياجات مثل هذه المشروعات .
- رفع الكفاءة الحرفية للنساء الفقيرات المعيلات لأسر والريفيات والمرأة فى العشوائيات .

* يجب ان تكون البرامج الفعالة للتخفيف من الفقر بين النساء برامج متواصلة ولابد من وجود دعم من النواحى التشريعية والتنظيمية .

ز- العنف ضد المرأة : التحديات والمعوقات وسبل مواجهتها

يشمل العنف ضد المرأة أنواعاً متعددة يترتب عليها أذى بدنى أو نفسى أو جنسى أو معاناة للمرأة سواء داخل الاسرة أو خارجها وضمن المجتمع بوجه عام . ومن مظاهر هذا العنف الضرب والإغتصاب والإيذاء النفسى وحرمانها من إشباع حاجاتها الاساسية على جميع المستويات . كذلك الممارسات الجنسيه الضارة كعمالة الأطفال والتحرش الجنسى مما يؤدى الى مشاكل صحية متعددة بالإضافة إلى الإكتئاب النفسى الذى قد يؤدى إلى التخلص من الحياة بالإنتحار، وكذلك ختان الإناث والزواج المبكر للفتيات .

هذا وبالرغم من قيام الدولة ببذل الجهود والحد من ظاهرة العنف ضد المرأة مثل منع ختان الإناث وحث صناع القرار والسلطات التشريعية على سن القوانين التى من شأنها تحقيق حماية أكبر للمرأة وتنفيذ مشروع لمواجهة العنف ضد المرأة وآثاره عليها والذى وتقوم بتنفيذه وزارة الشئون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف .

إلا ان هناك مجموعة من العقبات المبذولة فى مجال العنف ضد المرأة نذكر منها :

- العادات والتقاليد والمفاهيم الخاطئة .
- الفقر والإتجار بالمرأة .
- عدم معرفة المرأة بحقوقها .
- عدم وجود قانون يعاقب مرتكب العنف ضد المرأة .(مثل الاعدام للمغتصب ؟)
- عدم الفهم السليم للتشريعات الاسلامية .
- نقص الموارد المالية .

وللحد من مشكلة العنف بصفة عامة ضد المرأة المصرية والتغلب على هذه المعوقات يقترح الآتى :

- إجراء مسوحات ميدانية لتشخيص حالات العنف ضد المرأة وإجراء دراسات لمعرفة أسباب العنف والتعرف على حجم المشكلة .
- توفير البيانات والإحصاءات اللازمة للتعرف على ابعاد مشكلة العنف ضد النساء .
- العمل على حماية المرأة المعرضة للعنف والإساءة بتوفير الرعاية والخدمات الإستشارية والقانونية .
- تحديد فئات النساء الأكثر تعرضاً للعنف من حيث فئاتها العمرية ومستوياتهن التعليمية وحالاتهن الاجتماعية وأوضاعهن المهنية ومستواهن الاقتصادى والاجتماعى .

الإعـــــلام :

يلعب الاعلام دوراً هاماً فى نشر الوعى بقضايا النوع وتحديد السبل المناسبة لتقليص الفجوة النوعية من ناحية رفع مستوى وعى المرأة بمشاكلها المختلفة فيما يتعلق بصحتها وتعليمهما وحقوقهما المختلفة ، ودورها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية كجزء لايتجزأ من مجموع القوى البشرية بالمجتمع .

وبالرغم من الارتفاع الواضح فى نسبة السيدات اللائى يرأسن شبكات اذاعية وتليفزيونية فإن أغلب مايقدم عن المرأة من خلال وسائل الاعلام المختلفة ، بالإضافة إلى ما تتضمنه الأعمال الفنية والأدبية قد غلب عليه توجهات خاصة تتسم بالتركيز على صورة لا تتوافق مع الواقع المعاش ويتم التركيز على القضايا الهامشية وحصر دور المرأة فى دورها التقليدى داخل المنزل .

ولقيام الاعلام بدور هام فى المساهمة فى القضاء على الممارسات التحيزية ضد المرأة فيجب قيام الاعلام بـــ :

- تبديل الصورة النمطية السلبية للمرأة بصورة أكثر إيجابية فى مختلف وسائل الإعلام .
- فرض النظرة المستنيرة للمرأة من خلال وسائل الإعلام ومحاولة التصدى للمفاهيم والعادات الخاطئة الظالمة للمرأة خاصةً فيما يتعلق بالختان وقضايا التمييز ضد الأنثى .
- دعم المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا المرأة بميزانيات تمكنها من إصدار دوريات وملاحق صحفية متخصصة فى مواضيع تخص المرأة (غير المكياج والموضة).

الفصل الخامس

دور المتغيرات المحلية والدولية

في التأثير على الاحتياجات العملية والإستراتيجية

للمـرأة المصرية

تقديم

تشهد مصر حالياً العديد من المتغيرات المحلية والدولية التى يمكن أن يكون لها أعظم الأثر على الاحتياجات العملية والأستراتيجية للمرأة المصرية ، وتتمثل أهم المتغيرات المحلية فى الاصلاح الاقتصادى فى مصر على حين تتمثل أهم المتغيرات الدولية فى العولمة ، ويتطلب الأمر دراسة هذه المتغيرات وتحديد اثرها ليكون هناك وعياً كاملاً بها بما يمكن من التعرف على الاحتياجات الحقيقية للمرأة المصرية ويساعد ذلك فى دعم دورها فى التنمية ، حيث تفرض هذه المتغيرات دوراً هاماً لصانعى القرار * إذا ما استهدفوا تدعيم دور المرأة وزيادة مشاركتها فى التنمية ، ذلك أن التدخل المتعمد الذى يهدف إلى تحقيق الحاجة العملية والاستراتيجية لابد أن يبنى فى الأساس على التعرف على هذه الاحتياجات.

وسوف نتعرض فيما يلي لأهم المتغيرات المحلية والدولية التى يمكن ان تؤثر على تحديد هذه الاحتياجات.

أولاً: المتغيرات المحلية والدولية :

١- المتغيرات المحلية

تتمثل أهم المتغيرات المحلية التى تواجهها مصر حالياً فى الاصلاح الاقتصادى وما يرتبط به من سياسات أسهمت ومازالت تسهم فى التأثير على الوضع الاقتصادى والاجتماعي فى مصر وسوف نتعرض فيما يلى لأهم هذه السياسات وماتها من انعكاسات اقتصادية / اجتماعية .

أ- تحرير سعر الفائدة :

ويعنى ذلك أن يتم تحديد سعر الفائدة على أساس العرض والطلب على النقود وليس بقرارات إدارية ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع فى سعر الفائدة فى مصر بعد اتباع سياسة الإصلاح ، وعلى الرغم من الآثار الإيجابية لذلك والتى تمثلت فى ارتفاع سعر الفائدة عن معدل التضخم مما يساعد على زيادة الحافز على الادخار فضلاً عن إن ارتفاع معدل الفائدة على الجنيه المصرى مقارنة بسعر الفائدة على الدولار - وفى ظل استقرار سعر الصرف - قد عمل على تشجيع تحويل المدخرين لمدخراتهم من الدولار إلى الجنيه المصرى وما ترتب على ذلك من القضاء على ظاهرة الدولرة ، على الرغم من هذه الآثار الإيجابية إلا أن من أهم الآثار السلبية التى ترتبت على ذلك ارتفاع تكلفة الاستثمار وما ترتب عليه من آثار انكماشية فى بداية الإصلاح الاقتصادى ، ومازال ارتفاع سعر الفائدة يمثل مشكلة بالنسبة للاستثمار ، وتزداد المشكلة حدة بالنسبة للمشروعات الصغيرة التى تتطلب معاملة تمييزية وذلك للظروف

الخاصة بها التى تعنى أهمية مساعدة المستثمر الصغير فى خفض التكلفة ومنها تكلفة الاستثمار ،وعلى الرغم أن المشروعات الصغيرة فى مصر تتمتع ببعض المزايا التفضيلية وذلك من خلال الائتمان المقدم من قبل الصندوق الاجتماعى للتنمية وجمعيات رجال الأعمال والمعونة الأمريكية ، إلا أن استفادة المستثمر الصغير من هذه البرامج إنما يواجه العديد من المشاكل التى تؤثر على فاعليتها ودورها فى زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة فى التنمية فى مصر مما يعود بنا إلى حقيقة أن الارتفاع النسبى لسعر الفائدة فى مصر لا يزال يمثل عائقاً أمام المشروعات الصغيرة .

ب- خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة

عانت الموازنة العامة فى مصر من عجز متزايد قبل إتباع سياسية الإصلاح الاقتصادى وقد وصل هذا العجز إلى أكثر من ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى ، مما انعكس سلبياً على الوضع الاقتصادى ذلك أن مواجهة هذا العجز قد تطلب الاتجاه إلى الإصدار النقدي وما ترتب عليه من زيادة حدة التضخم ، وكذلك أدى هذا العجز إلى الالتجاء للمديونية الخارجية التى وصلت فى عام ١٩٩٠ إلى ٥٢ مليار دولار .

ويتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى آليتين أساسيتين لمواجهة مشكلة المديونية ، تتمثل الآلية الأولى فى زيادة الإيرادات عن طريق استحداث ضريبة المبيعات التى أصبحت تمثل مصدراً أساسياً من مصادر إيرادات الدولة بعد تطبيق المرحلة الأولى منها وهناك اتجاه لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة ، أما الآلية الثانية فتتمثل فى خفض النفقات وذلك عن طريق خفض رقم الدعم الذى كان يسهم بدرجة كبيرة فى التأثير على العجز .

ولاشك أن الاتجاه لخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، يمكن أن يكون له انعكاسات هامة على البعدين الاقتصادى / الاجتماعى ، ذلك أن خفض الدعم يمكن ان يؤثر على الفقر وما يصحب ذلك من مشاكل اقتصادية / اجتماعية يمكن ان تؤثر سلباً على إمكانيات التنمية ، و أحد الأمثلة على ذلك ان زيادة الفقر يمكن ان تخفض من فرص هؤلاء الفقراء فى الحصول على التعليم لارتفاع تكلفة التعليم ، مع ما يترتب عليه من ارتفاع معدل الأمية الذى تعانى منه مصر ، كذلك فإن الاتجاه العام لخفض العجز فى الموازنة يمكن أن يصحبه ضغط النفقات فى مجال الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم ، وما لذلك من انعكاسات سلبية على فرص التنمية .

أما بالنسبة للاتجاه لزيادة الإيرادات فتشير العديد من الدراسات إلى ان من أهم المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة ضريبة المبيعات التى تمثل تكلفة إضافية على المستثمر الصغير عليه أن يواجهها بالإضافة إلى الكثير من الأعباء الأخرى .

ج- توحيد سعر الصرف :

شهدت مصر قبل الإصلاح الاقتصادى تعدد أسعار الصرف ، فقد وصلت هذه الأسعار إلى خمسة فى بعض الأحيان ، ولاشك أن لذلك آثاره السلبية على الاستقرار الاقتصادى ، ومن هنا اهتمت سياسات الإصلاح بتوحيد سعر الصرف لتحقيق الاستقرار فى المعاملات ، كذلك تم السماح لمكاتب الصيارفة بالعمل للمساهمة فى توفير العملات الأجنبية ، وقد شهدت سياسة سعر الصرف نجاحاً فى بداية الإصلاح حيث تحقق الاستقرار وساعد على ذلك الفرق الكبير بين سعر الفائدة على الجنيه المصرى والدولار مما أسهم فى القضاء على ظاهرة الدولرة ، إلا أن هذه السياسة شهدت بعد ذلك العديد من المشاكل خاصةً فى ظل نقص العرض من الدولار وزيادة الطلب نتيجة للتوجه الاستيرادى الكبير وعدم قدرة الصادرات المصرية على مواكبة الواردات مما انعكس فى شكل عجز متزايد فى الميزان التجارى وصل فى نهاية التسعينات الى ١٢ مليار دولار ، وقد أسهمت حالة عدم الاستقرار التى سادت سوق الصرف فى رجوع البنك المركزى إلى الاحتياطى لمواجهة الطلب المتزايد على الدولار ، ويتطلب الأمر تدعيم استقرار سعر الصرف ذلك أن التقلبات فى هذا السعر يمكن أن تؤثر سلباً على إستقرار المعاملات للقطاع الخاص ، ويبدو المستثمر الصغير أكثر تأثراً بهذه التقلبات مما يؤثر سلبا على تنافسيته فى السوق .

د- إتبـــاع سياسة التخصيصية

على الرغم من الدور الهام الذى قام به القطاع العام المصرى فى خدمة أهداف التنمية فى مصر ودعم القطاع الصناعى ، إلا أن هذا القطاع قد شهد العديد من المشاكل التى أضعفت من إمكانياته فى مواجهة المتغيرات الجديدة السريعة المتلاحقة ، ومن هنا أشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادى - وفقاً للقانون ٢٠٣ - على تطبيق برنامج التخصيصية ولاشك أن تحول القطاع العام إلى القطاع الخاص سيكون له آثاراً وانعكاسات هامة اقتصادية / اجتماعية حيث أن القطاع العام قد عانى من البطالة المقنعة ومن ثم فإن عملية الخصخصة لابد أن تتضمن استغناء عن العمالة الزائدة ، وقد ظهرت فى مصر العديد من البدائل المصاحبة لهذا الاستغناء ولكل من هذه البدائل آثار اقتصادية / اجتماعية لابد من دراستها والتدخل المناسب لخفض السلبيات وزيادة الإيجابيات المرتبطة بتطبيقها ، ومن هذه البدائل نظام المعاش المبكر وهو البديل الأكثر استخداماً مع تطبيق الخصخصة وقد ظهرت العديد من الدراسات التى تبحث

فى استخدامات المعاش المبكر ومالها من آثار اقتصادية حيث يصل هذا المعاش إلى ثلث حصيلة بيع الشركات – وقد توصلت هذه الدراسات إلى توجه جانباً كبيراً من المعاش المبكر إلى أغراض استهلاكية مثل شراء أثاث جديد للمنزل أو عمل إصلاحات ودهانات له والذهاب للحج ويعنى ذلك أن بانتهاء عملية الأنفاق فإن صاحب المعاش يصبح بدون مورد رزق وعاطل فى نفس الوقت مما يعنى آثاراً سلبية على المجتمع ، كذلك من البدائل الأخرى المرتبطة بعملية الخصخصة نظام تملك العاملين لأسهم و لاشك أن هذا النظام إنما يتطلب العديد من الإجراءات حتى يمكن تدعيم دوره فى التنمية ومن أهم هذه الإجراءات التقييم المستمر له وذلك لمعرفة المعوقات التى تواجهه ومحاولة تذليلها ، وقد أوضحت العديد من الحالات التطبيقية أن أهم المعوقات هى عدم وعى العاملين بقيمه وأهمية هذا النظام فى رفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى ، فضلاً عن المشاكل التى تواجهها أغلب المشروعات الصغيرة فى مصر من حيث المناخ الاستثماري ، يضاف إلى ذلك عدم وجود علاقة تنسيق ومتابعة بين هذه الشركات والشركة القابضة .

أما البعد الثالث للخصخصة والذي يحتل أهمية كبيرة فهو المتعلق بكيفية استخدام العاملين للمعاش المبكر فى الاستثمار فى مشروعات صغيرة ، ذلك أن اختيار المشروعات التى تسهم فى الاستفادة من الخبرة المتراكمة لهؤلاء العمال ، بالإضافة إلى أن تكامل هذه المشروعات ضمن برنامج التنمية كمشروعات مغذية لمشروعات كبيرة أو مشروعات لها ميزة تنافسية – مما يدعم فرصها فى التسويق – إنما يحتل أهمية كبيرة فى تحديد الآثار الاقتصادية الاجتماعية لهذه المشروعات.

هـ- دور الصندوق الاجتماعى للتنمية

لمواجهة الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادى ومن أهمها البطالة كان قرار إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية وذلك لتوفير فرص عمل بشروط ميسرة تتناسب مع إمكانات الشباب ، ويعمل الصندوق الاجتماعى من خلال عدة برامج أهمها برنامج تنمية الموارد البشرية والذي يهدف إلى رفع المهارات البشرية لمواكبة احتياجات سوق العمل وذلك عن طريق تدعيم البرامج التدريبية فى الجامعات وعبر إطار جغرافى واسع يشمل محافظات مصر وهناك أيضاً برنامج تنمية المجتمع والذي يهدف إلى رفع مستوى محدودي الدخل وذلك عن طريق توفير تمويل للمشروعات متناهية الصغر وكذلك المساهمة فى برامج محو الأمية وفى توفير الخدمات الصحية لمحدودى الدخل وكذلك تدعيم برامج تنظيم الأسرة لمواجهة مشكلة التزايد السكانى الكبير فى مصر و التى هدد مسار التنمية ، ويتمثل البرنامج الثالث فى برنامج المشروعات الصغيرة والذى يهدف إلى توفير القروض للمشروعات الصغيرة وفقاً للشروط التى يضعها الصندوق ، ويتم التمويل عن طريق عدة بنوك فى مصر وذلك بشروط ميسرة أى بمعدل فائدة أقل من السعر السوقى ، أما البرنامج الثالث فيتمثل فى برنامج الأشغال العامة والذى يهدف إلى تحسين البنية الأساسية

وخاصة فى المناطق الريفية و ذلك لتدعيم قدرة هذه المناطق على اجتذاب الاستثمارات وتوسيع فرصها فى تحقيق التنمية .

ويعتمد الصندوق الاجتماعى بصفة أساسية على الجمعيات الأهلية فى تنفيذ برامجه ومشروعاته ، ذلك أن هذه الجمعيات أكثر قدرة على التعرف على احتياجات المواطنين وكيفية تلبيتها بأحسن الطرق المتاحة ، وفى سبيل ذلك فإن الصندوق يحاول تدعيم الدعم المؤسسى للجمعيات الأهلية حتى تصبح قادرة على تنفيذ برامجه بكفاءة وفاعلية ، ولا يزال الصندوق يجد صعوبة فى اختيار الجمعيات الأهلية التى تقوم بتنفيذ مشروعاته وتوفر الخصائص الأساسية بها والتى تمكنها من تنفيذ هذه المشروعات مما يشير إلى أهمية رفع الكفاءة المؤسسية للجمعيات الأهلية فى مصر .

وبعد فإن العرض السابق حول دور الإصلاح الاقتصادى فى التأثير على الاحتياجات العملية الاستراتيجية للمرأة المصرية إنما يشير إلى النتائج الآتية :

أ- **فيما يتعلق بتحرير سعر الفائدة** : يوضح العرض السابق أهمية محاولة التطرق الى كافة أشكال الائتمان فى الدولة للحصول على افضل فرص لهذا التمويل بتناسب مع إمكانيات المستثمر الصغير ويؤكد وجوده ودوره فى التنمية ، ويجب أن تسهم الدولة فى توفير شروط تمييزية للمشروعات الصغيرة لتشجيعها ودعم دورها ، وتبدو المرأة أكثر حاجة للتمويل الميسر .

ب- **فيما يتعلق بخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة** : اظهر العرض السابق أيضاً أهمية مساندة المشروعات الصغيرة – لمواجهة تكاليفها وأعبائها وذلك لدعم تنافسيتها وما يرتبط بذلك من دعم فرص نجاحها ، و يدخل فى ذلك مساندتها لمواجهة ضريبة المبيعات ويقع على الدولة فى هذا المجال أهمية التخفيف من الأعباء الضريبية عن المشروعات الصغيرة .

ت- **وفيما يتعلق بآثار خفض النفقات** : ومنها الدعم وما يرتبط بذلك من التأثير على الفقر ، فإن الأمر يتطلب الفئات الفقيرة ومحاولة مساعدتها من خلال دعمها فى مجال التعليم والصحة والمشروعات المدرة للدخل ، و يقع على الدولة مساندة هذا الاتجاه لما له من آثار ايجابية فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى ، ولاشك أن هذا التوجه إيجابياً أثر بشكل كبير بالإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة .

ث- **فيما يتعلق بتوحيد سعر الصرف** : يتطلب الأمر مساندة المشروعات الصغيرة فى مواجهة التقلبات الاقتصادية التى يمكن أن تواجهها فى هذا المجال ، ولكن المسئولية الأساسية تقع على الدولة فى تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف .

هـ- **فيما يتعلق بتطبيق سياسة التخصيصية** : أظهر العرض السابق التوعية العلمية بكيفية استخدام حصيلة المعاش المبكر بما يحقق الاستقرار والأمان بالنسبة لصاحبه ، كذلك يتطلب الأمر مساندة العمال المتملكين لأسهم ودعم قدراتهم ومهاراتهم لمواجهة المسئوليات والمهام الملقاة على عاتقهم ، وكذلك مساندة أصحاب المعاش الموجه إلى مشروعات صغيرة فى اختيار هذه المشروعات التى تتناسب مع البيئة ومع فرص التنمية فى المنطقة مما يسهم فى تعزيز نجاح هذه المشروعات ، فضلاً عن دعم اتصالات هذه المشروعات مع الجهات المساندة والمعضدة لدورها ويقع على الدولة وخاصةً وزارة قطاع الأعمال دعم هذا الدور ، ويفيد التعرف على الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية فى ترشيد الإستفادة بدورها فى هذا المجال .

و- **فيما يتعلق بدور الصندوق الاجتماعى للتنمية** : أوضح العرض السابق أهمية دور الجمعيات الأهلية يتطلب رفع مستواها الإدارى والمهارى والمؤسسى لدعم قدرتها على تنفيذ مشروعات الصندوق كما يقع عليها أيضاً دوراً هاماً وهو تعريف الصندوق بالمستفيدين وكيفية دعم هذه الاستفادة والمعوقات التى تحول دون تحقيق ذلك ، فضلاً عن أهمية التنسيق المستمر بين الجمعيات الأهلية وخبرات الصندوق وذلك لدعم الخبرات المتبادلة وتجارب التنمية بما يسمح بإعادة النظر فى السياسات باستمرار لتحقيق الكفاءة والفاعلية فى هذه البرامج ، كذلك يكتسب التعرف على الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المصرية أهمية كبيرة بالنسبة للصندوق الاجتماعى حيث يسهم ذلك في تحقيق الصندوق لهدف إدماج المرأة فى مشروعاته ومن ثم دعم مشاركتها فى التنمية.

٢- المتغيرات الدولية :

تتمثل أهم المتغيرات الدولية التى تواجهه مصر حالياً في اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية الدولية وتطبيق اتفاقية دورة اوراجواى للجات وما ترتب على ذلك من إنشاء منظمة التجارة الدولية ثم الاتجاه للعولمة وما يصحبها من نمو مذهل في الاتصالات وكذلك نمو الشركات متعددة الجنسية والتوجه للكيانات الكبيرة ، ولاشك أنه سيكون لهذه المتغيرات آثاراً هامة فى تحديد الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المصرية.

أ- الاتجاه للتكتلات الاقتصادية

شهد العالم منذ بداية التسعينات تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الدولية ، فقد حققت الدول الأوروبية المزيد من التقارب الاقتصادى وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادى والنقدى ، كذلك اتجهت المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة يطلق عليها النافتا ، كذلك

هناك تكتل الأسبان فى القارة الآسيوية ، ومن ثم فإن التكتلات الاقتصادية قد شملت قارات العالم الأساسية ، ولاشك أن التكتل من الناحية الاقتصادية إنما يعمل على زيادة المصالح الاقتصادية لدول التكتل على حساب العالم الخارجى ، وقد تزايد الاتجاه من قبل التكتلات الرئيسية إلى استقطاب الدول النامية للانضمام إليها فى اتفاقيات شراكة اقتصادية ، فالاتحاد الأوروبى وهو أكثر التكتلات نجاحاً إنما يعمل على ضم أوروبا الشرقية ،هذا بالإضافة إلى محاولات عقد اتفاقيات المشاركة الاقتصادية التى تفتح أسواق الدول المشاركة لمنتجات الاتحاد ، وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيات شراكة مع تونس والمغرب و وقعت مصر اتفاقية الشراكة الأوروبية ، وسيكون للاتفاقيات انعكاسات هامة على الاقتصاد المصرى ، ذلك أنها سوف تتيح الفرص لزيادة الصادرات الزراعية فى مجال الزهور والخضر والفاكهة ، كما أن هناك برنامجاً لتحديث الصناعات ومنها الصناعات الصغيرة ، وسيترتب على اتفاقية الشراكة أيضاً إمكانيات للصادرات الصناعية يتطلب الأمر رصدها وتوجيه المشروعات الصغيرة للاستفادة منها.

كذلك فإن التوجه للتكتلات الاقتصادية إنما يوضح أهمية الاتجاه للتكتلات الإقليمية المحلية لمواجهة تعاظم مصالح دول التكتلات على حساب الدول خارجها ، ويكتسب التعاون العربى أهمية يعتد بها لتحقيق ذلك ، ومن هنا فإن إقامة المشروعات المتكاملة التى تستغل المزايا النسبية للدول العربية إنما تتطلب التعرف على بدائل المشروعات التى يجب تشجيعها ، فضلاً عن دعم مساهمة كافة الجهات مما يضمن هدف أعمق وهو تعميق المشاركة الشعبية والإجماع الشعبى على تفعيل التعاون الإقليمى العربى.

ب- تطبيق اتفاقية دورة أراجواى للجات :

تم توقيع اتفاقية اراجواى فى ديسمبر ١٩٩٣، وبدأ تنفيذها فى يناير ١٩٩٥، وسوف يترتب على تطبيق هذه الاتفاقية أبعادا هامة اقتصادية واجتماعية يجب دراستها لوضع الخطط البديلة لزيادة آثارها الإيجابى ومحاولة خفض آثارها السلبية ، وسنتعرض فيما يلي لأهم المحاور المؤثرة فى الاتفاقية .

ب-١- بالنسبة للسلع الزراعية :

سيتم إلغاء الدعم على السلع الزراعية مما يتوقع ارتفاع أسعار هذه السلع ومن ثم يمكن أن يكون لذلك انعكاسات هامة على الأسر الفقيرة وخاصةً النساء التى تعول أسراً .

ب-٢- بالنسبة للسلع المصنعة :

تعمل الاتفاقية على خفض القيود التعريفية على السلع المصنعة مما يعني فتح الأسواق المصرية أمام هذه السلع وزيادة منافسة الواردات للإنتاج المحلى ، وسيؤدى هذا إلى أهمية رفع تنافسية السلع المصرية المصنعة من خلال زيادة الجودة وخفض التكلفة ، وبالنسبة للمنسوجات والملابس التى يمكن أن تتمتع فيها مصر بميزة نسبية فإن السوق ستصبح مفتوحة بحلول عام ٢٠٠٥ بمعنى أن يمكن لمصر أن تصدر بأية حصة لأى دولة في العالم وفى نفس الوقت عليها أن تفتح أسواقها للواردات من المنسوجات والملابس ، ولاشك أن هذا سيؤكد على أهمية دعم تنافسية مصر فى هذا المجال وألا فأن الآثار ستكون سلبية .

ب-٣- بالنسبة للخدمات

تم إدخال تجارة الخدمات ضمن اتفاقية جولة أراجواى مما يعنى خضوع التجارة فى الخدمات للاتفاقية بما يتيح المجال لحرية انتقال الخدمات عبر الحدود وسيكون لذلك الكثير من الآثار التى يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية وفقاً للسياسات المتخذة ، ذلك أن حرية الخدمات ستزيد منافسة الشركات الدولية للشركات المصرية فى مجال الخدمات مما يتطلب دعم تنافسية هذا القطاع لمواكبة المواصفات الدولية للجودة فى الأداء ، كما يتطلب رفع الكفاءة البشرية .

ومن ناحية أخرى فإن التقدم الكبير فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يمكن أن تسهم فى زيادة فرص مصر فى مجال الخدمات وخاصةً فى مجال تجهيز البيانات وإعداد برامج الكمبيوتر والخدمات المهنية والمكتبية مما يمكن معه فتح المجال للصادرات المصرية فى هذا المجال ، إلا أن ذلك إنما يتطلب رفع مستوى المهارات فى هذا المجال ومواكبتها للمهارات العالمية المطلوبة .

ويدعم من ذلك تأكيد اتفاقية الجات لحقوق الملكية الفكرية والتى تهدف إلى حماية الحقوق الفكرية فى مجال الاختراعات و العلامات التجارية والتصميمات الصناعية وحقوق التأليف والسينما ، وقد خسرت مصر الكثير من سرقة حقوق الملكية الفكرية فى المجالين الآخرين مما يتطلب دعم استفادتها من حماية حقوق الملكية الفكرية ،ويتطلب الأمر التعرف على أبعاد اتفاقية الجات الاقتصادية / الاجتماعية من حيث آثارها على الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المصرية حتى يمكن اخذ هذه الأبعاد فى الاعتبار عند إدماج المرأة في التنمية ، ولاشك ان الآثار كلها تصب فى متطلب رئيسى إلا وهو رفع المهارات البشرية إلى المستوى العالمى و تحديد الفرص المتاحة فى الأسواق الدولية لتوجيه المشروعات الصغيرة اليها ، وتشجيع التكامل العربى .

ج- العولمـــــة :

يقصد بالعولمة تزايد أثر المتغيرات الدولية على الاقتصاديات الوطنية حيث تسهم زيادة وسائل الاتصالات فى اتساع دائرة المعاملات على المستوى العالمى ، ويمكن أن تتم التجارة من خلال الإنترنت وكذلك الإدارة وتبادل المعلومات مما يجعل العالم قرية واحدة كذلك يصحب العولمة تزايد الوزن النسبي للشركات متعددة الجنسية ، حيث هناك اتجاها لزيادة الاندماج بين هذه الشركات مما يعنى تزايد قدرتها على المنافسة وقوتها الاقتصادية ، هذا بالإضافة الى قدرتها العالمية على إدارة فروعها من المقر الرئيسى فى الدول التى تحددها .

وقد وصل نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسية عام ١٩٩٨ إلى ٢٥,٨% من حجم استثمارات تصل إلى ٣١٦,٥٢٤ مليار دولار ، واستأثرت الصين وحدها بأكثر من ٤٠ مليار دولار من هذه الاستثمارات ، ووصل حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر إلى ١,٥ مليار دولار فقط مما يعنى عدم قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات الأجنبية بالدرجة الكافية ، ويتطلب الأمر التعرف على الفرص المتاحة من قبل هذه الشركات التى يمكن – أن تفتح مجالات كبيرة للمشروعات الصغيرة التى تسهم فى توفير مكونات للمشروعات الكبيرة وهو ما يجب أخذه فى الاعتبار من قبل الجمعيات الأهلية لتوسيع فرص الاستثمار أمام المشروعات الصغيرة .

كذلك فإن مجال ثورة المعلومات يمكن أن يسهم فى فتح المزيد من الفرص أمام الشباب المصري كما سبق ان ذكرنا مما يعنى زيادة نصيب مصر من الصادرات الخدمية .

ولاشك العولمة إنما تفرض أهمية متابعة المتغيرات العالمية باستمرار وتحديد إمكانيات الاستفادة منها وتجنب آثارها السلبية بقدر الإمكان ، وهو ما يستدعى حسن معرفة هذه الآثار والتحرك لمواجهتها وتوعية الشباب بالفرص المتاحة لهم عن طريق العولمة . كذلك تفرض العولمة على الجمعيات الأهلية الاهتمام برفع المهارات البشرية والتدريب للوصول للمستوى العالمى كما سبق أن ذكرنا .

ثانياً : دور المتغيرات الدولية فى التأثير على الإحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المصرية :

إن التخطيط لدعم دور المرأة فى التنمية انما تتطلب ان يؤخذ فى الاعتبار إحتياجات المرأة ، حيث يمثل ذلك ضماناً لتفعيل مشاركة المرأةأ الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة هى تلك التى يتم تحديدها بسبب تدنى وضعها فى المجتمع مقارنةً بالرجل ، وترتبط الإحتياجات الاستراتيجية بتقسيم العمل القومى وتتضمن المساواة فى الاجور على سبيل المثال .

ويسهم تحقيق الإحتياجات الاستراتيجية فى مساعدة المرأة على تحقيق المساواة كما يسهم فى تغيير الأدوار ومن ثم تعديل وضع المرأة .

أما الإحتياجات العملية فهى الإحتياجات التى تحددها المرأة فى اطار الأدوار الاجتماعية المقبولة فى المجتمع ، ومن ثم فأنها لا تتحدى التقسيم النوعى للعمل وتدنى وضع المرأة ، وهى ترتبط بعدم ملائمة ظروف الحياة مثل توفير المياه ، العنايه الصحية والتوظف .

إن العرض السابق للمتغيرات الدولية إنما يتيح ابعاداً هامة للتأثير على إحتياجات المرأة المصرية العملية والاستراتيجية ويتطلب الأمر تحديد معالم مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى فى مصر وذلك حتى يمكن تجديداً الإحتياجات العملية والاستراتيجية فى ظل العولمة وهو ماسنتعرض له فيما يلى :

١- مشاركة المرأة المصرية فى سوق العمل :

وصلت مشاركة المرأة المصرية عام ١٩٩٨ الى ٢١% مما يشير إلى انخفاض المعروض للعمل من الإناث كالنسبة لاجمالى قوة العمل ، وترتفع معدلات البطالة للإناث لتصل إلى ١٦% على حين تصل إلى ٥% فقط للذكور وفيما يتعلق بمشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية تغلب على هذه المشاركة الطابع التقليدى الذى يتمثل تراكز المرأة فى النشاط الزراعى والحد من وابتعادها بدرجة كبيرة عن انشطة مثل النقل والتشييد ، وتوضح الإحصاءات أن مشاركة المرأة فى الخدمات الاجتماعية والشخصية وصلت إلى ٤١% وتتمثل اهم الخدمات فى التمريض والتدريس وتنخفض نسبة المدرسات لاجمالى المدرسين فى مراحل الثانوى لتصل إلى ٣٥ وتتدرج ارتفاعاً لتصل إلى ٩٩% فى رياض الأطفال و تحتل الزراعة والصيد و المناجم والمعاصر المركز الثانى فى مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى حيث يصل نصيبها إلى ٣٦% وقد حدث تزايداً كبيراً فى مشاركة المرأة فى القطاع الزراعى إلا أن أغلب هذه الزيادة أنما يرجع للعمل غير مدفوع الأجر .

ويحتل نشاط التجارة والمطاعم والفنادق المركز الثالث فى مشاركة النساء عام ١٩٩٨ حيث تصل مشاركتهن إلى ١٠% ، وقد شهد هذا النشاط نمواً فى استيعاب العمالة من كل من الرجال والنساء فى الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٨ وصل إلى ٣،٣٥% ، وعلى حين أن معدل التوظف للرجال كان أعلى إلا أن الفرص المتاحة لعمل النساء قد تزايدت مما اسهم فى انخفاض نصيبهن فى القطاع الصناعى .

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة حسب نوع القطاع ، يشير بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩ إلى أن الحكومة هى الموظف الرئيسى للمرأة المصرية حيث تصل مشاركة النساء فى الحكومة إلى ٣٣% على حين تصل هذه المشاركة بالنسبة للقطاع العام إلى ١٢% أما القطاع الخاص فتصل مشاركة النساء إلى ١٧% ، ويشير تطور فرص العمل للنساء فى القطاعات الثلاثة إلى العديد من الدلالات المؤثرة على الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة .

فبالنسبة للقطاع الحكومى فقد نمت الوظائف الحكومية فى الفترة من ١٩٨٨/٩٨ بمعدل ٥،٤% وكان هذا النمو لمصلحة كل من الرجال والنساء ، وعلى الرغم من أن القطاع الحكومى هو الموظف الرئيسى للمرأة المصرية كما سبق أن ذكرنا ، الا ان المرأة لم تصل إلى المراكز القيادية بالقدر الكافى فى هذا القطاع ، حيث وصلت إلى ٢٠% من المراكز القيادية ولكن النسبة العظمى المكون لهذا المركز تأتى من أدنى السلم الإدارى ، أما بالنسبة للقطاع العام فقد تصورت النساء بصورة أكبر من فقد الوظائف فى هذا القطاع حيث بلغت هذه النسبة ٥،٤% للنساء مقارنةً بنسبة ٢،٧% للرجال فى الفترة ١٩٨٨ /١٩٩٨ ويوضح ذلك الآثار السلبية للخصخصة على النساء مقارنةً بالرجال وإذا ما انتقلنا إلى القطاع الخاص فقد شهد نمواً بالنسبة لكل من الذكور والإناث ، ولكن باستبعاد القطاع الزراعى وحيث تتواجد المرأة بصورة غير عادلة يزيد النمو فى التوظف لصالح الرجال وعلى حساب النساء حيث انخفضت فرص العمل للنساء من ١٩٤٧ / عام ١٩٨٨ إلى ٣٥% عام ١٩٩٨ على حين ارتفعت بالنسبة للرجال من ٥٢% إلى ٥٦% لنفس الفترة مما يوضح تزايد الفجوة النوعية ويتفق مع انخفاض التوظف للنساء فى القطاع الخاص .

ويشير العرض السابق حول مظاهر العولمة إلى أن من أهم متطلباتها تحقيق الاصلاح الاقتصادى وتحرير الاقتصاد وإدماجه فى الاقتصاد العالمى ، ويرتبط ذلك بزيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص مقارنةً بالقطاع العام مع المزيد من التوجه للخصخصة ، ومن هنا يتوقع ان يكون القطاع الخاص هو الموظف الرئيسى مما يتطلب اهمية دعم وضع المرأة المصرية وتهيئة حصولها على فرص العمل .

٢- مشاركة المرأة فى التوظف الذاتى :

ويتطلب الأمر لتحديد كافه الفرص المتاحة لمشاركة المرأة فى التنمية فى إطار العولمة التعرض للتوظف الذاتى والذى يمكن ان يوفر للمرأة المصرية فرصاً متزايدة وذلك لأن هذه المشروعات يمكن ان تتيح المرأة تحقيق التوافق بين دورها الإنجابى والانتاجى ، وتوضح إحصاءات توزيع قوة العمل إلى أن التوظف الذاتى احتل ١٢% فقط من اجمالى التوظف عام ١٩٩٧ / ٢٩٨ حيث وصلت مشاركة النساء إلى ١٢,٩% على حين وصل نصيب الرجال إلى ١١,٨% وذلك بالنسبة لمتوسط اعمار من ١٥ – ١٦ ، ويلاحظ أن التوظف الذاتى يبدأ بنسبة صغيرة فى مستويات العمر الأقل ثم يتزايد تدريجياً إلى مستويات العمر الأكبر ، ولتوضيح حالة المشروعات الصغيرة أى قدرتها على التوظيف تظهر الفجوات النوعية حيث يتميز الرجال بتوظف إعداد أكبر فى مشروعاتهم مقارنةً بالنساء بنسبة ٢٧,٩% وبعكس ذلك الوضع ضعف قدرة النساء على التوظيف مما يشيرإلى انخفاض مستوى مشروعاتهن ومن ثم الحاجه للتدخل لدعم دورهن فى مجال العمل الحر .

وبعد فقد اوضح العرض السابق الوضع القائم للمرأة المصرية فى سوق العمل وأيضاً فى مجال التوظيف الذاتى حيث اتضح من هذا العرض ان مشاركة المرأة المصرية تعتبر ضعيفة فى النشاط الاقتصادى .

وإذا ما تعرضنا لمظاهر العولمة والتحديات التى تثيرها فإن الأمر يتطلب اهمية تفعيل مشاركة المرأة والمصرية كوسيلة هامة لزيادة الطاقات الانتاجية فى المجتمع حتى يمكن مواجهة المنافسة العالمية التى تعرضها العولمة من ناحية ومن ناحية اخرى حتى يمكن رفع تنافسية الانتاج المصرى والذى يعتبر من المتطلبات الاساسية للتوجه التصديرى المرتبط أيضاً بالعولمة .

وسنتعرض فيما يلى لآثار العولمة على الإحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المصرية والتى ترتبط بالوضع القائم حالياً وإن كانت الإحتياجات الحقيقية انما تتطلب استهداف المرأة المصرية فى كل مجال وذلك للوصول إلى الإحتياجات الحقيقية مما يوفر مجالاً سليماً للاستفادة من القدرات الحقيقية للمرأة المصرية .

٣- آثار العولمة على الإحتياجات العملية الإستراتيجية للمرأة المصرية :

يظهر من العرض السابق لمشاركة المرأة فى سوق العمل مايلى :

١. أن المرأة المصرية تكاد تكون مستبعدة من العديد من قطاعات النشاط الاقتصادى حيث تنخفض مشاركتها بدرجة كبيرة فى انشطة النقل والتشييد ، ومع التطور الكبير الذى تشهده هذه الانشطة بعد استخدام الكمبيوتر بدرجة كبيرة وايضاً مع حدة المنافسة التى يمكن ان تشهدها هذه الانشطة بعد تطبيق حرية الخدمات التابعة لمنظمة التجارة العالمية فإنه يبدو من الاهمية لمكان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والتى يشتمل كل من الرجل والمرأة ، ويعنى ذلك بحيث إمكانيات دعم الإحتياجات الإستراتيجية للمرأة فى هذا المجال ومايرتبط بذلك من تفعيل دورها فى هذه بالانشطة .

٢. فيما يتعلق بمشاركة المرأة فى الخدمات الاجتماعية والشخصية أوضح العرض السابق تركز عمل المرأة المصرية فى التمريض والتدريس وهنا يبدو الإحتياجات العملية فى تحسين وضع المرأة المصرية فهذين المجالين حيث يتركز عملها فى التدريس فى المدارس الابتدائية ورياض الاطفال ، كذلك يتركز التدريب الخاص بالمرأة فى السلم الأدنى مما يحول دون تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية ، وينطبق هذا التحليل على نشاط التجارة والمطاعم والفنادق ، وتجدر الاشارة إلى ان اتفاقية تجارة الخدمات سترفع من مستوى المهارات المطلوبة فى هذا المجال مما يثير تحدياً كبيراً امام الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة فى قطاع الخدمات .

٣. بالنسبة لوضع المرأة فى القطاع الريفى ، فإن المرأة المصرية إنما تبذل جهداً كبيراً فى هذا القطاع ولاتحصل عادةً على العائد الذى يتناسب مع جهدها ، ويشهد القطاع الريفى المصرى تطوراً كبيراً لمواكبة العولمة حيث مع التكتلات الاقتصادية وتطبيق اتفاقية الشراكة الأروبية المصرية فإنه ستفتح مجالات لمصر لصادرات بعض الحاصلات الزراعية من الفاكهة والورود ، ومن هنا هناك فرصاً متاحة لإحتياجات استراتيجية للمرأة المصرية الريفية ، وفى نفس الوقت فإن التغيرات التى تحدث فى قطاع الريف المصرى من حيث مستويات الأجور يسهم فى زيادة دور المرأة فى القطاع الريفى لخروج الرجال للبحث عن المزيد من فرص العمل لتحسين الدخول ، مما يتطلب اهمية تدريب المرأة الريفية .

٤. بالنسبة لمشاركة المرأة فى القطاع الحكومى فإن الإحتياجات العملية إنما تشير الى تحسين فرص المرأة فى التدريب لزيادة فرصها فى الترقى ، إلا ان تقلد المرأة للمناصب فى السلم الأدنى للوظائف الادارية بما يشير إلى العديد من الإحتياجات الإستراتيجية للمرأة والتى تتمثل فى المناصب الادارية العليا التى لم تصل اليها المرأة المصرية حتى الآن .

٥. فيما يتعلق بمساهمة المرأة فى القطاع الخاص فإنه سيكون للعولمة إنعكاسات هامة على فرص المرأة فى هذا القطاع ، حيث تفتح المجالات الكمبيوتر أفاقاً كبيرة لإحتياجات عملية تتمثل فى اعمال السكرتارية والادارة إلا انها تفتح أفاقاً افضل لإحتياجات استراتيجية تتمثل فى البرمجة ، إلا أن مواجهه هذه الإحتياجات إنما تتطلب التعليم والتدريب ويواجه ذلك مشكله إنخفاض الوزن النسبى للفتيات فى الكليات العملية مقارنةً بالكليات النظرية مما يخفض من فرصهن فى تحيق هذه الإحتياجات ويتطلب استراتيجية لمواجهة هذا الموقف ، وفى نفس الوقت فإن الأمر يتطلب ، تحديد الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة فى القطاع الخاص وكذلك حتى يمكن دعم مشاركتها فى هذا القطاع .

الفصل السادس

مقترح خطة متكاملة

لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية

للمرأة المصرية والإرتقاء بأحوالها

أولاً : الهدف العام : تمكين المرأة إقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً وسيتحقق ذلك من خلال تلبية إحتياجاتها العملية والإستراتيجية

ثانياً : الأهداف المقترحة:

أ- على المستوى القومى :

- التأكيد على قومية الدعوة National Advocacy لإدماج النوع الاجتماعى فى سياق التنمية.
- استمرارية تطوير وتحديث وتوفير البنية المعلوماتية من منظور النوع الاجتماعى على جميع المستويات وعلى جميع القطاعات .
- الاستثارة المستمرة لزيادة وعى متخذى القرار بأهمية التخطيط للنوع الاجتماعى .
- ضرورة واهمية الشراكة فى تنفيذ الخطط ومتابعتها .
- سن القوانين والتشريعات التى تدعم إدماج النوع الاجتماعى مع تنقيتها من القوانين التى تعوق الإدماج .
- إعطاء فرص أفضل للمرأة فى مراكز اتخاذ القرار والمراكز القيادية .

ب- على المستوى القطاعى (المحافظات) :

- تحليل قضايا النوع الاجتماعى على المستوى القطاعى والمحافظات .
- بناء وتحديث قاعدة المعلومات والبيانات الخاصة بالتخطيط و إتخاذ القرار من منظور النوع الاجتماعى .
- إستكمال الآليات المؤسسية وضباط الاتصال على جميع المستويات وجميع القطاعات .
- تكثيف التدريب للتخطيط ومتابعة تضمين النوع الاجتماعى فى سياق التنمية .
- بناء وإحكام شبكة الاتصالات الخاصة بالنوع الاجتماعى .
- تشجيع وتدعيم الدراسات الخاصة بالنوع الاجتماعى لخدمة التخطيط .

جـ- على المستوى المحلى :

- تكثيف الجهود للدعوة لكسب التأييد لتضمين النوع الاجتماعى فى البرامج والمشروعات المحلية (Advocacy).
- تكثيف الحملات الإعلامية الداعية إلى نشر الثقافة الصحية والدينية والحضرية ومحو الأمية والتعليم والاتصالات.

- تسليط الضوء على أمثلة لمشروعات رائدة ونموذجية فى مجال تضمين النـــوع الاجتمـــاعى وذلـــك لمحاكاتها فى المحليات .
- طرح ونشر وتوضيح مبسط لبعض الدراسات التحليلية الواقعية عن قضـــايا النـــوع الاجتمـــاعى فى المحليات من خلال الإعلام و نوادى المرأة والشباب .
- استمرارية التعرف على قدرات شركاء التنمية وتوزيع الأدوار والمسئوليات بينهم ومتابعتها .
- تكثيف التدريب على التخطيط النوعى وبناء القدرات الفنيـــة و المهاريـــة للجمعيـــات الأهليـــة والقيادات المحلية (الحكومية وغير حكومية).

أن هذه الأهداف سوف تحقق التمكين الاقتصـــادى والسياســـى والقـــانونى والاجتمـــاعى للمـــرأة من خلال تلبية الإحتياجات العملية والاستراتيجية المقترحة كوسائل تنفيذية فى هـــذه الخطـــة المتكاملـــة المقترحة لإدماج النوع الاجتماعى فى سياق التنمية كما سبق وأوضحنا .

ثالثاً : السياسات المقترحة في مجال تضمين النوع الاجتماعى

وفى سبيل تحقيق مبدأ التخطيط بالمشاركة سنقدم هنا جملة من السياسات والإجراءات المقترحة فى مجال تضمين النوع الاجتماعى فى سياق التنمية والتى بالضرورة تستلزم تضافر جهود شركاء التنميـــة لإعـــداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الخمسية القومية الخامسة (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ /٢٠٠٧) على أسس أكثـــر واقعية ومرونة واتساقاً وفاعلية وتكاملاً .

كما يقترح رصد وتعميم بعض التجارب الناجحة محلياً ودولياً وهو ما يـــوفره مبـــدأ التخطيط بالمشاركة وذلك على النحو التالى :

أ- سياسات متقاطعة ومتداخلة **Cross Cutting Policies** فى جميع القطاعات وعلـــى جميـــع المستويات تطبق خلال السنة الأولى من الخطة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٧)

- دعم برامج التدريب والتأهيل لرفع كفاءة الآداء لكوادر التخطـــيط العاملـــة في مجـــالات المـــرأة والطفولة والأمومة .
- استكمال البناء المؤسسى وآلياته وتكامله مع جميع الجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكوميـــة التى تعمل في مجالى المرأة والطفولة والأمومة وتحديد وتوزيع الأدوار والمسئوليات بينهم .
- تحديث واستكمال وتطوير قاعدة المعلومات والبيانات والمؤشرات وتوحيد مفاهيمها عن " أوضاع المرأة والطفولة والأمومة فى مصر ".
- الإرتقاء بخصائص وأوضاع المرأة عامةً والأم والطفل خاصةً.

- متابعة تضمين النوع الأجتماعى في الخطط والسياسات والبرامج والمشروعات التنموية وتطوير نظام آليات هذه المتابعة.
- دعم وتكثيف برامج التوعية الإعلامية لتغيير المفاهيم والسلوكيات الخاطئة فى المجتمع عامةً وضد المرأة والطفلة والفتاة خاصةً .
- العمل على توفير موارد إضافية وتعبئة الموارد المحلية على جميع المستويات لتحقيق فاعلية التخطيط بالمشاركة .

ب- بعض السياسات فى مجال النوع الاجتماعى من منظور التنمية البشرية - المرأة الفقيرة : (المعيلة والريفية)

بعض المحاور لمكافحة الفقر :

- تقديم الدعم المادى السلعى للفقراء خاصةً المرأة الريفية والمرأة المعيلة .
- توفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمى والصحى .
- وتوفير فرص العمل والأنشطة والمشروعات المولدة للدخل والتى تضمن مشاركة الفقراء فى العمل والإنتاج .

بعض السياسات لمكافحة الفقر :

- إشتراك المرأة إشتراكاً كاملا فى وضع الاستراتيجيات الإنمائية التى تهتم باحتياجات وجهود المرأة التى تعيش تحت وطأة الفقر
- إقامة مظلات وشبكات أمن اجتماعى للفقراء وتعزيزها بما يضمن حصول النساء الفقيرات ، خاصةً للمعيلات وربات الأسر للمساعدات المالية .
- خلق فرص عمل مدر للدخل الكافى فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى واعتماد تدابير محددة للتصدى لأوضاع العمل المجحفة التى تواجهها المرأة وخاصةً على المدى الطويل. وكذلك الاهتمام ومراجعة سياسات الإقراض والتمويل والمساعدة الفنية للأطراف التى تقدمها بما يضمن استفادة النساء الفقيرات منه .
- رفع كفاءة مؤسسات العمل التطوعى وأجهزة المجتمع المدنى والاستفادة من إمكانية وصولها إلى الفئات المحتاجة وتعزيز هذه الإمكانيات .
- رسم وتنفيذ سياسات للتعليم تحقق تكافؤ الفرص واتخاذ التدابير للقضاء على التمييز فى التعليم على أساس النوع .

- رسم وتنفيذ سياسات التدريب واعادة التدريب من أجل النساء وخاصة الفقيرات والعائدات إلى سوق العمل من أجل إكسابهن المهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات الموجودة فى سياق اجتماعى اقتصادى متغير توخياً لتحسين فرص حصولهن على الوظائف .
- جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر عن الفقر وجميع جوانب النشاط الاقتصادي ووضع مؤشرات احصائية لتيسير الآداء الاقتصادى من منظور يراعى نوع الجنس .

بعض السياسات لتنمية المرأة الريفية :

- مد مظلة المشروعات القائمة حالياً لتغطى كافة المحافظات سواء كان ذلك بالأراضى الجديدة (عن طريق مشروع الأنشطة الإنتاجية لسيدات المنتفعين) .
- العمل على جذب المزيد من المنح المحلية والأجنبية لتمويل مثل هذه المشروعات التنموية لتدبير مصادر تمويلية بديلة وجديدة .
- تعظيم دور المرأة الريفية وأتاحة مزيد من الفرص أمامها فى مجال المشاركة فى التنمية الأقتصادية الزراعية من خلال الأنشطة التالية (الثروة الداجنة – التصنيع الزراعى – الألبان – المشاتل – السجاد اليدوى – انتاج الحرير من دودة القز – المناحل – الأعلاف – الخياطة وتفصيل المشغولات اليدوية – التريكو .... الخ) .
- تقوية وتشجيع اقتصاديات المرأة الريفية بالأراضى الجديدة من خلال التنمية والدعم الأدارى وتنمية الكوادر الإدارية والقيادية وتوفير مبالغ الإئتمان للتنمية الأجتماعية والفنية بما يضمن استفادة النساء الفقيرات .
- العمل على زيادة المراكز التنموية لنقل التكنولوجيا الخاصة بالتصنيع الزراعى من المراكز البحثية وتطبيقها بالقرية المصرية علاوة على التدريب التحويلى لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة لتنمية مهارتهم بالتدريب العملى والتثقيف لتعظيم الإنتاج الزراعى والاستخدام الأمثل لمنتجات البيئة .
- أنتاج وجبة غذائية صحية آمنة وطازجة ومتنوعة لأطفال المرحلة الابتدائية بالقرى وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم أو التنمية المحلية أو المحافظات .
- التوسع فى إنشاء مكتبات وصالات للطفل للأنشطة الإبداعية والإنتاجية لأطفال المدارس (ذكور وإناث) لتنمية قدراتهم الإبداعية بالإضافة لتنفيذ برامج متنوعة بالأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية لتنشئة صحيحة فى نطاق القرية والمناطق الصناعية الجديدة .

- توفير البيانات الإحصائية وتحديثها مصنفة حسب النوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافى عن جميع جوانب النشاط الأقتصادى والسياسى ووضع مؤشرات أحصائية موحدة المفاهيم لتيسير تقييم الآداء الأقتصادى والسياسى من منظور النوع الاجتماعى.
- توفير برامج التدريب وإعادة التدريب والتأهيل المهنى لتنمية قدرات المرأة بما يتناسب مع احتياجات البيئة المحلية .

بعض السياسات الخاصة بالمرأة والاقتصاد

- زيادة مشاركة المرأة فى وضع الإستراتيجيات الإنمائية .
- زيادة معدلات مساهمة المرأة فى عملية التنمية من خلال زيادة الاستثمارات وخلق فرص عمل مدرة للدخل الكافى فى القطاعيين الرسمى وغير الرسمى واعتماد تدابير محدده للتصدى لأوضاع العمل المجحفة التى تواجهها المرأة وخاصةً على المدى الطويل .
- زيادة الاهتمام ومراجعة سياسات الإقراض والتمويل والمساعدة الفنية للأطراف التى تقدمها بما يضمن استفادة النساء الفقيرات والريفية منه .
- تطوير والعمل على زيادة نسبة مشاركة المرأة فى مشروعات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة والتوسع فى تلك المشروعات التى تقوم بإستثمار الخامات والموارد البيئية المحلية .
- توفير وإتاحة لمزيد من الفرص أمام المرأة فى بعض الأنشطة الاقتصادية التى مازالت مشاركتها فيها متدنية نسبياً خاصةً فى المجالات الإنتاجية والصناعية .
- توفير برامج التدريب وإعادة التدريب والتأهيل المهنى بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل بالبيئة المحلية لتنمية قدرات المرأة والتأكيد على زيادة مشاركتها فى هذه الدورات لرفع كفاءة آداء العمل فى الجهات المختلفة وعلى كافة المستويات .
- توفير البيانات الإحصائية وتحديثها مصنفة حسب النوع الاجتماعى والتوزيع الجغرافى...الخ ، عن جميع جوانب النشاط الاقتصادى والسياسى ووضع مؤشرات إحصائية موحده المفاهيم لتيسير تقييم الآداء الاقتصادى والسياسى من منظور النوع الاجتماعى .
- تعظيم دور المرأة وإتاحة مزيد من الفرص أمامها فى مجال المشاركة السياسية من خلال حث الأحزاب والمجالس المحلية والنقابات و مجلسى الشعب والشورى والمجلس القومى للمرأة ليقوموا بدور أكثر فاعلية فى المستقبل .
- تنشيط دور أجهزة الإعلام والمؤسسات الأهلية والمجتمع المدنى لإبراز أهمية دور المرأة الإنتاجى والسياسى والمجتمعى بجانب دورها الانجابى الاسرى .

بعض السياسات الخاصة بالمرأة والتعليم والتدريب والبحث العلمى

- استكمال نشر المدارس وتوطنها طبقاً للاحتياجات الواقعية من واقع مشروع الخريطة المدرسية لتوفير فرص التعليم للإناث والذى يراعى بعد المدرسة عن المنزل .
- سد منابع الامية بتحقيق الاستيعاب الكامل للإناث الريفيات والفقيرات فى البيئات المختلفة والعمل على منع تسربهن من التعليم الأساسى .
- استكمال توفير ونشر مدارس الفصل الواحد وخاصةً فى البيئات الفقيرة والعشوائية مع توفير كافة المستلزمات والتجهيزات الخاصة بها لتحقيق الهدف الذى أنشئت من اجلها هذه النوعية من التعليم وهى تقليل الفجوة النوعية بين الذكور والإناث .
- توفير المبانى المدرسية داخل المربعات السكنية بما يستجيب لنوعيات التعليم المختلفة مع التركيز على المناطق الأكثر حرماناً خاصةً فى القرى والنجوع النائية والمناطق العشوائية الفقيرة بالحضر .
- إتاحة فرص التعليم للمرأة من خلال الخط التعليمى الرسمى وغير الرسمى من خلال التنظيمات السياسية والمهنية والاجتماعية والثقافية ومواقع العمل ومراكز التدريب والمجلس القومى للمرأة فى المحافظات .
- الاستمرار فى التأكيد على الدور الفعال لكل من الإعلام وأجهزته وخاصةً التليفزيون والجمعيات غير الحكومية لإحداث التطوير والتغيير والتجديد في ثقافة المرأة من خلال عرض صوره إيجابية حقيقية للمرأة المصرية ومكانتها فى الاسرة والمجتمع.
- استكمال وتوفير وتطوير برامج محو أمية المرأة وخاصةً الريفية والتأكيد على المفهوم الحضارى لمحو الأمية بما يواكب متطلبات العصر والمتغيرات العالمية المتسارعة .
- تشجيع وتنشيط التعلم الذاتى والتعليم عن بعد مع غرس القيم الايجابية من خلال المضامين الثقافية بمناهج وبرامج محو الأمية .
- مواصلة التعليم وتوفير الموارد القرائية للمتحررات من الأمية لمواجهة الارتداد للامية مرة أخرى .
- التدريب التحويلى يربط تعليم الكبار بالتدريب المهنى .
- الوصول بالأميات إلى المستوى التعليمى والثقافى والمهنى الذى يمكنهم من استيعاب الأبعاد الحضارية والاجتماعية بحيث يصبح اكتساب مهارات الاتصال الأساسية وسيلة لبلوغ غايات المشاركة والمعاصرة والمواطنة الصالحة .
- تشجيع الإناث الملتحقات بالتعليم العالى الجامعى إلى الالتحاق بالكليات العملية مما يحدث نوعاً من التوازن بين الجنسين فى هذه النوعية .

- العمل على رفع نسبة القيد للبعثات بالتعليم العالى والجامعى ببعض المحافظات والتى تقل بها نسبة قيد الفتيات لهذه المرحلة التعليمية .
- تشجيع الإناث والعمل على زيادة نسبة مساهمتهن فى منظومة البحث العلمى فى مصر .
- مراجعة المناهج التعليمية الخاصة بالحفاظ على البيئة وتحديثها فى جميع المراحل التعليمية .
- تطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح وأنماط جديدة من التعليم العالى يهدف إلى إتاحة فرص التعليم العالى لكل من يرغب وخاصة الإناث فى رفع مستواه الاقتصادى والاجتماعى وتوفير فرص التعليم مدى الحياة .
- تطوير المعاهد العليا والمتوسطة بهدف تحسين ورفع مستوى الجودة القائمة على المهارة والقدرات التنافسية والعمل على تلبية احتياجات سوق العمل محلياً .. فضلاً عن إتاحة فرص متنوعة من التعليم العالى المتميز لمن فاتهم فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى خاصةً الإناث .

بعض السياسات الخاصة بصحة المرأة والصحة الإنجابية

- مراعاة احتياجات النوع الاجتماعى فى تقديم الخدمات الصحية (المكان –الزمان –مقدمى الخدمة) .
- إعداد خريطة صحية عن الأوضاع الصحية للنوع الاجتماعى فى محافظات مصر .
- بذل الجهود لاستحداث أساليب لزيادة كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للمرأة ودراسة البدائل الخاصة بتمويل هذه الخدمات مع التوسع في مشروعات صحة وخدمات تنظيم الأسرة والصحة الانجابية ورفع كفاءة الوحدات الصحية القائمة ودعمها ومتابعة آدائها.
- إصدار التشريعات التى تكفل صحة المرأة والطفل (ذكور وإناث) .
- الاستمرار في دعم وتشجيع المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والمجموعات النسائية في نشر المعلومات المتعلقة بصحة المرأة والطفل (ذكور وإناث) وتكثيف دورات التوعية الصحية الوقائية على مستوى المحليات.
- دعم الدور الذى تقوم به المحليات والجمعيات الأهلية في رعاية المرأة والطفل (ذكور وإناث) والتنسيق بين جهود هذه الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية ودعم المشاركة الشعبية للارتقاء بصحة المرأة والطفل (ذكور وإناث) وتعليمهما وتثقيفهما ورعايتهما اجتماعياً ورياضياً وربطهما بالبيئة المحلية ومعالمها وآثارها وتعميق انتمائهما لها.
- زيادة عدد الممارسات الصحيات في المناطق الريفية مع زيادة الوعى بمخاطر الممارسات الضارة بالطفلة والفتاة (ختان الإناث والزواج المبكر).

- تدعيم وتنمية مراكز الطفولة والأمومة حتى تصبح أكثر استعداداً لتقديم الرعاية الصحية والتثقيف الصحى والغذائى للمرأة خصوصاً في فترة الحمل ، مع نشر التوعية الصحية والأسعافات الضرورية للأسرة .
- التوسع في وحدات الخدمة المتنقلة التى تحمل الفريق الصحى القادر على تقديم الثقافة الصحية والغذائية والبيئية للوصول إلى الجمهور المستهدف في المناطق المحرومة .
- توسيع نظام طبيب الأسرة (خاصةً المرأة الطبيبة للمناطق ذات الطبيعة الاجتماعية الخاصة) .
- بذل الجهود للحد من مسببات الأمراض بجميع أشكالها خاصةً تلك بالحوادث ومخاطر البيئة وظروف المجتمع.
- مد مظلة التأمين الصحى على السيدات فى مرحلة الحمل والولادة .
- توفير الحماية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لذوى الأحتياجات الخاصة من فئات (الشوارع ، المعاقة والعاملة والمودعة فى مؤسسات الرعاية الاجتماعية والعقابية).
- التوسع في إنشاء النوادى المتكاملة (الرياضية والاجتماعية والثقافية) فى جميع المحافظات والتأكد من مشاركة الطفلة والفتاة في هذه الأنشطة (خارج النشاط الدراسى) وذلك لصقل شخصيتهن وإكسابهن مهارات اجتماعية وصحية مفيدة .
- استمرار العلاج على نفقة الدولة لغير القادرين .
- تعزيز البرامج الوقائية التى تحسن من صحة المرأة والاضطلاع بمبادرات تراعى نوع الجنس وتتصدى للأمراض التى تنتقل عن طريق الاتصال الجنسى ، فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وقضايا الصحة الجنسية والإنجابية وخاصةً بمحافظات الحدود .
- نشر وزيادة الأماكن الصحية التى تهتم بعلاج الإدمان وإعادة تأهيل المعالجين للدخول فى المجتمع حتى لا يعودوا للإدمان بعد الشفاء ،خاصةً إن الإدمان ينتشر فى سن الشباب سواء ذكور أو إناث ، وإعلان الجمهور بهذه الأماكن .
- تشجيع البحوث ونشر المعلومات عن صحة المرأة مع المراجعة الدورية للمعلومات والبحوث الخاصة بقضايا صحة المرأة واحتياجاتها وتحديثها بما يخدم الهدف منها .

بعض السياسات الخاصة بالمرأة والرعاية الاجتماعية

- العمل على محاربة الفقر عامةً وفقر النساء خاصةً ومواجهة مشكلة البطالة – وتحقيق مستويات أفضل لجميع الفئات من خلال إشباع الحاجات (الأساسية والمادية والمعنوية) بمعنى الاحتياجات العملية والاستراتيجية للنوع الاجتماعى .
- توفير وإتاحة المزيد من الفرص أمام المرأة فى بعض الأنشطة الاقتصادية التى مازالت مشاركتها فيها متدنية نسبياً خاصةً فى المجالات الإنتاجية والصناعية .
- توفير برامج التدريب وإعادة التأهيل المهنى بما يتناسب مع احتياجات وموارد البيئة المحلية لتنمية قدرات المرأة والتأكيد على زيادة مشاركتها فى هذه الدورات لرفع كفاءة العمل فى الجهات المختلفة وعلى كافة المستويات .
- زيادة الاهتمام ومراجعة سياسات الإقراض والتمويل والمساعدة الفنية للأطراف التى تقدمها بما يضمن استفادة النساء الفقيرات والريفيات منه وتوفير التسهيلات الائتمانية للمرأة .
- تعزيز واستكمال نشر المشروعات الإنتاجية الصغيرة غير الملوثة للبيئة لإيجاد فرص عمل مناسبة للمرأة لتحسين أوضاعها الأقتصادية والاجتماعية .
- تيسير تبصير المرأة بحقوقها القانونية والسياسية ، تعديل وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بشئون المرأة ومشاكلها ذات الأولوية .
- التوسع فى إقامة مظلات وشبكات أمن اجتماعى بالمشاركة مع القطاع الخاص والأهلى وتعزيزها بما يضمن حصول المرأة الريفية الفقيرة خاصةً المعيلات وربات الأسر للمساعدات المالية .
- العمل على التكامل والتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى مختلف المجالات الخاصة بشئون المرأة وتنميتها على جميع المستويات مع التركيز على المجتمعات الريفية والعشوائية بالحضر .
- إنشاء آلية للمشاركة بين الوزارات المعنية بشئون المرأة وشركاء التنمية بالمحافظات وريف مصر والمتابعة السنوية للتنفيذ .
- دعم أنشطة رعاية الشباب (ذكور – إناث) خاصةً فى المناطق الريفية والفقيرة بالحضر.

بعض السياسات الإعلامية والثقافية

- إعادة تأهيل وتثقيف الكوادر الإعلامية (الإناث والذكور) للتعرف على قضايا المرأة المعاصرة وآثار المتغيرات المحلية والدولية .
- الترويج لقضايا النوع الاجتماعى .. الثقافة .. العدالة .. والإنصاف للنوع بين كل العاملين فى مجال الإعلام والثقافة .

- تنقية وتكثيف الرسائل الإعلامية الموجهة للداخل والخارج والتى تعمل على إظهار المرأة العربية والمسلمة والمسيحية بالصورة الحضارية الحقيقية اللائقة المستمدة من تعاليم الأديان التى تحض على اعلاء قيمة العمل والمساواة بين الجنسين .
- ضرورة التنسيق بين كل من القطاع الأكاديمى من ناحية والمؤسسات الصحفية والإعلام المرئى والمسموع من ناحية أخرى بما يحقق تكامل مخرجات العملية التعليمية فى الإعلام مع متطلبات سوق العمل الإعلامى وما يتطلبه ذلك من مهارات فنية عالية وثقافية موسوعية وقدرة علمية على إنتاج خطاب إعلامي بديل .
- إنشاء آلية متخصصة للمتابعة والتقييم الدورى للأنشطة والخطابات الإعلامية والأعمال الدرامية لإعلاء القيم والثقافة العربية والإسلامية السمحاء والمسيحية والقضاء على المفاهيم والسلوكيات الخاطئة .
- ضرورة سن وتطبيق المزيد من التشريعات والقوانين التى تكفل سد الفجوة النوعية فى المعالجات الإعلامية بمراعاة إدخال عنصر النوع الاجتماعي وإدراج رؤية المرأة فى كافة القضايا والموضوعات التى يتناولها الإعلام المقروء والمرئى والمسموع .

بعض السياسات الخاصة بالمرأة والبيئة

- إشراك أو تمثيل المرأة فى مكاتب البيئة فى المراكز المحلية التنفيذية .
- زيادة وعى المرأة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة .
- توفير التكنولوجيا الملائمة والسوية لتنظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية بما يضمن الحفاظ على الصحة العامة .
- تحديث و تفعيل قواعد البيانات الخاصة بالبيئة فى القطاعات المختلفة والتنسيق بينها مع تضمين النوع الاجتماعى وإعداد مؤشرات خاصة بقضايا المرأة البيئية .
- التوسع فى توفير مياه الشرب النقية للتوافق مع القوانين المنظمة .
- الاستمرار فى سياسة تخفيض المبيدات الحشرية للاستغناء عنها نهائياً .

رابعاً : مقترحات لبعض برامج ومشروعات لمواجهة آثار المتغيرات المحلية والدولية فى التأثير على وضع المرأة المصرية

أ- فيما يتعلق بآثار المتغيرات المحلية

- تدعيم إنشاء الحاضنات الخاصة للمرأة وذلك لدعم مشاركتها فى مجال العمل الحر.
- توفير مزايا المشروعات الصغيرة من خلال وضع أسعار فائدة تميزية .
- مشروعات منتجة للمرأة المعيلة لمواجهة الفقر .
- مكافحة الأمن وتفعيل تنظيم الأسرة من خلال برامج غير تقليدية تتمثل فى توفير المجالات من خلال المشروعات الصغيرة .
- الاستفادة من امكانيات المستفيدات من المعاش المبكر من خلال مشروعات تناسب تلك الامكانيات
- ترشيد استغلال الموارد التى تتغير بها كل محافظة من خلال دعم مشاركة المرأة فى هذا المجال.

ب- فيما يتعلق بآثار المتغيرات الدولية

- توفير البرامج التدريبية للفتيات فى مراحل التعليم العالى لمواكبة احتياجات سوق العمل.
- دعم استفادة الفتيات من التقدم فى مجال الاتصالات من خلال التدّريب وفتح مجالات جديدة فى هذا العمل .
- توفير الخدمات اللازمة للمرأة العاملة لتحقيق التوازن بين دورها الانجابى والإنتاجى.

خامساً : إستراتيجية تلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الاجتماعى والخطة التنفيذية المتكاملة المقترحة للإرتقاء بوضع وحالة المرأة المصرية كما يوضحه الشكل المرفق .

مقترح

ثانيا استراتيجية تلبية الإحتياجات العملية والاستراتيجية للنوع الاجتماعى والخطه التنفيذية المتكاملة المقترحة للارتقاء بوضع وحالة المرأة المصرية

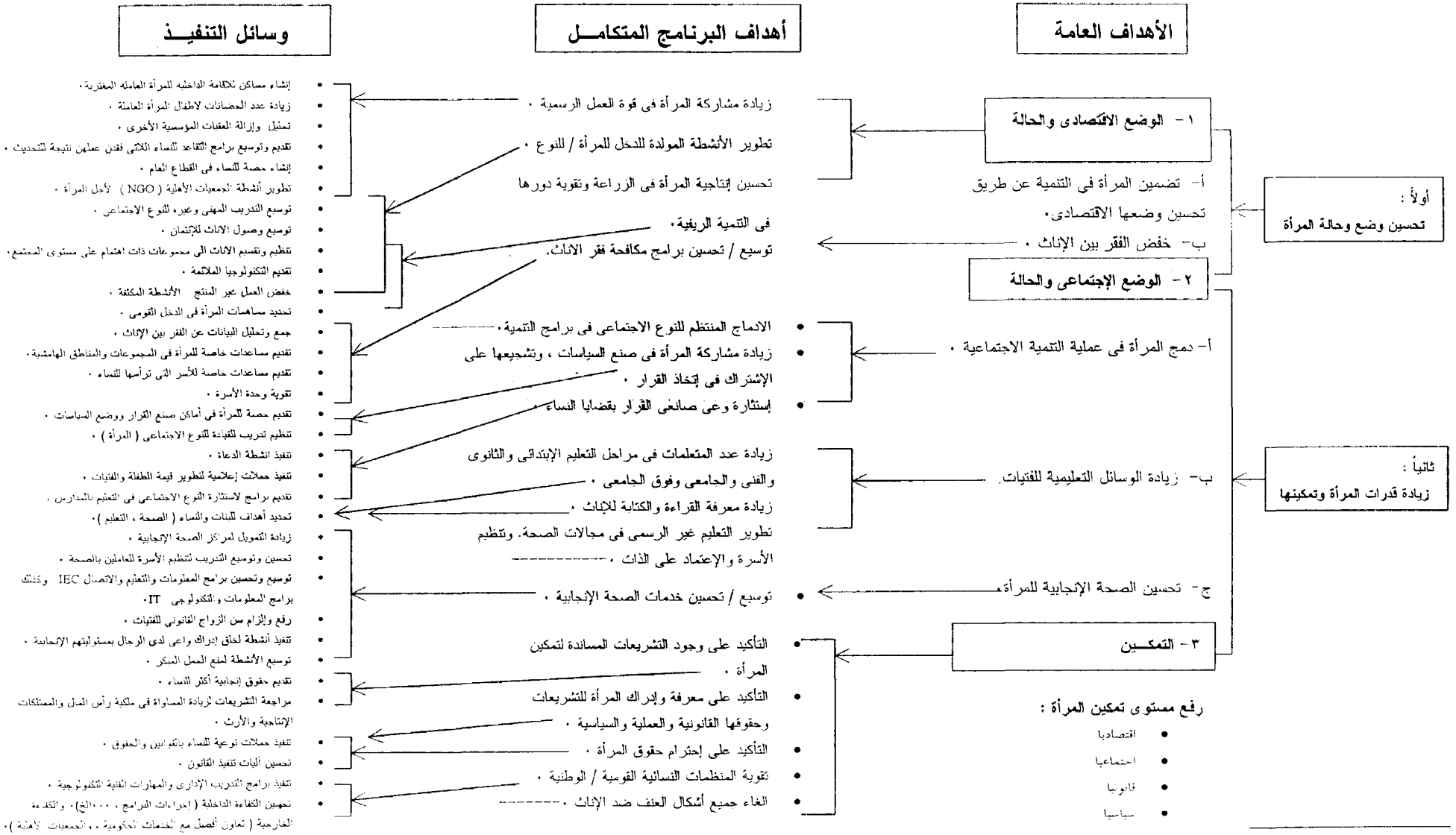

* معدل ومترجم .

ملخص وتوصيات الدراسة

ملخص وتوصيات الدراسة

تعد العلاقة بين المرأة والتنمية من أهم القضايا المعاصرة ، من حيث انعكاساتها ومداها واتجاهاتها المتبادلة ، ويرتبط موضوع المرأة والتنمية بأبعاد متعددة بعضها كمى وبعضها كيفى وجزء كبير منها مؤسسى .

تتطلب تنمية المرأة التركيز على مشاركتها فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبمعدلات أسرع وهو ما تستهدف تحقيقه خطه الدولة ، حيث يعتبر التخطيط للنوع الاجتماعى إنعكاس لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية لكل من المرأة والرجل على حد سواء ، ويتم ذلك من خلال تضمين النوع الاجتماعى فى مسار التنمية بهدف تضييق الفجوة النوعية بين الجنسين لتحقيق التنمية المتواصلة .

وبالتالى فقد ركزت خطة الوزارة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ – ٢٠٠١ /٢٠٠٢ على العمل على تضييق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء فى كافة المجالات . وذلك بإعطاء مكانة هامة للإرتقاء بأوضاع المرأة والطفولة والأمومة والنهوض بأحوالهما الاقتصادية والاجتماعية وخلق وعى اجتماعى بأهمية مشاركة المرأة مشاركة إيجابية فى عملية التنمية ، و رفع وعى المرأة نفسها بأهمية أدوارها المتعددة (الإنتاجية والمجتمعية والسياسية والأسرية) ، كما اهتمت مصر بضرورة حصول المرأة على حقها كإنسان دون أى تمييز فى غير صالحها .

وبإستعراض الواقع الاقتصادى والاجتماعى للمرأة فيتضح أن المرأة المصرية قطعت شوطاً كبيراً وحققت نجاحات ملحوظة فى مجالات عديدة ولكن مازالت هناك بعض التحديات الأخرى فى مجال تمكين المرأة المصرية .

ولذلك وضعت هذه الدراسة نصب أعينها تحقيق الأهداف التالية :

١- التعرف على الإحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الاجتماعى (المرأة) وأولوياتها على مستوى المحافظات خاصةً فى ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية .

٢- تقييم الوضع الحالى لأوضاع المرأة المصرية (النوع الاجتماعى) من منظور التنمية البشرية .

٣- تحديد القطاعات والمحافظات ذات الأولويات الخاصة بالنسبة لإحتياجات النوع الاجتماعى للمرأة .

٤- التعرف على المشاكل والمعوقات التى تحول دون إشباع الإحتياجات العملية والإستراتيجية للنوع الاجتماعى خاصةً المرأة المهمشة الفقيرة (الريفية والمعيلة) .

٥- إقتراح خطة متكاملة لتلبية الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية والإرتقاء بأوضاعها بهدف تمكينها إقتصادياً وإجتماعياً وقانونياً وسياسياً .

وذلك من خلال تقسيم الدراسة الى الأجزاء التالية :

أولاً : مدخل نظرى عن المفاهيم وإحتياجات النوع الاجتماعى

وحيث أن العلم الخاص بقضايا النوع الاجتماعى والتنموى يعتبر حديث نسبياً فكان لزاماً أن تقدم الدراسة صورة مختصرة لبعض المفاهيم المتصلة بهذا العلم .

مثل : ماذا يقصد بالنوع الاجتماعى (**Gender**) وماهى أدوار النوع الاجتماعى التى تتحدد وفقاً للقيم الثقافية والاجتماعية السائدة فى المجتمع والتى يمكن تغييرها مع الزمن لأنها من صنع الإنسان على عكس الأدوار المرتبطة بالجنس ولا يمكن تغييرها لأننا نولد بها (المرأة أو الرجل) .

تعرض هذا الجزء من الدراسة لتعريف إحتياجات النوع الاجتماعى وفرقت بين الإحتياجات العملية والتى تخص فئة محددة من النساء إستجابة لإحتياجات النوع الاجتماعى المتصلة بالحياة اليومية من غذاء ومسكن ومأكل والتى ترتبط بالدور التقليدى للمرأة (الإنجابى / الأسرى) . وبين الإحتياجات الإستراتيجية التى تلبى إحتياجات عامة لمعظم النساء وتلبى فى الأمد الطويل لأنها تنطوى على تغيير فى العلاقات التقليدية السائدة فى المجتمع . وبالتالى قد تتطلب تغيرات جذرية فى القوانين والتشريعات والسياسات والإستراتيجيات المطبقة سلفاً فى المجتمع .

هذا بالإضافة إلى توضيح مجالات الاهتمام العالمى بالمرأة (خطة عمل بكين) وشرح مؤشرات النوع الاجتماعى ومفاهيم كثيرة اخرى متصلة بقضية النوع الاجتماعى مثل التمييز النوعى وإستثارة الوعى بالنوع الاجتماعى وأفكار مثل الدعوة لكسب التأييد فى هذا المجال والتخطيط للنوع الاجتماعى وتضمين النوع فى المجرى الرئيسى للتنمية . . ثم التأكيد على ضرورة ما يعرف بالتدخلات لتحقيق إحتياجات النوع الاجتماعى التى من شأنها تحقيق الإحتياجات الإسترتيجية .

ثانياً : ثم انتقلت الدراسة فى الفصل الثانى الى التقييم الحالى وتطور أوضاع المرأة المصرية من منظور التنمية البشرية . . حيث تم تعريف مفهوم التنمية البشرية بإيجاز مع توضيح لمبادىء إدماج المرأة فى التنمية البشرية من حيث المساواة فى الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل مع إعتبار المرأة عنصراً فاعلاً فى التغيير من جهة ومستفيداً من هذا التغيير من جهة أخرى مع ضرورة الاستثمار فى قدرات المرأة ليتم إسهامها فى التنمية الاقتصادية ، ومما يؤدى كذلك للمساواة فى فرص الإختيار أمام المرأة عن طريق إزالة التفاوتات بينهما .

ولكى يتم تقييم وضع المرأة كان لابد من إختيار المؤشرات الدالة علية (من منظـور التنمية البشرية) :

أ- **التعليم والتدريب** : ومن إستقراء هذا المؤشر وجد أن التدريب يعتبر فرصة كبيرة للإناث اللآتـى لم يلحقن بركب التعليم الرسمى – وأن هناك برامج تدريبية تعدها جهات متعددة (وزارة القـوى العاملة ، ووزارة الشئون الاجتماعية ومصلحة الكفاية الإنتاجية) – لكن تشير بيانات هذه البرامج (وهى فى الغالب رسمية) إلى أن تدريب النساء يميل إلى الأنشطة التقليدية مثل الحياكـة والتريكـو فى حين يكون بالنسبة للذكور على حرف و أنشطة غير تقليدية .

أما بالنسبة للتعليم فقد توصلت الدراسة إلى انه قد حدث تحسن ملموس فى معدلات الأمية بين الإناث فقد انخفض من ٧١% عام ١٩٧٦ إلى ٦٣% عام ٨٦ ثم ٥١% عام ١٩٩٦ .

كذلك زادت معدلات قيد الإناث فى جميع مراحل التعليم فى نفس الوقت التى انخفضـت فيـه معدلات التسرب بالنسبة للإناث فى مراحل التعليم الإبتدائى والإعدادى .

أما بالنسبة للتعليم الفنى فيلاحظ انه رغم ضعف إقبال البنات على هذا النوع من التعليم إلا أن هناك تحسناً فى نسبة الطالبات إلى اجمالى المقيدين فى المدارس الفنية أما بالنسبة للتعليم الجـامعى فقـد حدثت طفرة فى إقبال الفتيات عليه فى الفترة من ٨٢/٨١ وحتى ٩٩/٩٨ كما زاد الإقبـال علـى التعليم العلمى والتكنولوجى .

ب- **أوضاع المرأة الصحية** : توصلت الدراسة إلى أن هناك تحسناً ملحوظاً فى الوضع الصـحى بصفة عامة والوضع الصحى للمرأة بصفة خاصة وذلك يبدو واضحاً فى ارتفاع عـدد السـنوات المتوقعة للحياة عند الميلاد حيث زاد من ٦٠ سنه ١٩٨١ إلى ٧١ سنه عام ٢٠٠١ بالنسبة للإناث هذا بالإضافة إلى تحسن فى معدلات الوفيات حسب العـمر للإناث .* كمـا حـدث تحسـن فى معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة حيث زاد الاهتمام بمستوى الرعاية الصحية الموجه لرعاية الأمومة .

و يبدو ذلك واضحاً فى الزيادة فى ميزانية القطاع الصحى مع الإلتزام بكفالة الخدمة العلاجية وتـوفير الدواء لجميع المواطنين .

---

* انظر متن الدراسة .

جـ- بالنسبة للمرأة والفقر فى مصر

تعرض هذا الجزء لتعريف الفقر ومقايسة المختلفة واتضح من ذلك أن الأسر التى تعولها نساء تصل إلى من ١٦% إلى ٢٢% من جملة الأسر وتقل هذه النسبة فى الريف عنها فى الحضر • كما تم تحديد نسبة الفقراء حسب المناطق وحسب النوع (إناث وذكور) لذلك تم التوصل إلى ترتيب المحافظات المختلفة وفقاً لنسبة الفقراء والنوع (إناث وذكور) كما تم تحديد العلاقة بين الفقر والحالة التعليمية حسب النوع* •

ثالثاً : الفجوة النوعية وتحديد الأولويات

أ- الفجوة النوعية فى القطاع الصحى

فى هذا الجزء من الدراسة : تم تحديد الفجوة النوعية فى القطاع الصحى وذلك بالنسبة لمعدلات وفيات الأطفال الرضع دون الخامسة واتضح ان هناك إختلافاً بيناً من محافظة إلى محافظة بصفة عامة كذلك هناك إختلافاً بيناً بين الذكور والإناث من محافظة إلى أخرى حيث أن محافظات الوجه القبلى تشمل التحدى الواضح سواء للوضع الصحى بصفة عامة أو للحالة المتدنية للإناث بصفة خاصة** • وهذه المحافظات هى على الترتيب اسيوط ، المنيا ، سوهاج ، قنا ، الفيوم ، بنى سويف •

ويدلنا مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد أن هناك فجوة فى توقع الحياة عند الميلاد (بين الذكور والإناث لصالح الإناث) • و يأتى على رأس المحافظات التى فى حاجة إلى الاهتمام بالخدمات الصحية اسيوط وسوهاج •

ت- الفجوة النوعية فى التعليم والتدريب

بالنسبة للأمية الفجوة النوعية لازالت لصالح الذكور وتصل الذروة فى محافظات الحدود ومحافظات الوجه القبلى ، كما أن الوضع بالنسبة لمحافظة السويس كمحافظة حضرية فقد ارتفعت فيها الفجوة النوعية لتصل إلى (٢٠٠%) •

وبالنسبة لمعدلات الإلتحاق بالمراحل التعليمية • لازالت الفجوة النوعية تتسع فى بعض المحافظات مثل سوهاج وسيناء والبحيرة والمنيا •

---

* انظر متن الدراسة •

** انظر متن الدراسة ، كذلك الجداول الملحقة •

أما بالنسبة لمعدلات التسرب فهو أعلى للإناث فى المرحلة الابتدائية وخاصة فى محافظات الوادى الجديد ومطروح وقنا . وعدا ذلك تشير البيانات إلى أن تسرب الذكور بصفة عامة يفوق نظيرة من الإناث .

يرتفع مؤشر الفجوة النوعية للتعليم الثانوى لصالح الإناث وخاصةً فى المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى . مع عدم إقبال الإناث على التعليم الثانوى فى محافظات الوجه القبلى بسبب العادات والتقاليد والزواج المبكر .. الخ . و أعلى هذه الفجوات تسجلها محافظة المنيا بالنسبة للوجه القبلى ، فلكل ١٠٠ من الذكور يقابلهم ٦٣ من الإناث كذلك بالنسبة للوجه البحرى تعتبر مطروح أعلى فجوة نوعية فلكل ١٠٠ من الذكور يقابلهم ٥٥ من الإناث .

جـ - الفجوة النوعية وخريطة الفقر فى مصر

إتضح أن هناك محافظات تعانى اتساع الفجوة النوعية للفقر بين الإناث والذكور ومن المحافظات التى تظهر فيها هذه الفجوة بشكل قوى هى الفيوم ، أسوان والدقهلية على الترتيب .

من إستعراض الفجوات النوعية فى كافة المجالات وعلى مستوى المحافظات توصلت الدراسة إلى وضع أولويات الاهتمام حسب القطاعات المختلفة :

- القطاع الاقتصادى أولاً
- القطاع الصحى فى المرتبة التالية .
- ثم قطاع التدريب .

وقد حاولت الدراسة ترتيب المحافظات طبقاً للفجوة النوعية على ضوء مؤشر تجميعى فكان الترتيب النهائى من حيث إتساع الفجوة الإجمالية هو :

١- محافظة شمال سيناء (حدود) الأول تليها محافظة الأقصر (وجه قبلى) .

٢- مطروح والوادى الجديد وجنوب سيناء فى المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة على التوالى .

٣- أما أفضل المحافظات من حيث الارتفاع النسبى لوضع المرأة هى محافظات حضرية فى الأغلب وهى كالتالى بورسعيد ، القاهرة ، الاسكندرية ، جيزة ، سويس .

٤- محافظات الوسط بالنسبة لوضع المرأة هى المنيا ، اسوان ، القليوبية وبنى سويف وترتيبهم على التوالى ١٦، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ .

رابعاً : التحديات والمعوقات امام المرأة المصرية وسبل مواجهتها ٠

تأسيساً على ما تم دراسته فى " الأجزاء السابقة من حيث تقييم للوضع مع تحديد للفجوات بالإضافة إلى آثار التغيرات المحلية والعالمية على أوضاع المراة و بالتالى على إحتياجاتها العملية والاستراتيجية فقد عمد هذا الجزء إلى بلورة أهم التحديات والمعوقات التى تواجهه النهوض بالمرأة المصرية مع محاولة لوضع بعض سبل المواجهة كمقدمة و أساس لوضع مقترح خطة متكاملة للإرتقاء بأوضاع المرأة فى الجزء الأخير من هذه الدراسة ٠

ومن أهم هذه التحديات :

١- التعليم ومواجهة مشاكله عن طريق القضاء على ظاهرة التسرب – تفعيل الزام التعليم كفالة فرص التعليم والقضاء على أمية النساء زيادة أعداد مدارس الفصل الواحد لإستيعاب المتسربات من التعليم ٠

٢- الصحة ولمواجهة مشاكلها يقترح :

- زيادة الموارد المخصصة لصحة المرأة ٠
- زيادة التثقيف الصحى ٠
- زيادة الاهتمام بالسيدات المسنات ٠
- توسيع مظلة التأمين الصحى ٠
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى ٠٠٠الخ ٠

٣- الاقتصاد ومعوقات مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى ومقترحات بشأن حلها :

- تعزيز إعتماد المرأة على الذات ٠
- تخصيص المبالغ والبرامج اللازمة ٠
- تشجيع تقاسم المسؤليات الأسرية بين الرجل والمرأة ٠
- القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع اشكال التمييز ضد المرأة ٠

٤- المشاركة فى مواقع السلطة يعتبر أيضاً من التحديات التى يمكن مواجهتها من خلال :

- اتاحة الفرص للمرأة للمشاركة بنسبة أعلى فى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التى تتعلق بالمجتمع المحلى ٠
- إفساح المجال أمام المرأة للمشاركة فى برامج التأهيل الفنى والإدارى ٠

- إزالة عقبات حصول المرأة على قروض تجارية وزراعية لتحسين وضعها الاقتصادى ومن ثم زيادة القدرة على المشاركة السياسية الفعالة .

كما تعرض هذا الجزء لتحديات اخرى كثيرة مثل حقوق الانسان الخاصة بالمرأة والعنف ضد المرأة - وفقر المرأة ... الخ .

خامساً : يتعرض هذا الجزء من الدراسة الى أهم المتغيرات المحلية والدولية وتأثير ذلك على الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية .

ومن أهم المتغيرات المحلية ثم إستعراض سياسة الإصلاح الاقتصادى المصرى إعتماداً على:

١- تحرير سعر الفائدة .
٢- خفض عجز الموازنة العامة للدولة .
٣- توحيد سعر الصرف .
٤- إتباع سياسة الخصخصة .

كذلك تم عرض وتحليل أهم المتغيرات على المستوى العالمى مثل الإتجاه إلى التكتلات الاقتصادية وتطبيق أحكام دورة أروجواى للجات والعولمة .

وتوصلت الدراسة وكنتيجة لهذا التحليل إلى أهمية التخطيط لدعم دور المرأة فى التنمية عن طريق تحقيق إحتياجاتها العملية والإستراتيجية حيث أن البيانات تشير إلى انخفاض مشاركة المرأة (وحتى إستبعادها) من بعض قطاعات النشاط الاقتصادى (مثل النقل والتشييد) .

ارتفاع مساهمة المرأة فى أنشطة الخدمات الإجتماعية والشخصية مثل التمريض والتدريس ولكنى تستطيع المرأة الاستفادة من الأفاق الجديدة التى فتحتها العولمة عن طريق تطور وسائل وتكنولوجيا المعلومات (الكمبيوتر وكذلك الفرص فى أعمال السكرتارية و الإدارة) فإن هذا يعنى ضرورة الاهتمام بالتعليم والتدريب بالنسبة للمرأة حتى تأخذ فرصتها فى أعمال القطاع الخاص .

سادساً : مقترح لخطة متكاملة للإرتقاء بأوضاع المرأة .

حرصت الدراسة فى هذا الجزء على التأكيد على أهم الأهداف الخاصة بالنهوض بالمرأة على جميع المستويات القومى وعلى المستوى القطاعى (المحافظات) كذلك على المستوى المحلى وذلك لان تحقيق هذه الأهداف هى المرتكز الأساسى لتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً وقانونياً ومؤسسياً وذلك من خلال تنفيذ الخطة القادمة ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٧ بإدماج النوع الاجتماعى فى سياق التنمية .

وقد عرضت الدراسة مجموعة من السياسات العامة ثم مجموعة من السياسات النوعية الخاصة بمكافحة الفقر كذلك مقترحات لمواجهة آثار المتغيرات المحلية والعالمية والعولمة على وضع المرأة المصرية .

كما استعرضت الدراسة سياسات خاصة بالمرأة فى علاقتها بالتنمية وركزت على السياسات الخاصة بتنمية المرأة الريفية والمرأة المعيلة .

و اهتمت الدراسة بالسياسات الخاصة بالمرأة والتعليم والتدريب والبحث العلمى كذلك صحة المرأة والصحة الإنجابية بالإضافة إلى سياسات الرعاية الاجتماعية ... والسياسات الإعلامية والثقافية .

ويوضح الشكل المرفق جوانب هذه الخطة المقترحة للإرتقاء بوضع وحالة المرأة المصرية وتمكينها إقتصادياً وإجتماعياً وقانونياً وسياسياً .

قائمة المراجع

(١) المجلس الأعلى للجامعات ، نسبة المقيدين والمقيدات بالتعليم الجامعى ١٩٩٩ / ٢٠٠٠.

(٢) المجلس القومى للمرأة ، تطور أوضاع المرأة فى عهد مبارك ١٩٨١ – ٢٠٠٠ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مسح الإنفاق والاستهلاك لعام ١٩٩٦ .

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان عام ١٩٩٦ .

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة المواليد والوفيات ، ١٩٩٨ .

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إسقاطات سكانية .

(٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٠ .

(٨) المركز الديموجرافى بالقاهرة ، المسح الديموجرافى والصحى لعام ١٩٩٥ .

(٩) بثينة الديب ، أوضاع المرأة المصرية ، جزء من دراسة مقدمة للمجلس القومى للمرأة، القاهرة ٢٠٠٠ .

(١٠) صبحى محرم ، محاضرات غير منشورة ، سباك ومعهد التخطيط القومى .

(١١) عزة عبد العزيز سليمان ، باحث رئيسى وآخرون " متابعة تضمين النوع الاجتماعى فى الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧ – ٢٠٠٢/٢٠٠١ للسنة الأولى منها لوزارات التربية والتعليم ، الصحة والسكان والشئون الاجتماعية " ، بحث جماعى مقدم لليونيسيف عام ٢٠٠٠/٩٩ .

(١٢) عزه عبد العزيز سليمان ، صالحة عوض ، أميمة حمدى ، دليل الدعوة فى مجال النوع الاجتماعى، معهد التدريب والبحوث بالإسكندرية ، مركز التنمية والنشاطات السكانية، وكالة التنمية الدولية الأمريكية ، الإسكندرية ١٩٩٩ .

(١٣) عزة عبد العزيز سليمان " التنمية البشرية ومؤشراتها وعلاقاتها بالنوع الاجتماعى " محاضرات غير منشورة ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٢ .

(١٤) معهد التخطيط القومى ، بحث أوضاع المرأة المصرية ٢٠٠٠ .

(١٥) هبة الليثى ، المرأة والفقر .

(١٦) وزارة الصحة والسكان ، الأطباء البشريين القائمين بالعمل فى المديريات الصحية ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

(١٧) وزارة التربية والتعليم ، معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ .